جامِعَةُ الْخَليل

كلّيّةُ الدّراساتِ العليا

برنامج اللّغةِ العربيّةِ وآدابِها

آراءُ الفراءِ النَّحويّة في مجالس ثعلب

(دراسةٌ وصفيّة تحليليّة)

Al-Farra's Syntactic Opinions in Majales Tha'lab: An Analytical Descriptive Study

إعداد:

ابتهال مصطفى حسين حسنيّة

إشراف الدّكتور:

محمّد عطا أبو فنّون

قدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها بكليّة الدّراسات العليا في جامعة الخليل.

2023م

إجازة الرسالة

آراءُ الفراءِ النَّحويّة في مجالس ثعلب

(دراسةٌ وصفيّة تحليليّة)

إعداد الطالبة:

ابتهال مصطفى حسين حسنيّة

إشراف الدّكتور:

محمّد عطا أبو فنّون

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم الثلاثاء 14/ 11 / 2023م، من أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. د. محمد عطا أبو فنون	مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. دلال علي دحيدل	ممتحناً داخلياً	.....
3. د. أحمد داود دعمس	ممتحناً خارجياً	.....

2023م

الإهداء

إلى روح أمي الطّاهرة التي تمنّت رؤيتي متفوقةً ألتحق قسمَ الدّراسات العليا

إلى أبي الّذي منحني الحبَّ والثّقةَ وحق الاختيار، فصار فضاءً ألاحق في مَداه عصفور أحلامي

إلى من وهبني قلبه واختارني شريكة لحياته: يزن الغالي (أبو محمّد)

إلى إخوتي وأخواتي ، الّذين كانوا لي حقلًا من سنابلَ تُشيعُ البهجةَ والدّعمَ والتّعاطف ، فاكتشفتُ معهم ذاتي، واخترت طريقي، ومَضيت

إلى أسرانا البواسل خلف قضبان السجن، وأخصّ بالذّكر أخي حسن -فك الله بالعز قيدهم-

إلى كل من أسهم في تيسير عملي، وإتمامي هذه الدّراسة

أهدي ثمار جهدي هذا

الباحثة:

ابتهال مصطفى حسنيّة

الشّكر والتّقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا، مباركًا فيه، وأشكره تعالى على نعمه الّتي لا تعدُّ ولا تُحصى، والصّلاة والسّلام على أشرف خلق الله، محمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، فبعد شكر الله تعالى فإنّني

أتقدم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان للدّكتور والمشرف الفاضل (**د. محمّد عطا أبو فنّون**) لما قدّمه من عظيم النّصح والإرشاد، فجزاه الله عنّا كلّ الخير

كما أتقدم بجزيل الشّكر المملوء بالمودّة والتّقدير إلى (**لجنة المناقشة**) الّتي تكرّمت عليّ بقبولها مناقشة رسالتي، وبما ستفيدني به من نصح وإرشاد.

الباحثة:

ابتهال مصطفى حسنيّة

المُلخّص

آراءُ الفرّاءِ النّحْوِيّة في مجالسِ ثعلب

" دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّةٌ"

ابتهال مصطفى حسين حسنيّة

إشراف: د. محمّد أبو فنّون

تهدف هذه الدّراسة لمعرفة آراء الفرّاء النّحويّة في كتاب (مجالس ثعلب)، ومناقشتها، وتحليلها معتمدةً على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، الّذي يختص بوصف الظاهرة وتحليلها، عن طريق جمع آراء الفرّاء النّحوية، وتقسيمها إلى ثلاثة فصول، ثمّ بيان آراء العلماء فيها، وما انفرد به الفرّاء، مع ترجيح الرأي الّذي رأته الباحثة مناسبًا، معلّلة السبب.

وجاءَتْ الدّراسَة في مقدّمةٍ فتمهيدٍ فثلاثةِ فُصول، وخاتمة، ثمّ ختمت الدّراسة بقائمة المصادر والمراجع، وفهرسين: الأوّل للآيات القرآنيّة الكريمة، والثّاني للأشعار، وتناولت الباحثة في التّمهيد التعريف بالفرّاء، وثعلب، زيادة على وصفٍ لكتاب المجالس، وجاء الفَصْلُ الأول بعنوان: المرفوعات، والثّاني بعنوان: المَنْصوبات، أما الثالث والأخير فقد وُسِمَ بـ المُتَفَرِقات، وخُتِمت الرّسالة بأهم النّتائج الّتي توصلت إليها الباحثة، وكان من أهمّها:

1. تنوعت آراء الفرّاء في المسائل النحويّة بين المرفوعات والمنصوبات والمتفرقات التي ضمّت في ثناياها مسألتين متعلقتين بالمجرورات.
2. لم يكن الفرّاء في كلّ المسائل متعصبًا لرأيه، فقد وافق كثيرا من العلماء في مسائل نحويّة عدّة طرحت في متن الدّراسة.

3. كانت آراء الفرّاء في كتاب مجالس ثعلب مجتزأة، متناثرة، وغامضة، خاصة أنّ العلماء لم يتناولوها كونه كوفيّ المذهب.

Al-Farrah's Syntactic Views in Thaʿlab's Book- Majales Thaʿlab: an analytical-descriptive study

By:

Ibtihal Mustafa Hussein Husneih

Supervisor:

Dr. Mohammad Abu Fanoun

Abstract:

The present study aims at identifying and discussing Al-Farrah's syntactic views in the Book of Tha'lab's using the descriptive-analytical methodology that depends on investigating and analyzing texts through collecting and classifying Al-Farraa's syntactic views into three sections. The researcher also introduced the views of other grammarians with distinguish adoption of Al-Farraa's, with due consideration to the most preferable reasonable point of view. Structurally, the study includes an introduction, a preface, three chapters followed by a conclusion and bibliography. Two appendixes also listed samples of verses from the holy Qur'an and other pieces of poetry. It is worth noting that the preface focuses on Al-Farraa' and Tha'lab, beside a description of the book of Tha'lab, chapter one demonstrates the nominatives, chapter two devotes itself to the subjunctives whereas the third includes various issues. Accordingly, the study importantly concludes with these: (1) Al-Farraa syntactic views range between the nominatives, subjunctives and other variants including two propositional issues, (2) Al-Farraa did not show partiality of his views, but showing agreement with other grammarians in various issues within this study and that (3) views of Al-Farraa seem to be partial, ambiguous, random, hence that other grammarians did not put into study since that Al-Farraa is considered as a scholar of Al-Kufah grammar school.

المقدّمة

الحمدُ للهِ الّذي بحمْده تُسْتَنْزَلُ النّعم، وبرحْمته تسْتدفعُ النّقَم، لـهُ الأَمرُ ولـهُ الحكْم، والصّـلاةُ والسّلامُ على المبعوثِ رحْمة للعالمين، وعلى آله وصحبِه وَمن بِحبله اعتَصم، أمّا بعد؛

فالمعروفُ أنّ اللّغةَ العربيّةَ هِيَ الكَلمات الّتي يعبّر بها العربُ عنْ أغراضِهم، وقَدْ وَصَلَتْ إلينا عن طريقِ النّقل وحَفِظَها القرآنُ الكَريمُ، وما رواه الثّقاتُ مِنْ مَنْثورِ العَربِ وَنَظْمِهم، فاهْتمَّ العُلماءُ بنَحْوِ الكَلامِ، وشَغَلَ حيزًا كبيرًا من الدّراسة، وعليه فإنّ كتابَ مجالس ثعلب الّذي هو موضوعُ الدّراسةِ كانَ مخزونًا كبيرًا لمسائِل نحويّة أسهمت في إثراء المخزون التراثي اللغوي.

وأَنْعَمتُ النّظَرَ في كتابِ (مجالس ثعلب) فرأيْتُ الذّخيرةَ النّحويَّةَ العَظيمَة فيه، وكَيْفَ أنّه جَمعَ فيه آراءَ العديدِ من العُلماءِ، الذين كانَ لَهم الفَضْلُ الكبيرُ في قِيامِ عِلمِ النّحو، لذلك قرّرت أنْ أَبْحَثَ في هذا الموضوع، مبرزةً رأي العالم الكوفي (الفرّاء)، فوُسمت دراسَتِي هذه بـ(آراءُ الفرّاءِ النّحْوِيّة في مجالسِ ثعلب دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّةٌ)، ولعلَّ هذا العُنوان يُضْفِي فائِدةً للقارِئ في التّعرّف على رأي الفرّاء في بعضِ المَسائل النّحويّة.

أمّا المَنْهَجُ المُتّبعُ فهوَ المَنْهَجُ الوَصْفيُّ التّحليليّ، لما استلزمتْهُ الدّراسةُ مِنْ عَرْضٍ للموضوع ومعالَجَةِ الآراء وَفْقَ الخُطواتِ الآتيّة:

1. جمعتُ الغالبية العظمى من المسائِلَ النّحويّة الّتي ذُكِرت للفرّاء فيها آراء في مجالس ثعلب.
2. صنّفتُ المسائِلَ ورتّبتُها حسبَ المسائِلِ المتَعلّقةِ بالمرفوعاتِ، والمنصوباتِ، والمتفرقات.
3. وَضَعْتُ لِكُلِّ مسألَةٍ عنْوانًا، ثمَّ أبْرَزْتُ رأيَ الفرّاءِ فيها، وقمْتُ بِدراسةٍ تَحليلِيّة لِمَوْقِفه.

4. أبرزت آراء الفرّاءِ، وبِماذا احْتّجَ، وتناوَلتها بِدراسةٍ تَحْليليّةٍ للمسألة مِنْ خِلال الرّجوعِ إلى آراءِ العُلماءِ الّذين تَعَرّضوا للمسألَةِ، ثمّ أرْدَفتها بتَرجيحي معلّلة ما توصّلت إليه في كل المسائل.

وجاءَتْ هذّه الدّراسَة في مقدّمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ فُصول، وخاتمة لأهم النّتائج الّتي خَلُصت إليها الدّراسة، وقائِمةٍ تشمَلُ المَصادِر والمراجع، ثمّ خَتَمتُ رسالتي هذه بثلاثة فهارس : الأوّل للآيات القرآنيّة الكريمة، والثّاني للأشعار والثالث ضمّ المحتويات.

وتناولتُ في التّمهيدِ تعريفًا موجزًا للفرّاء، وثعلب، زيادة على وصفٍ لكتاب مجالس ثعلب، وتناولت في الفَصْلِ الأول المرفوعات، وفي الفصلِ الثّاني المَنْصوبات، أما الثالث والأخير فقد وُسِمَ بـ المُتَفَرِقات.

وقد ارتكز البحث على مصادر ومراجع عديدة أثرت مباحَثه، إلى جانِب كتاب الدّراسة (مجالس ثعلب)، "الكتاب" لسيبويه كتاب، "معاني القرآن" للفرّاء، و"خزانة الأدب" للبغدادي، و"اللباب في علل البناء والإعراب" للعكبري، و" شرح المفصل" لابن يعيش، و"أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك" "ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام، و" شرح ابن عقيل" لابن عقيل، و"اللباب في علل البناء والإعراب" للعكبري، و" همع الهوامع" للسيوطي، و" شرح الأشموني" و" تاج العروس" للزبيدي وغيرها الكثير دوّن في قائمة المصادر والمراجع.

ولم يتم تناولُ موضوع الدّراسة (آراءُ الفرّاءِ النّحْوِيّة في مجالسِ ثعلب" دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّةٌ") من قبل، ولكن ثمّة دراسات تناولت المجالس من جوانب مختلفة، لكنّ أيّا منها لم تفرد بحثًا لآراء الفرّاء النحويّة في هذه المجالس وتناقشها، ومن هذِه الدّراسات:

1. المسائل النحويّة والصرفيّة في كتاب مجالس ثعلب : دراسة وصفيّة تحليليّة، لأحمد الجوراني، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، منشورة عام 2010م.
2. التّوجيه النّحوي لمسائل خلافيّة في مجالس ،ثعلب للمصطفى سعد الدين إبراهيم، رسالة ماجستير، مصدّرة من مجلّة اللغة العربيّة، دمشق.
3. مخالفات وموافقات ثعلب النحوية للبصريين في كتابه مجالس ثعلب، لإسراء ياسين حسن، رسالة ماجستير مصدرة من مجلة المستنصرية، 2021م.

وكل هذه الدّراسات لم تتقاطع مع عنوان بحثي، فهي درست المجالس دون أن تنفرد في الحديث عن آراء الفراء النحوية.

ولا يسعني في هذا المقام إلّا أنْ أكررَ شكري وامتناني لمشرِفِي (د. محمّد عطا أبو فنّون)، فهو صاحبُ الفضلِ بعدَ الله في تجاوزي عدّة مُعَوّقات في هذه الرّسالة، داعيةً الله عزّ وجل أن يجعلَ كلّ ما قدّم من علمٍ في ميزانِ حسناتِه.

وفي الختامِ، نحنُ بشرٌ نُصيبُ وَنخطِئ، وما هذا إلّا مقامُ اجتهاد، فما كانَ مِنْ توفيقٍ وسدادٍ فمِنَ الله تعالى، وما كانَ مِنْ خطأٍ أو نقصانٍ فمني، وأسألُ الله التّوفيقَ في هذا العمل، وأن يُكتب له القبول، والحمد لله مِنْ قبل ومِنْ بعد، والله المُستعان.

الباحثة: ابتهال مصطفى حسنية.

التّمهيد

أوّلًا- الفرّاء.

لا بدّ لي قبل الخوض في آراء الفرّاء النّحويّة، أن أرسم صورةً متكاملة عن الفرّاء، وكيف أَصْبَحَ عالمًا له آراؤه الّتي يُؤخذ بها؟ لذا يجب علي الوقوف على أبرز محطّات حياته.

1. **اسمه وكنيته ولقبه:** هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدّيلميّ، إمام العربيّة، أبو زكريا[1]، قيل له الفرّاء، بالرّغم من أنّه لم يعمل في صناعة الفرّاء، لكنّه لُقِّب بذلك؛ لأنّه كان يفري في الكلام[2].
2. **مولده ونشأته:** كانت ولادته "في الكوفة سنة144هـ"[3]، نشأ وترعرع فيها، ثمّ انتقل إلى بغداد، وجعل أكثر مقامه بها، كان شديد طلب المعاش، لا يستريح في بيته، وكان يجمع العلوم طوال السّنة، فإذا جاء آخرها يعود إلى الكوفة، ويقيم بها أربعين يوما في أهله، فيُسْمِعهم ما جمعه ويبرّهم.[4]

---

[1] تنظر ترجمة حياته: الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 131؛ وابن النّديم، **الفهرست**، 91؛ والأنباري، **نزهة الألباء**، 81؛ والحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 6/ 812؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، 4/ 7؛ وابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 6/ 176، والسّيوطي، **بغية الوعاة**، 2/ 333؛ والزّركلي، **الأعلام**، 8/ 145؛ وكحالة، عمر، **معجم المؤلّفين**، 13/ 198.

[2] ينظر: السّيوطي، **بغية الوعاة**، 2/ 333؛ والزّركلي، **الأعلام**، 8/ 146.

[3] ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 6/ 182.

[4] ينظر: ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 6/ 180- 181؛ والزّركلي، **الأعلام**، 8/ 145 ؛ وكحالة، عمر، **معجم المؤلّفين**، 13/ 198.

3. **مكانته العلميّة:** عَرَفَ القدماءُ مكانته، فكان جلّهم يمدحون ذكاءه وغزارة علمه، فهو أديب نحويّ لغويّ مشارك في الفقه والطّب وأيام العرب، وكان أبرع الكوفيّين بالنّحو واللّغة وفنون الأدب[1]، حكى ثعلب عنه:" لولا الفرّاء لما كانت عربية؛ لأنّه خلّصها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربيّة؛ لأنّها كانت تتنازع ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلّم النّاس فيها على مقادير عقولهم، وقرائحهم فتذهب".[2]

وقيل عنه أيضا: " الفرّاء أمير المؤمنين في النّحو"[3]

وقال القفطي: إنّ أهل الكوفة كانوا يقولون:" لنا ثلاثة نحويّين كذلك :عليّ بن حمزة الكسائيّ، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب"[4].

4. **شيوخه وتلاميذه:** من العلماء الّذين تتلمذ الفرّاء على أيديهم، " أبو الحسن الكسائي، وروى عن أبي الأحوص سلّام بن سليم[5]، وأبي بكر بن عيّاش[6]، وسفيان بن عُيينة[7]"[1]، أما من تَتَلمذ على يديه ورووا عنه "سلمة بن عاصم[2]، ومحمد بن الجهم السّمريّ[3]"[4]

---

[1] ينظر: السّيوطي، **بغية الوعاة**، 333/2؛ ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 6/ 176؛ كحالة، عمر، **معجم المؤلّفين**، 13/ 198.

[2] ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 6/ 176؛ وينظر: الزّركلي، **الأعلام**، 8/ 145؛ الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 813/6.

[3] الأنباري، **نزهة الألباء**، 83.

[4] **إنباه الرواة**، 11/4.

[5] أَبو الأَحْوَصِ سَلاَّمُ بنُ سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ مَوْلاَهُم، الإِمَامُ، الثِّقَةُ، الحَافِظُ، سَلاَّمُ بنُ سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ مَوْلاَهُم، الكُوْفِيُّ، صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِّبَاعٍ، وَكَانَ حَدِيْثُهُ نَحْوَ أَرْبَعَةِ آلاَفِ حَدِيْثٍ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 8/ 282.

[6] هو" شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، أبو بكر: من مشاهير القراء. كان عالما فقيها في الدين. توفي توفي في الكوفة". الزّركلي، **الأعلام**، 3/ 165.

[7] هو "سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد: محدّث الحرم المكيّ. من الموالي. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها. كان حافظا ثقة، واسع العلم كبير القدر". الزّركلي، **الأعلام**، 3/ 105.

5. **مذهبه النّحوي:** أجمعت التّراجم أنّ الفرّاء كان كوفي المذهب، وكان أعلم الكوفيّين بالنّحو وغيره، وكذلك أخذ علمه من علماء الكوفة.[5]

6. **مؤلفاته:** عرف الفرّاء بأنه صاحب معاني القرآن، وله كثير من الكتب والتصانيف الأخرى ككتاب (البهىّ)، وكتاب (اللّغات)، وكتاب (المصادر في القرآن) ،وكتاب (الجمع والتثنية في القرآن)، وكتاب (الوقف والابتداء)، وكتاب (الفاخر)، وكتاب (آلة الكاتب)، وكتاب (النوادر) و (كتاب الحدود) على ما نقله العلماء من خط سلمة، وغيرها الكثير.[6]

7. **وفاته:** أجمعت أغلب كتب التراجم على سنة وفاة الفرّاء، إذ توفي **سنة** 207[7]

*** ثانيا- ثعلب وكتابه المجالس.**

1. **اسمه وكنيته ولقبه:** هو "أحمد بن يحيى بن يسار النّحويّ الشّيباني، مولاهم، أبو العبّاس المعروف بثعلب"، إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة[8].

---

(1) الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 813/6؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، 15/4.

(2) هو من أصحاب الفرّاء، كان حافظا لتأدية ما في الكتب، وإذا لم يحضر مجلسا للفراء، يأخذ ممن يحفظها ويتدبرها، فيسمعها للفراء. ينظر: الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 137.

(3) هو محمد بن هارون، أبو عبد الله الكاتب، صاحب الفرّاء، وروى كتابه معاني القرآن، كان عالما في النحو، وهو أحد الثّقات في رواية المسند. الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 478/6.

(4) ينظر: القفطي، **إنباه الرواة**، 15/4؛ والسّيوطي، **بغية الوعاة**، 333/2.

(5) ينظر: ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 6/ 176؛ والسّيوطي، **بغية الوعاة**، 333/2؛ والزّركلي، **الأعلام**، 8/ 145.

(6) القفطي، **إنباه الرواة**،4/ 22.

(7) الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 133؛ وينظر: الأنباري، **نزهة الألباء**، 84؛ والحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 6/ 824؛ وابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 181/6؛ والسّيوطي، **بغية الوعاة**، 333/1.

(8)الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 141؛ وينظر: البغدادي، **تاريخ بغداد**، 6/ 448؛ والعماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، 3/ 383؛ والأنباري، **نزهة الألباء**، 173؛ والحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 2/ 536؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، 1/ 173؛

2. **مولده:** أما عن مولده فقد وُلد في بغداد سنة مائتين[1]، "وهي السّنة الثّانية من خلافة المأمون"[2]

3. **مكانته العلميّة:** عُرفت عنه المكانة العلميّة الرّفيعة، فقد كان مشهورا بالحفظ وصدق اللّهجة، والمعرفة بالغريب، ورواية الشّعر القديم، وعُرِف أنّ لثعلب في النّحو ثمانيَ عشرةَ سنةً، وصنَّف الكتب، وله ثلاثٌ وعشرون سنة، وكان ثقةً صدوقًا حافظًا للُّغة عالمًا بالمعاني[3]، وكان للعلماء آراء في مكانته، فقد نقل الأنباري قول أبي بكر بن محمد التاريخي :"أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية لساناً، وأعظمهم شأناً، وأبعدهم ذكراً، وأرفعهم قدراً، وأوضحهم علماً، وأرفعهم حلماً، وأثبتهم حفظاً، وأوفرهم حظّاً في الدّين والدّنيا"[4]، ومدحه المبرّد بقوله: " أعلم الكوفيّين ثعلب"[5]

4. **شيوخه وتلاميذه:** تتلمذ ثعلب على يد مشاهير علماء عصره، منهم: " محمد بن سلام الجمحي[6]، ومحمد بن زياد بن الأعرابي[7]، وعلي بن المغيرة الأثرم[1]، وسلمة ابن

وابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 1/ 102 ؛ والذهبي، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، 14/ 5؛ والسّيوطي، **بغية الوعاة**، 1/ 396و ؛ والزّركلي، **الأعلام**، 1/ 267.

[1] الأنباري، **نزهة الألباء**، 174؛ الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 2/ 536؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، 1/ 174؛ والذهبي، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، 14/ 5؛ والسّيوطي، **بغية الوعاة**، 1/ 396؛ والزّركلي، **الأعلام**، 1/ 267.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 9.

[3] ينظر: الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 141.

[4] الأنباري، **نزهة الألباء**، 174.

[5] الأنباري، **نزهة الألباء**، 174؛ وينظر: الذهبي، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، 14/ 6.

[6] هو "محمد بن سلَّام بن عبيد الله بن سالم الجُمَحِيُّ، مولى محمد بن زياد مولى قدامة بن مظعون الجمحيِّ. وتوفي سنة 231 هـ)بالبصرة"، الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 180.

[7] محمد بن زياد "المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله، راوية، ناسب، علامة باللغة. من أهل الكوفة. كان أحول، وله تصانيف كثيرة :كـ أسماء الخيل والفرسان)". الزّركلي، **الأعلام**، 6/ 131.

عاصم[2]، وَالزبير بن بكار[3]"[4]، أما من تتلمذ على يديه وروى عنه فكان: "ابن كيسان[5] والأخفش الْأَصْغَر[6] ونفطويه [7]وَأَبُو عمر الزَّاهِد[8]"[9] وغيرهم.

5. **مذهبه النّحويّ:** إنّ مذهب ثعلب النّحويّ هو المذهب الكوفيّ، لقول أغلب كتب التّراجم: كان إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة، وفاق أهل عصره، وناظر أصحاب الفرّاء وساواهم.[10]

6. **مؤلفاته:** لثعلب مؤلفات كثيرة منها: "كتاب (المصون) و(اختلاف النّحويّين) و(معاني القرآن) و (ما تلحن فيه العامة)، و(القراءات)، و(معاني الشعر والتّصغير)، وما (ينصرف

---

[1] هو أبو الحسن، كان صاحب كتب مصححة، ولم يكن له حفظ، التقى بالأصمعي وأخذ عنه، كان يقول الشعر، وتوفي سنة 232هـ). ينظر: الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 5/ 970.

[2] "أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي؛ أخذ عن أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء؛ وروى عنه كتبه، وأخذ عنه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب. وكان ثقة ثبتاً عالماً" الأنباري، **نزهة الألباء**،117.

[3] الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي، عالم بالأنساب وأخبار العرب، راوية. ولد في المدينة، وولي قضاء مكة فتوفي فيها. له تصانيف، منها (أخبار العرب، وأيامها. الزّركلي، **الأعلام**، 3/ 42.

[4] البغدادي، **تاريخ بغداد**، 448/6؛ وينظر: الأنباري، **نزهة الألباء**،173.

[5] "هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيْسان، وكان بصريًّا كوفيًّا، يحفظ القولَينِ، ويَعرفُ المذهبين. وكان أَخَذَ عن ثعلب والمبرّد، وكان ميلُه إلى مذهب البصريّين أكثر". الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 153.

[6] " هو أبو الحسن عليّ بن سليْمان بن الفضل، كان من أفاضل علماء العربية؛ أخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ". الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 115، الأنباري، **نزهة الألباء**، 186.

[7] ابراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكيّ، أبو عبد الله، إمام في النحو. وكان فقيها، رأسا في مذهب داود، مسندا في الحديث ثقة، وكان دميم الخلقة، يؤيد مذهب سيبويه) في النحو". الزّركلي، **الأعلام**، 1/ 61.

[8] هو "محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب". الزّركلي، الأعلام، 6/ 254.

[9] السّيوطي، **بغية الوعاة**، 1/ 396؛ وينظر: الأنباري، **نزهة الألباء** 174؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، 1/ 174.

[10] ينظر: الزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 141؛ والبغدادي، **تاريخ بغداد**، 6/ 448؛ والأنباري، **نزهة الألباء**، 173؛ والحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 2/ 536؛ والقفطي، **إنباه الرواة**، 1/ 173؛ وابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، 1/ 102؛ السّيوطي، **بغية الوعاة**، 1/ 396؛ والزّركلي، **الأعلام**، 1/ 267.

وما لا ينصرف)، و(ما يجرى وما لا يجرى)، و(الشّواذ والمجالس) و(الأوسط) و(إعراب القرآن) و(حدّ النّحو)" وغير ذلك كثير[1]. لكنّ ما وصل إلينا منها كتابه مجالس ثعلب.

7. **وفاتــه:** عمّر ثعلب دهرا طويلا، إذ توفاه الله سنة (291هـ) في خلافة المكتفي بن المعتضد، نتيجة إصابته بصمم، فصدمته فرس وسقط متوفيا على إثرها، ودفن في مقابر الشام.[2]

---

[1] ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**،1/ 104؛ وينظر: الزّركلي، **الأعلام**، 1/ 267.

[2] ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، 16؛ والزّبيديّ، **طبقات النحويّين**، 150، ؛ والبغدادي، **تاريخ بغداد**، 6/ 448؛ والأنباري، **نزهة الألباء**، 176؛ والحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، 2/ 537.

ثالثًا- مجالس ثعلب.

*** معلومات الكتاب:**

الاسم: مجالس ثعلب.

المؤلف: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ).

المحقق: عبد السّلام محمّد هارون.

الطبعة: الثانية.

سنة النّشر: (د. ت)

يعد كتاب مجالس ثعلب من أبرز كتب ثعلب رواجًا، وسمّي بـ (مجالسات ثعلب) كما ذكر ابن النّديم[1]، و أمالي ثعلب كما ذكر السيوطي.[2]

اشتملت هذه المجالس على ضروب شتى من علوم العربية، وضمّت في ثناياها كثيرا من المسائل النّحويّة على مذهب الكوفيّين، حيثُ عدّت وثيقة علميّة مهمّة في بيان مذهب الكوفيّين، وهذا لم يمنعه من استعراض بعض آراء أهل البصرة، ولم يكتفِ بذلك فالكتاب لا يخلو من آيات القرآن والأحاديث، وأقوال العرب من الشّعر والنّثر، ذاكرًا رأيه فيها.[3]

---

[1] ينظر: **الفهرست**، 101.

[2] ينظر: **المزهر في علوم اللغة**، 322/1.

[3] ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 24.

وعـرض المؤلـف المجـالس وراء بعضــها بعضًــا، دون رابـط بينهــا، فلـم يقسّـم هـذه المجالس، وما فيها من مسائلَ إلى أبوابٍ وفصولٍ يربطها مسمّى مشترك، فقد كانت المجالس تبدأ برأيه دون التّوسع وإيضاح الرأي، فبعض المسائل كان يكتفي بقول جملة بسيطة عنها، ثمّ يعرض رأي بعض العلماء فيها كسيبويه والفرّاء والّذين أكَثر عنهم.

ومن الملاحظ على كتاب مجالس ثعلب، جزالة الألفاظ، والاختصار الكبير في عرض المسائل مما أدى إلى صعوبة في فهم بعضها، فآراء العلماء متناثرة فيه ومجتزأة، وتحديدًا آراء الفرّاء، لكن هذا لا يخفي القيمة العلمية الكبيرة الّتي يكتنزها هذا الكتاب

الفصل الأوّل

المرفوعـــــــــــات:

المسألة الأولى–بطلان عمل (إنّ) إذا تباعدت عن اسمها.

المسألة الثانية – إعمال صيغة المبالغة (فعول).

المسألة الثالثة– مجيء الاسم مرفوعًا بعد (إنْ) الشّرطيّة.

المسألة الرّابعة– تقدير خبر لـ (إنّ).

المسألة الخامسة– ضمير الشأن، (المجهول).

المسألة السّادسة– (هؤلاء) تقريبًا.

المسألة السّابعة– العامل في رفع (**شَهَادَةُ و اثْنَانِ**) في قوله تعالى **شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ... اثْنَانِ**.

المسألة الثامنة– رفع الأيمان بجواباتها.

المسألة التّاسعة– إعراب تركيب (من ذا) وما يليه.

المسألة العاشرة– إعراب (ما) بعد (بئس).

المرفوعـــــــات

وضعت هذا الفصل تحت عنوان المرفوعات، جمعت فيه المسائل الّتي أكّد فيها الفرّاء أنّها مرفوعة، أو وَجَهَها بالرّفع، وكان مُعَنْوناً بمسائلَ أو قضايا تُعبّر عن مضمونها، وهذه تتوزّع على إعراب كلمة، أو تركيب في آية أو بيتٍ من الشّعر، أو التّعليق على قاعدة، ذكرها ثعلب في مجالسه، وكان للفّراء رأي فيها، وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى- بطلان عمل (إنّ) إذا تباعدت عن اسمها

رأى الفرّاء(ت207هـ) أنّ (إنّ) يبطل عملها في الجملة الاسميّة في حال وجود فاصل بينها وبين اسمها، بمعنى إذا ابتعد اسم (إنّ) عنها يبطل عملها، وسار معه الكسائي (ت189هـ) في ذلك، وقد صرّح بذلك ثعلب أثناء ذكره لأبيات لامرأة بدوية: [الوافر]

فليتَ ابنَ جوابٍ من النّاس حَظُّنا وأنّ لنا في النّار بَعْدُ خلودُ[1]

فقال: " وقولها (وأنّ لنا في النّار بَعْدُ خُلودُ)، رفع على الاستئناف، وحكى الكسائي والفرّاء جميعا: إنّ فيك زيدٌ راغبٌ، وقالا: بطلت إنَّ لمّا تباعدت".[2]

فالبيت السّابق يتوافق مع رأي الكسائي والفرّاء، فتمّ رفع (خلود)، والمتعارف عليه في النّحو أن تكون (خلود) منصوبة؛ لأنّها اسم إنّ منصوب، فرفعت هنا كي لا يحدث إقواء؛ لأنّ حرف الرّوي مضموم، ونصبه حسب ما تقتضي القاعدة يحدث إقواء، وأكّد ذلك الأبيات الشّعرية السّابقة والّتي منها:

مَسَافَةَ أرْضِ الشّامِ وَيحَكَ قَرّبِي ... إليّ ابنَ جَوّابٍ وَذَاكَ يَزِيدُ

---

[1] البغدادي، جعفر، **مصارع العشاق**، 2/ 198.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 65.

أي إلينا ابن جواب أريد يزيد، فـ(يزيد) هنا يقتضي أن يكون منصوبًا، ورفع (خلود) خُرّج على الاستئناف إذ قدّر اسما لأنّ، فيصبح التّقدير: وأنّ لنا في النّار بعد هذا خلود.

وقد ذهب ثعلب مذهب الفرّاء والكسائي في إبطال عمل الحرف الناسخ (إنّ) لما تباعدت عن اسمها، أي لم يبقَ اسمها منصوبا.

وما يؤكّد رأي الكسائي والفرّاء ما جاء به أبو حيّان الأندلسي في مثل قولهم : (إنّ في دار الأمير يقوم زيد)، قال الفرّاء: يقوم في مقام اسم إنّ؛ لأنّه قد حلّ مكان الاسم، والتّقدير: إنّ في دار الأمير قائمًا زيد، وقال الكسائي: إنّ مبطلة لا اسم لها؛ لأنّ عملها ضعيف فإذا فصلت بينها وبين اسمها بطلت، وأجاز مثل ذلك في قولهم: (إنّ لي غلام) برفع غلام [1]، وفي مثال الفرّاء جعل الفعل (يقوم) مقام الاسم فهو بعيد جدًّا.

وقد خرج الفرّاء عن قاعدته في تعليقه على قوله تعالى: "**إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا**"[2]، "أنّ فيها في موضع نصب؛ لأن إنّ وليت ولعل إذا ولين صفة نصبت ما بعدها "[3]، فالتّقدير هنا إن لك جوعا فيها"[4]، حيث أعمل إنّ على الرّغم من تقدّم خبرها عليها، ولم يبطله.

و يرى سيبويه (ت180هـ) أنّ وجود فاصل بين إنّ واسمها لا يلغي عملها، فيقول: تستطيع قول إنّ بك ليثًا مأخوذٌ، وإنّ لك قيسًا جالسٌ، ومثل ذلك: إن فيك قيسًا لراغب.[5]ومن هذا، فإنّ سيبويه

---

[1] ينظر: **تذكرة النحاة**، 602.

[2] **سورة طـه**، 20/ 118.

[3] الفرّاء، **معاني القرآن**، 2/ 194،

[4] الجبالي، حمدي ، **الخلاف النحوي الكوفي**، 194.

[5] ينظر: **الكتاب**، 2/ 132.

مخالف لرأي من قال إنّ (إنّ) يُلْغَى عملها إذا فصلت عن اسمها، فوجود الفاصل لا يؤثر على عملها، فيبقى اسمها منصوبًا، وهي عند الفرّاء لم تعمل في قولنا: إنّ فيك زيدٌ راغبٌ.

والناظر في كتب النّحو لا يرى كثيرًا من الشّواهد على بطلان عمل (إنّ)، فالفرّاء وثعلب ومعهما الكسائي بنوا رأيهم على بيت واحد أو بيتين، وما ورد في البيت هو من باب الضّرورة الشّعريّة، وبالتالي فإنّ وضع قاعدة لتخريج ما ورد في البيت للضّرورة يجانب الصّواب، فلو عزوها إلى الضّرورة الشّعريّة لكان أفضل وأشمل، فالكوفيون في الغالب يبنون القاعدة على بيت أو بيتين، وعلى الضرورة الشّعريّة، وعلى الشّاذّ بعكس البصريّين الّذين يضعون قواعدهم على الكثير المطّرد؛ لذلك أرجح قول سيبويه، ومن ذهب معه في هذه القاعدة.

المسألة الثّانية– إعمال صيغة المبالغة (فعول)

يتجلّى الخلاف في هذه المسألة بجواز إعمال صيغة المبالغة من اسم الفاعل على وزن فعول، حيث أنشد ثعلب: [الطويل]

ثقيلٌ على مَنْ سَاسَهُ غير أنَّهُ ركومٌ على آريِّهِ الرَّوْثَ مِنثَلُ[1]

فقال: لا يتعدَّى فَعُولٌ ولا مِفْعال، وأهل البصرة يُعَدُّونَهُ، فالفرّاء والكسائي يَأْبَيانه إلّا من كلامَين، أي يقدران عاملا آخرَ مناسبا بعد صيغة المبالغة، والتّقدير في البيت السابق، يركم الروث وليس الروث معمولا لركوم، وقال: ركوم يركم.[2] وقال ثعلب في موضع آخر: "أنت زيدًا ضروبٌ ، يأباه أصحابُنا؛ لأنّه لا يتصرّف، ومثله مِضراب وضَرَّاب أيضا، وأهل البصرة يُجيزونه".[3]حيث أعمل(ضروب)، ونصبَ زيدًا، ثمّ قدّمه على العامل، فأصبحت: أنت زيدًا ضروب، والأصل: أنت ضروبٌ زيدًا، وهذا لا يجيزه الكوفيون.

وتدخل هذه المسألة في معنى تحوّل صيغة فاعل إلى صيغة مبالغة، "فمن شروط عمل صيغة المبالغة، تحوّل صيغة فاعل للمبالغة والتّكثير في معنى الفعل الثلاثي الأصلي إلى فعول أو فَعّال أو مِفْعَال أو فعيل، فيعمل عمله بشروطه".[4]

وحجة الكوفيّين –وعلى رأسهم الفرّاء– في منع إعمال فعول، و مفعال، وفعّال عمل الفعل في الاسم المنصوب بعدها ضعفها أنْ تعملَ عمله، لذلك يقدّرون فعلًا لها قبل الاسم ليعمل فيه، وكان ثعلب مُؤيدًا لرأي الكوفيّين–وهو منهم– في منع إعمال صيغة المبالغة، فقد اتّضح ذلك من عرضه للمسألة

---

(1) البيت بلا نسبة في **لسان العرب**، لابن منظور، مادة (نثل)؛ وينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 124.

(2) ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 124.

(3) ثعلب، **مجالس ثعلب**، 196.

(4) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 3/ 184.

وقوله: لا تُعدّى فعول، ولا مفعال، أي أنّه يرفض إعمال صيغة المبالغة دون تقدير عامل مناسب لها، وبالعودة إلى كتاب معاني القرآن اتّضح أنّ الفرّاء أجاز إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعْل، وفَعّال في الشّعر فقط، فقال: " إذا قلت للرجل ضرّابٌ وضروبٌ فلا توقعنهما على شيء؛ لأنهما مدح، فإذا احتاج الشّاعر إلى إيقاعهما فعل، أنشدني بعضهم : [الطويل]

من الزعب لم يضرب عدوا بسيفه وبالفأسِ ضَرّابٌ رؤوسَ الكرانفِ [1]"

فأعمل ضرّاب في رؤوس في الشّعر.

أما البصريون، فأجازوا إعمال صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل، وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر مجراه، إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلّا أنّه يريد أنْ يحدثَ عن المبالغة، فالأصل الّذي عليه أكثر هذا المعنى: فعول، وفعّال ومفعال، وفعل. وقد جاء فعيل كرحيم وعليم ..، ويجوز فيهنّ ما جاز في فاعل من التّقديم والتّأخير والإضمار والإظهار.[2]

لكنّ النحويّين رفضوا إجراء سيبويه فعيل مجرى فعول ومفعال ...، فرأى المبرّد(ت285هـ) في ذلك: إنّ صيغة المبالغة على وزن فعيل، لا يجوز النّصب فيها، كما يرى سيبويه؛ لأنّها اسم فاعل من فعل لازم، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، [3] وارتضى ابن السّراج(ت316هـ) هذا القول.[4]

---

[1] 3/ 228، ابن منظور، **لسان العرب**، 1/ 449.

[2] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 110/1.

[3] ينظر: **المقتضب**، 2/ 113.

[4] ينظر: **الأصول في النّحو**، 1/ 124. (الحاشية)

ولتأكيد البصريّين قولهم، احتّجوا بأقوالٍ للعرب، وأشعارٍ للشّعراء من بينها قول أبي طالب بن عبد المطلب(ت 10هـ):[1] [الطويل]

ضَروبٌ بِنَصلِ السَيفِ سوقَ سِمانِها إذا عَدِموا زاداً فَإِنَّكَ عاقِـــــــرُ[2]

فالشّاهد هنا إعمال صيغة المبالغة ضروب المأخوذة من اسم الفاعل ضارب عمل الفعل[3]. فضروب هنا تعرب خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو، ونصل متعلق بـ (ضروب) وهو مضاف للسّيف مجرور، وسوق مفعول به لضروب، فَنَصْبُ (سوق) دليلٌ على إعمال صيغة المبالغة، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف، والتّقدير: هو ضروب[4].

ومن كلام العرب على هذه المسألة: "إنّه ضروب رؤوسَ الدارعين"[5]، إنّه لمنحارٌ بوائِكَها، فأما العسل فأنت شرّاب"[6] فـ(رؤوس، وبوائكها، والعسل) مفعول به لصيغ المبالغة.

وخلاصة ذلك، أنّ إعمال صيغة المبالغة هو رأي سيبويه وأصحابه من البصريّين، وحجّتهم في ذلك السّماع والحمل على الأصل، وهو اسم فاعل؛ لأنّها محوّلة عنه لقصد المبالغة والتّكثير، كما احتجّوا بأقوال العرب وأشعارهم، بينما الكوفيون –وعلى رأسهم الفرّاء– يمنعون إعمال شيء منها،

---

(1) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 111/1.

(2) البيت من كلمة يرثي فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي، وهو زوج أخته عاتكة بن عبد المطلب. **ديوانه**، 136؛ وسيبويه، **الكتاب**، 111/1؛ والمبرّد، **المقتضب**، 2/ 113؛ والبغدادي، **خزانة الأدب**، 4/ 242؛ وابن هشام، **شرح شذور الذهب**،505.

(3) ينظر: المبرّد، **المقتصب**، 2/ 113.

(4) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 1/ 186– 187.

(5) المبرّد، **المقتصب**، 2/ 113.

(6) سيبويه، **الكتاب**، 1/ 111،112؛ وينظر: ابن السرّاج، **الأصول في النّحو**، 1/ 124.

وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل كما منعوا تقديمه عليها.[1]وانفرد الفرّاء في جواز إعمال بعض صيغ المبالغة في الشعر فقط.

وأنا أقف إلى جانب البصريّين في هذه المسألة؛ لكثرة الشّواهد الّتي تؤكّد صحّة قولهم، فقد عرض سيبويه ما يربو على خمسة عشر شاهدًا يؤكّد ذلك، وإعمال صيغ المبالغة يؤثر في المعنى واستقامة الكلام، وإعمالها عند البصريّين يناسب السّياق أكثر من الذّهاب إلى التّقدير والتّأويل.

[1] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 3/ 189.

المسألة الثّالثة- مجيء الاسم مرفوعًا بعد (إنْ) الشّرطيّة.

أورد ثعلب نصًا يدور حول الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشّرطيّة، فقال: " إنْ عبدُ اللهِ قام، أَقُم، قال الفرّاء: إن أضمر مجهولا رفع لا غير، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب"[1].

من المعلوم أنّ (المجهولَ) كمصطلح عند الكوفيّين هو(ضمير الشّأن أو القصّة)[2]، وهذا لا ينسجم مع المثال الّذي ذكره ثعلب، وذكر فيه كلام الفرّاء، وما ذكره ثعلب من مثال لا يتوافق مع تقدير ضمير الشأن أو القصّة ، فلا يُقال: إنّه عبدُ الله، قام أقم؛ لأنّ (إنْ) هنا شرطيّة، وليست مخففّة من الثّقيلة، لذلك فمثال ثعلب يتوافق مع ما بين البصريّين والكوفيّين من خلاف إذا جاء بعد (إنْ) اسم، وهي لا يليها إلّا فعل، وأعتقد أنّه قصد من عبارته: إنْ أضمر مجهولًا: إنّ (عبد الله) مرفوع بالعائد؛ لأنّ المكنيّ المرفوع في الفعل هو الاسم الأوّل، فينبغي أنْ يكون مرفوعًا، وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه الكوفيون من أنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.[3]

وقوله: إنْ أضمر غير مجهول جاز الرّفع والنّصب، يدخل في باب الاشتغال عندما تكون إنْ في صدر الكلام، فيجوز في مذهبهم الرّفع والنّصب، فتقول: إنْ زيدًا أكرمته أكرمك، وإنْ زيدٌ أكرمته أكرمك.[4]

وإذا قيل: ما النّاصب وما الرّافع؟ فالكوفيوّن يرون النّاصب الفعل الموجود دون تقدير[1]، ويرون الرّافع دون تقدير مجهول على أساس أنّه مبتدأ، ورافعه الخبر الّذي يليه على وجه؛ لأنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أو فاعل للفعل نفسه المذكور بعده في نحو: إنْ زيدٌ يزورك فأكرمه[2]

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 230.

[2] ينظر: الجبالي، حمدي، **الخلاف النّحوي الكوفي**، 260؛ والقوزي، عوض، **المصطلح النّحوي**، 180.

[3] ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،2/ 134-136.

[4] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 2/ 97- 98. (الحاشية).

فالكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء يؤكّدون أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد(إنْ) الشّرطيّة نحو قولك: إن عبدُ الله قام، أقم، فإنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.[3]

واحتجوا لتأكيد صحّة قولهم بأنْ قالوا: " إنّما جوّزنا تقديم المرفوع مع(إنْ) خاصة، وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنّها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوّتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا: إنّه يرتفع بالعائد؛ لأنّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأوّل؛ فينبغي أن يكون مرفوعا به"[4]، وحجّتهم أنّ (إنْ) أصل الجزاء قول مؤكّد عند الخليل، حيث قال: إنّها أُمُ حروف الجزاء، فهي لا تفارق المجازاة.[5]

والرأي الآخر لهذه المسألة كان عند البصريّين الّذين قالوا: إنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل، والتّقدير فيه: إنْ قام عبدُ الله، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر، وحجّتهم لهذا قولهم: إنّ الاسم الّذي يلي إنْ يرتفع بتقدير فعل؛ لأنّه لا يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أنْ يكون الفعل عاملا فيه؛ لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدلّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأنّ الفعلَ المظهرَ الّذي بعد الاسم يدلّ على ذلك المقدّر، لذلك يكون إعراب الاسم عند البصريّين، فاعلًا مرفوعًا لفعل محذوف وجوبًا.[6]

---

(1) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 85

(2) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 2/ 98.

(3) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2/ 134؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 60/2. (الحاشية)

(4) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2/ 134.

(5) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 3/ 63.

(6) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 60/2 ؛ الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2/ 134؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، 9/9، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 2/ 99.

أمّا المذهب الثّالث فتفرّد به أبو الحسن الأخفش(ت215هـ)، وحاصله أنّ الاسم المرفوع بعد إنْ الشّرطيّة هو مبتدأ، والفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة الفعليّة من الفعل وفاعله المضمر في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير[1].

وسبب الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى أمرين: الأوّل: جواز وقوع الجملة الاسميّة بعد أدوات الشّرط، فهذا الأمر لا يجيزه الجمهور من البصريّين والكوفيّين، غير أنّ البصريّين قالوا: الفعل المقدّر اتّصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، أما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدّر اتّصاله بالأداة هو الفعل المذكور نفسه ، وذهب الأخفش إلى أنّه يجوز في (إنْ وإذا) أنْ تقع بعدهما الجمل الاسميّة، ولذلك ليس هناك حاجة إلى تقدير محذوف، ولا حاجة للتّقديم والتّأخير.[2]

أما الأمر الآخر، فهو جواز تقدم الفاعل على فعله، فالكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء أجازوا ذلك، بحيث جعلوا الاسم بعد (إنْ) فاعلًا للفعل المتأخر، والبصريون رفضوا أن يتقدم الفاعل على رافعه، لذلك قدّروا فعلا له.[3]

وجاء الرّدّ على الكوفيّين الّذين أجازوا تقديم المرفوع مع (إنْ) لقوّتها، وأنّها أصل الجزاء، بأنّ هذا لا يدلّ على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنّه يؤدّي إلى تقدّم ما يرتفع بالفعل عليه، وهذا لا يجوز؛ لأنّه لا شبيه له في كلامهم؛ فوجب أنْ يكون مرفوعا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مُفسّرا له، كما أنّ قولهم يرتفع بالعائد؛ لأنّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعا به ، وهذا لا يجوز، أمّا الرّد على الأخفش فاختُصِر بأنّه فاسد؛ لأنّ حرف الشّرط يختص بالفعل، ولهذا كان عاملا فيه، ويكون مقتضيا للفعل، فلذلك لا بدّ له منه، بطل تقدير الابتداء؛ لأنّ

---

[1] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 60/2 ؛ والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2/ 134.

[2] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 60/2

[3] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 60/2؛ ابن يعيش، **شرح المفصل**، 9/9.

الابتداء يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل.[1] وهذه الرّدود هي الّتي جاء بها أبو البركات الأنباري(ت577هـ) ممثلًا للبصريّين.

وقياسًا على ذلك قوله تعالى: "**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**"[2] ففي الرّأي البصري، تعرب (أحد) فاعلًا مرفوعًا بفعل محذوف وجوبا تقديره استجارك، وأمّا بالنّسبة للرأي الكوفيّ، فتُعْرَبُ (أحدٌ) فاعلًا مقدّمًا مرفوعًا للفعل المذكور وعلامة رفع الضّمّة، وأمّا عند الأخفش فتعرب (أحد) مبتدأ مرفوعًا والجملة الفعلية خبرًا للمبتدأ.

وعلى الرّغم من أنّ الرأي البصري هو الشّائع والمشهور عند أشهر علماء النّحو العربي، إلّا أنّ فيه تقديرًا وتأويلًا، ورأي الأخفش يعارض القاعدة النحوية مع سهولته وَيُسْرِه، ونحن نسير على الرّأي البصري، لذلك فهو الرّاجح عندي؛ حتّى لا تختلط القواعد، لأنّ رأي الكوفيّين – وعلى رأسهم الفرّاء– هو خرق للقاعدة النّحوية كونه فاعلًا تقدّم على فعله، أو هو مرفوع إنْ أضمر مجهولا، أو مرفوع ومنصوب إن أضمر غير مجهول بما فيه من إبهام وغموض.

---

[1] ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2/ 137.

[2] **سورة التّوبة**، 9/ 6.

المسألة الرّابعة– تقدير خبر لـ (إنّ)

اعترض الفرّاء على رأي الخليل في قوله تعالى: " **إِنَّ الَّذين آمَنُوا وَالَّذين هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ**"[1] فالخليل(ت173هـ) يرى أن معنى (**هادُوا**) تابوا، ويرى الفرّاء أنّه عدّ أصناف الكفرة، وهم اليهود، وأضاف أنّ خبر (إنّ) في الآية قوله تعالى" **فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ**"، وهو الجزاء[2].

فهناك تقارب في المعنى بين تابوا واليهود في تفسير كلمة هادوا، فـ(هادوا) أصله في اللغة تابوا، وهو ما ذكره الخليل، وتأويل الآية: مَنْ آمن بالله وباليوم الآخر وآمن بالنّبي فلهم أجرهم، وتفسير هادوا بالتّوبة إنّما هو تفسير المعنى اللازم، والمعنى اللغوي هو رجع، وهدنا إليك، رجعنا إليك بالتّوبة[3].

يقول ابن كثير: واليهود من الهوادة أو التّهوّد، وهي التّوبة، كقول موسى عليه السّلام: "**إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ**"[4]، أي تُبْنَا، فكأنّهم سمّوا بذلك في الأصل لتوبتهم ومودّتهم في بعضهم البعض[5]، وهذا يتوافق مع كلام الفرّاء[6]، فرأي الخليل والفرّاء في هادوا ينسجم مع اختلافٍ في التّعبير.

والخلاف النّحوي في خبر إنّ، فالفرّاء عدّه جملة **فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ**، وقال عن السّياق جزاء، وزاد عليه أبو جعفر النّحاس(ت338هـ) شيئًا قليلًا، فقال: **مَنْ آمَنَ** مبتدأ، وآمن في موضع جزم بالشّرط، وإلغاء الجواب، وخبر المبتدأ **فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ**، والجملة خبر إنّ، والعائد على الّذين من الجملة

---

[1] **سورة البقرة**، 2/ 62.

[2] ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 249.

[3] الزّجّاج، **معاني القرآن**، 146–147.

[4] **سورة الأعراف**، 7/ 156.

[5] ينظر: **تفسير ابن كثير**، 3/ 432 ؛ والدّرويش، محيي الدّين، **إعراب القرآن وبيانه**، 3/ 465.

[6] ينظر: الصّابوني، محمّد علي، **صفوت التّفاسير**، 1/ 54.

محذوف، أي من آمن منهم[1]، فخبر (إنّ) ليس جواب الشّرط –كما قال الفرّاء– وإنّما هو جملة الشّرط كاملة؛ لأنّ خبر المبتدأ مَنْ هي الجملة الّتي قال عنها الفرّاء هي الخبر والجزاء.

وأضاف العكبري(ت616هـ) وجهًا آخر، فأجاز أن تكون (مَنْ) موصولة، وتكون بدلًا من اسم إنّ، والعائد محذوف، وخبر إنّ **فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ**، وقد حمل على لفظ من آمن وعمل، فوحّد الضّمير، وحمل على معناها: **فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ**، فجمع، وأجرهم المبتدأ ولهم الخبر[2]، وهو يتوافق ورأي الفرّاء من كون (فلهم أجرهم) خبرًا لـ (إنّ).

وترى الباحثة أنّ رأي العكبري يأتي أوّلًا، ثمّ رأي أبي جعفر النّحاس؛ لأنّ الفرّاء جعل للجملة موضعين، في محل جزم جواب الشّرط، وفي محل رفع خبر إنّ، وهو بعيد.

أما أبو جعفر النّحاس فجعل جملة الشّرط كاملة في محل رفع خبر (إنّ)، وهذا لا يوقع في محظور، وما ذكره العكبري من كونها موصولة، لا تحتاج إلى جواب، و(**فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ**)الخبر، وهو يتوافق مع القاعدة والمعنى، وقد أوجز محيي الدّين الدّرويش الوجهين: فـ(لهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، و(أجرهم) مبتدأ مؤخّر، والجملة خبر (إنّ) إذا جعلنا (مَنْ) موصولة، أو في محل جزم جواب الشّرط إذا جعلناها شرطية، والجملة بكاملها – أي جملة الشّرط– في محل رفع خبر (إنّ)[3]، ولم يتطرّق لرأي الفرّاء كونه يوقع في محظور– كما قلت سابقًا–.

---

[1] ينظر: **إعراب القرآن**، 46.

[2] ينظر: العكبري، **إملاء ما منّ به الرّحمن**، 1/ 40.

[3] ينظر: الدّرويش، محيي الدّين، **إعراب القرآن وبيانه**، 1/ 116.

المسألة الخامسة– ضمير الشأن، (المجهول)

بدأ ثعلب هذه المسألة بخلاف واضح بين العلماء، فقال: " قال الكسائي وسيبويه: هو من " **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**" [1]هو عماد. فقال الفرّاء: هذا خطأ؛ من قِبَل أنّ العماد لا يدخل إلّا على الموضع الّذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل مثل: إنّه قام زيد، ثمّ يستعمل بعد فيتقدّم ويتأخّر، والأصل في هذا: إنّما قام زيد. فالعماد كما. وكلّ موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل، وليس مع" **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**" شيء يقيه"[2].

وعليه فالعماد عند الكوفيّين هو ضمير الفصل[3]، ولم يقصد الفرّاء بمصطلح العماد هذا، لذلك خطّأ قول الكسائي وسيبويه في قوله تعالى، وأمثلته قوله تعالى: "**اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ**"[4]، وقوله تعالى: " **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** "[5]، وقد حدّده الفرّاء في النّص بأنّ هو في قوله تعالى: "**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**"، ليس عمادًا، وأنّ العماد عنده هو الّذي يكون وقاية للفعل كما في: إنّه قام زيدٌ، فكأنّه فصل بين إنّ وقام بالهاء، كما فصل بين إنّ وقام بما في قوله: إنّما قام زيدٌ، وعدّ ما عمادًا، ويبدو أنّ الفرّاء حدد العماد فيما يقي الفعل، وهذا لا ينطبق على الآية.

أما ضمير الشّأن فيسمّى عنده بالاسم المجهول، ففي قوله تعالى:" **إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا**"[6]، فـ تكون ناقصة واسمها ضمير الشأن الّذي يأتي بعد كان وليس ولم يزل وأظن وأخواتها،[7] ويُسمّى أيضا

---

[1] **سورة الإخلاص**، 112/ 1.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 354.

[3] ينظر: القوزي، عوض، **المصطلح النحوي**، 175.

[4] **سورة الأنفال**، 8/ 32.

[5] **سورة الزخرف**، 43/ 76.

[6] **سورة الأنعام**، 6/ 145.

[7] ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 1/ 361.

أيضا الضمير المجهول[1]، ويبدو أنّ الفرّاء عدّ العماد ضمير الهاء في قولنا : إنّه قام زيد و(ما) في قولنا: أنّما قام زيد، وهو لا يتوافق مع " **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**" حسب كلام ثعلب المنقول عن الفرّاء؛ لأنّه حصر العماد في ما يقي الفعل، ولكن في الحقيقة لم يُقصَد عند النحاة غير الفرّاء بالتّحديد هذا، لكنّه في الحقيقة ضمير شأن جاء بداية الجملة، ولم يقِّ الفعل كما ذكر.

وقد اختلف النحويون في مجيء ضمير الشأن في بداية الجملة غير مسبوق بكان أو إنّ أو إحدى أخواتهما، فهذا الكسائي جعل (هو) عماداً وأعربه مبتدأ مرفوعا لقول الفرّاء: قال الكسائي : هو عماد مستشهدا بقوله تعالى: **إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ** "[2] فجعل أحدا مرفوعة كما الله، وجعل هو بمنزلة الهاء في أنّه[3]، وهذا الرأي يأباه الفرّاء بقوله: هذا قول لا أراه شيئا ولا يكون العماد مستأنفا به حتّى يكونَ قبله أنّ أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن.[4]

وقول ثعلب إنّ سيبويه يرى أن هو في هذه الآية عمادا ليس صحيحا، وهذا القول منسوب للمبّرد[5]، حيث أورد الزّجّاجي في كتابه مجالس العلماء قول المبرّد الّذي اختُصِر بـ: " قوله جلّ وعزّ: " **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**"، فهذا مضمر على شريطة التفسير، كقولك: إنّه أمة الله ذاهبة. وقوم يجعلونه مضمرا قبله مذكور"[6] وبهذا يكون المبرّد قد خالف الفرّاء في كون (هو) عمادا، وسيبويه يرى أنّ هو مبتدأ،

---

[1] ينظر: القوزي، عوض، **المصطلح النحوي**، 180.

[2] **سورة النمل**، 27/ 9.

[3] ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 3/ 299.

[4] ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 3/ 299؛ وأبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 2/ 948.

[5] ينظر: المصطفى، سعد الدّين، **التوجيه النّحوي لمسائل خلافية في مجالس ثعلب**، مجلة مجمع اللغة العربية، 3/ 786.

[6] 115.

والله هو الخبر، وعدّ أحدًا خبرًا لمبتدأ محذوف[1]، وذهب أكثر البصريّين إلى جعل (هو) مرفوعًا بالابتداء كناية عن الحديث، أي الحديث الّذي هو الحق الله أحد.[2]

ووضّح ابن يعيش(ت643هـ) هذه المسألة بقوله: إنّ النحويّين إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن الجملة، أو تكون الجملة خبرًا عن ذلك الضّمير، وتفسيرًا له، ويوحدون الضّمير؛ لأنّهم يريدون الأمر والحديث؛ لأنّ كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التّفخيم والتعظيم، وفي قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" اعتبر جماعة من البصريّين والكسائي هو ضمير شأن، والحديث أضمر، ولم يتقدمه مذكور، وفسره ما بعده من الجملة، ولكنّ الفرّاء قال هو ضمير اسم الله عز وجل وجاز ذلك، وإن لم يجز له ذكر لما في النّفوس من ذكره، والبصريون لا يجيزون أنْ يكونَ خبر ذلك الضمير اسما مفردا؛ لأنّ ذلك الضّمير هو ضمير الجملة، فينبغي أنْ يكون الخبر جملة.[3] فالفرّاء يرى أنّ (هو) ضمير عائد على ما يفهم من السّياق؛ لأنّه يروي الأسباب الّتي دعت إلى نزولها أنّهم قالوا: صف لتأويل[4]

وأيّد الأخفشُ الفرّاء في رفض أنْ يكون هو عمادًا، بقوله: "لا يقع إلا معمولًا"[5].

أما ابن هشام(ت761هـ): فقد عدّ هو ضمير شأن في الجملة كون معناها نفس معنى المبتدأ.[6] وبهذا يكون قد خالف رأي الفرّاء.

---

[1] ينظر: الزّجّاجي، **مجالس العلماء**، 115-116.

[2] ينظر: النّحاس، **إعراب القرآن**، 1377.

[3] ينظر: **شرح المفصل**، 3/ 114.

[4] درويش، محيي الدّين، **إعراب القرآن** ، 10/ 616.

[5] السّيوطي، **همع الهوامع**، 226/1.

[6] ينظر: **مغني اللبيب**، 555.

وكان رأي ثعلب موافقًا لرأي الفرّاء، في كون العماد لا يدخل إلّا على الموضع الّذي يلي الأفعال، وأنّ العماد لا يكون مستأنفا به حتّى يكون قبله أنّ أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن، ولكن ثعلب لم يتطرق لإعراب هو كما الكسائي والفرّاء "سألوا النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما ربك؟ أيأكل أم يشرب؟ أم من ذَهب أم من فضة؟ فأنزل اللَّه جل وعز: قُلْ هُوَ اللَّهُ . ثُمَّ قَالُوا: فما هُوَ؟ فَقَالَ: أَحَدٌ . وهذا من صفاته: أَنَّهُ واحد، وأحد وإن كَانَ نكرة. قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه: يعني فِي اللفظ، فإنه مرفوع بالاستئناف كقوله:" **وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا** " ﷺ [1]وَقَدْ قَالَ الكِسَائِيّ فِيهِ قولا لا أراه شيئًا. قَالَ: هُوَ عماد. مثل قوله: إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ . فجعل أَحَدٌ مرفوعًا بالله، وجعل هُوَ بمنزلة الهاء فِي أَنَّهُ ، ولا يكون العمادُ مستأنفًا بِهِ حتّى يكون قبله إن أَوْ بعض أخواتها، أَوْ كَانَ أَوِ الظن".[2]

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذه الآية نزلت ثناء على الله تبارك وتعالى، وتنزيها له، عندما قدم المشركون للنبي ﷺ وسألوه عن نسب ربه: ما ربّك؟ أيأكل أم يشرب؟ أم من ذهب أم من فضة؟ فأنزل الله عز وجل " **قُلْ هُوَ اللَّهُ** ثم قالوا: ما هو فقال: **أَحَدٌ**" وهذا من صفاته أنه واحد أحد وإن كان نكرة[3]فبهذا يكون العلماء أجمعوا على أن هو مبتدأ، واختلفوا في كونه عمادًا أو ليس عمادًا، أي في المصطلح والتّفسير، مع اختلاف تعليلهم في ذلك ، فكلّهم يرون أنّه ضمير في محل رفع مبتدأ ولكنّ الفرّاء اختلف في تفسير العماد من منطلقه الكوفي الّذي اقتصر على (ضمير الشأن) في المثالين اللذين جاء بهما ولم يكن هذا الضمير ضمير فصل كما هو متعارف عن العماد في مذهبهم.

---

(1) **سورة هود**، 11/ 72.

(2) الفرّاء، **معاني القرآن**، 299/3.

(3) ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 299/3.

المسألة السّادسة- (هؤلاء) تقريبًا.

ذكر ثعلب آراء سيبويه والكسائي والفرّاء في نفي دخول ضمير الفصل على الحال، ومن خلال ذلك وضّح المقصود بالتّقريب، فقال:" قال سيبويه: احتبى ابن جُوَيّة[1] في اللحن، في قوله تعالى " **هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**[2] "؛ لأنّه يذهب إلى أنّه حال، قال: والحال لا يدخل عليه العماد. وذهب أهل الكوفة، الكسائي والفرّاء، إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا؛ لأنّه تقريب[3]، وهم يسمّون: هذا زيد القائم، تقريبا أي قرب الفعل به. وحكى: كيف أخاف الظلم، وهذا الخليفة قادمًا، أي: الخليفة قادم. فكلّما رأيت هذا يدخل ويخرج والمعنى واحد، فهو تقريب...، فقد دخلت لتقرّب الفعل مثل كان، والتّقريب على هذا كلّه"[4]، فسيبويه يرى نصب (أطهر) من اللحن؛ لأنّ (هنّ) الفصل لا يدخل على الحال، وأيّد ذلك الكوفيون بمعنى ليس عمادا دخل على الحال في هذه القراءة.

ولتأكيد ذلك، فقد ذكر ثعلب في موضعٍ آخرَ ما يُؤَكّد كلام الكوفيّين في التّقريب بقولهم: إنّ (هنّ) ليست عمادًا إذا دخل عليها الحال وهي قراءة شاذّة، وقال سيبويه : "هذا زيدٌ منطلقًا، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنّه ذكر زيدًا ليُعْلم لِمَن الفعل، فقال ثعلب: وهذا لا يكون إلا تقريبًا وهو لا يعرف التّقريب، والتّقريب مثل كان، إلّا أنّه لا يُقدّم في كان، ولأنّه ردُّ كلامٍ فلا يكون قبله شيء، وقال الكسائي: سمعت العرب تقول هذا زيدٌ إيّاه بِعَيْنِه، فجعله مثل كان. وقالوا تربّع ابن جُويّه في اللحن حين قرأ " **هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**"[5] وجعلوه حالًا يعني (أَطْهَرَ)، وليس هو كما قالوا، هو خبرٌ لهذا كما كان في كان، إلّا أنّه لا يُدْخلُ العِمادُ مع التقريب من قِبَلِ أنّ العماد جواب،

---

(1) هو مروان بن الحكم، سيبويه، **الكتاب**، 397.

(2) **سورة هود** 11/ 78.

(3) مصطلح وسم الكوفيون به اسم الإشارة الّذي يعمل عمل كان وأخواتها، لاحتياجه إلى اسم مرفوع به وخبر منصوب. القوزي، **المصطلح النّحوي**، 132-133.

(4) ثعلب، **مجالس ثعلب**،359-360 .

(5) **سورة هود** 11/ 78.

والتقريب جوابٌ فلا يجتمعان، وإذا صاروا إلى المكنيّ بين ها وذا فقالوا ها أنا ذا قائمًا، وجاء في القرآن بإعادتها. ويقولون ها نحن أُلَاء، وها نحن هؤلاء، وهذا كله مع التّقريب" [1] بمعنى أنّ سيبويه لا يعرف التّقريب؛ لأنّه ضعّف قراءة النّصب مع وجود ضمير الفصل، و(أطهرَ) ليست حالًا في رأي الكوفيين، إنّما هو خبر لـ (هؤلاء) مع وجود ضمير الفصل (هنّ)؛ لأنّ هؤلاء مثل كان.

فيتبين من أقوال ثعلب: أنّ الكسائي أوّل من قال: إن اسم الإشارة (هذا) يعمل عمل كان، وأن سبب تسمية الفرّاء لـ(هذا) بالتّقريب؛ هو لقرب الفعل به. كما أجاز مجيء خبر التقريب معرفة في قوله: هذا زيد القائم،[2] فـ(أطهرَ) عند الكوفيين خبر التّقريب.

وقبل الخوض في ثنايا هذه المسألة ينبغي الإشارة إلى أنّ الإعراب التفصيلي المتّفق عليه هو أنّ هؤلاء مبتدأ مرفوع، وبناتي عطف بيان، وهن ضمير فصل، وأطهر مرفوع؛ لأنّه خبر المبتدأ، فهذا الإعراب لا خلاف فيه، لكنّ الخلاف يكمن في القراءة الأخرى، وهي نصب (أطهرَ).[3]

وبالعودة لقوله تعالى: "**هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**[4]"، القراءة بالّرفع في (أطهرُ)، وقد رُوِيت عن عيسى بن عمر هُنّ أطهرَ بالنّصب، [5]، كما ذكر سيبويه أنّ ابن مروان لحن في أطهرَ فنصبها، فعدّوا نصبها لحنًا، واستند سيبويه في ذلك على قول الخليل: والله إنّه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغوا، وقال السيرافي تعليقًا على ذلك بأن سيبويه

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 43.

[2] ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، 2/ 952.

[3] ينظر: مكرم، عبد العال سالم، **القراءات القرآنية وأثرها في الدّراسات النحوية**، 148.

[4] **هود** 11/ 78.

[5] ينظر: الزّجّاج، **معاني القرآن**، 3/ 67.

وأصحابه لا يجيزون نصب أطهر إذا دخلت هنّ، لأنّ نصبه على الحال لتمام الكلام قبله[1]. فكيف يكون حالًا نكرة وسبق بضمير فصل.

وذهب ثعلب إلى نصبها على أنّها خبر للتقريب، فعدّ (هؤلاء) عاملا كـ (كان)، وهذا الرأي للفراء والكسائي عندما قالا: العماد لا يدخل مع هذا؛ لأنّه تقريب كما ذهب الأخفش إلى جواز نصب (أطهرَ) على أساس جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه.[2]

ومن هنا، فالفرّاء والكسائي أجازا نصبَ (أطهر)؛ لأنّهما يجعلان (هن) في هذا بمنزلتها في كان فإذا قالوا: هؤلاء بناتي أطهرَ لكم، أجازوا هن أطهر لكم، أي جعلوا (هن) عمادا، كما يجيزون كان زيد هو أطهرَ من عمرو، فيكون تقدير الجملة (هؤلاء بناتي حال كونهن أطهر لكم- وهن زائدة[3])، بمعنى أنّ (هنّ) عماد في التقريب، ولم تدخل على الحال كما ذهب سيبويه.

ولتخريج قراءة النّصب وضع عدد من العلماء وجوها لذلك فالأنباري قال: هؤلاء مبتدأ وبناتي مبتدأ ثانٍ، وهنّ خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل، وأطهر منصوب على الحال، والعامل فيه اسم الإشارة.[4]

ورأى العكبري أنّ نصب (أطهرَ) في القراءة الشّاذة، له وجهان: الأوّل (بناتي) خبر، و(هنّ) ضمير فصل، و(أطهر) حال، أمّا الوجه الثاني: فـ(هن) مبتدأ، و(لكم) خبر، و(أطهر) حال، والعامل فيه ما فيهن من معنى التوكيد بتكرير المعنى. [5]

---

(1) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2/ 395، 397؛ و الزّجّاج، **معاني القرآن**،67.

(2) ينظر: السّيوطي، **همع الهوامع**، 1/ 229.

(3) ينظر: الزّجّاج، **معاني القرآن**، 68.

(4) **البيان في غريب إعراب القرآن**، 25/2.

(5) **التبيان في إعراب القرآن**، 2/ 709.

وخلاصة القول في هذه المسألة: إنّ (هذا) ليست بمنزلة (كان)، وهو رأي الخليل وسيبويه والأخفش ، ولا تكون (هنّ) عمادا، إذا جاءت (أطهر) حالًا، وإنّما تكون عمادا فيما لا يتم الكلام إلّا بما بعدها نحو: كان زيد هو أخاك: لتدلّ بها على أنّ الأخ ليس بنعت، والّذين قرؤوا بالرفع هم قراء الأمصار، وهم الأكثر.[1]

والبصريّون لا يَرَون هذه القراءة (أطهرَ) بالقراءة السّليمة؛ لأنّ النّصب يعني وجود ضمير الفصل (هنّ) قبله، وهذا يتعارض مع قاعدة ضمير الفصل، لكنّ الكوفيّين خرّجوا ذلك على التّقريب، وهو مصطلح عندهم لا يعترف به البصريّون، والتّقريب كمصطلح بعيد؛ لأنّه يؤدي إلى الخلط بين كان، وأسماء الإشارة، لذلك أرجح رأي البصريّين في ذلك.

[1] ينظر: الزّجّاج، **معاني القرآن**، 68؛ والنّحاس، **إعراب القران**، 426.

المسألة السّابعة– **العامل في رفع (شَهَادَةُ و اثْنَانِ) في قوله تعالى (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ... اثْنَانِ).**

ذكر ثعلب رأي سيبويه والفرّاء من معرض حديثه عن قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الّذين آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ** "[1]، فقال: زعم سيبويه أنّه شهادة اثنين، ورفع الشهادة بمحذوف: معه شهادةُ اثنين قد تقدما، وقال الفرّاء: إنْ شئتَ رفعته بحين، أي يشهد اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غير أهل دينكم من النّصارى أو اليهود"[2]، فـ(اثنان) رفع بـ (حين)، وكأنّه هو العامل حلّ محل يشهد.

وكان رأي الفرّاء واضحا في كتابه عندما قال:" شاهدان أو وصيّان، وقد اختلف فيه، ورفع الاثنين بالشّهادة، أي ليشهدكم اثنان من المسلمين، أو آخران من غير دينكم. هذا في السّفر"[3]، أي: اثنان رفعت بالمصدر(شهادة) في المعنى، فعلى هذا التّقدير تكون (شهادة) مبتدأ، وخبرها محذوف وهو يتوافق ورأي سيبويه، واثنان فاعل بشهادة، أي يشهد اثنان، وهو ما ركّز عليه الفرّاء.

وإذا ذهبنا إلى أنّ (شهادة) مبتدأ و(اثنان) الخبر، فهو لا يتعارض مع رأي الكوفيّين الّذين يذهبون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فلا بدّ للمبتدأ من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ، فالكلام لا يتمّ إلّا بهما، فهما يترافعان، كلّ واحدٍ منهما يرفع الآخر،[4] لذلك رفعوا اثنين بشهادة، وجعلوهما مترافعين، وسواء أكان ما جاء به الفرّاء في معاني القرآن أم ما جاء به ثعلب في مجالسه من رفع (اثنان) بـ حين نقلًا عن الفرّاء، فهما وجهان مقبولان لا يخرجان عن دائرة الوجوه النّحويّة المتعدّدة.

---

[1] **سورة المائدة**، 5/ 106.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 389.

[3] **معاني القرآن**، 1/ 223– 224.

[4] ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 49.

والشهادة ترتفع من جهتين، "أحدهما أن ترتفع بالابتداء، ويكون خبرها (اثنان)، والمعنى شهادة هذه الحال شهادة اثنين، فتحذف شهادة وأقام (اثنان) مقامها، ويجوز أن يكون رفع(شهادة بينكم) على أنّه مبتدأ. وفيما فرض الله عليكم في شهادتكم أنْ يشهد اثنان، والمعنى أن يشهد اثنان، فيرتفع اثنان بشهادة، فالتّقدير (أن يشهد اثنان ذوا عدل)"[1]، والثّاني يتوافق ورأي الفرّاء.

وقيل شهادة رفعت بـ(إذا حضر)؛ لأنّها شهادة مستأنفة ليست واقعة لكل الخلق أي: عند حضور الموت والاثنان مرفوعان، بمعنى أنّ يشهد اثنان، و" **ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ**" نعت[2]، وهو بعيد عن رأي الفرّاء.

وقرأ الجمهور (**شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ**) بالرّفع، وإضافة (شهادة) إلى (بينكم)، فشهادة مبتدأٌ وخبره(اثنان) ، والتّقدير (شهادة اثنين)، أو يكون التّقدير(ذوا شهادة بينكم اثنان)، واحتيجَ إلى الحَذْف؛ ليطابقَ المبتدأُ الخبرَ، وأجاز الزّمخشريُّ أن يرتفعَ (اثنان) على الفاعلية بـ(شهادة) ،وتكون (شهادةُ) مبتدأً وخبره محذوف، والتّقدير: (فيما فُرِض عليكم أن يشهدَ اثنان)، وقيل: (شهادةُ)مبتدأ و(اثنان) خبر مرتفع به على الفاعلية، فأغنى الفاعل عن الخبر –رأي الفرّاء–، وعلى الإعراب الأول يكون(إذا) معمولًا للشّهادة، وأمّا(حين) فمعمولا لـ(حضر) أو ظرفًا لـ(الموت)، أو بدلا من (إذا)، ولم يذكر الزمخشريُّ غير البدل، فقال: و(حين الوصية) بدل من (إذا)، وفي إبداله منه دليلٌ على وجوب الوصية.[3]

وما ذهب إليه الفرّاء من كون شهادة مبتدأ، واثنان خبر، أو اثنان مبتدأ رُفِعَ بحين، هما وجهان مقبولان، وكذلك ما ذكره سيبويه كما نقله عنه ثعلب من رفع الشّهادة بمحذوف على تقدير: معه شهادةُ

---

[1] الزّجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 214–215.

[2] ينظر: النّحاس، **إعراب القرآن**، 250.

[3] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، 4/ 390.

اثنين قد تقدّما وجه مقبول أيضًا، ولست مع ثعلب عندما قال: وزعم سيبويه، فهو يفضل رأي الفرّاء على رأي سيبويه، ولا أراه موضوعيًّا في رأيه.

المسألة الثامنة– رفع الأيمان بجواباتها

نقل ثعلب رأي الفرّاء بخصوص رفع الإيمان بجواباتها، فقال: "الأيمان ترتفع بجواباتها، وهذا موضع هذا وأنشد: [الطّويل]

لَعمرُ أبي الوَاشِينَ لا عَمْرُ غَيرُهُم لقَد كَلَّفُوني خُطَّة لَا أُرِيدُهَا [1]

فتنصب (عَمْر) إذا سقطت اللّام"[2]. بمعنى أنّ لام الابتداء الّتي تفيد القسم دخلت على (عَمْر)، فكان مرفوعًا على أساس أنّه مبتدأ، ولو سقطت اللّام لفارق الرّفع حسب رأي الفراء.

ولام الابتداء تدخل على أسلوب القسم كما في قولنا: لَعَمْرُكَ لَأفعلَنَّ كذا، وهي في الأصل تتّصل بالمبتدأ، فإذا وُجِدَتِ اللّام يكون المتّصلة به مبتدأ، بمعنى إذا وُجِدت رُفِع، تطبيقًا لما قاله الفرّاء من أنّ الأيمان ترتفع بجواباتها، وهي في الحقيقة مرفوعة لاتّصالها بلام الابتداء؛ لأنّها تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيها، كقولك: (لعمرُك لأخرجنّ)، وهو مرفوع بالابتداء، والخبر مضمر، والتّقدير لعمرُك ما أقسم به[3]، قال الهذلي: [الطويل]

لَعَمرُ أَبي عَمروٍ لَقَد ساقَهُ المَنا إلى جَدَثٍ يوزى[4] لَهُ بِالأَهاضِبِ[5]

---

[1] نسب هذا البيت لكثير عزة، (لم أعثر عليه في الدّيوان) السّفاريني، محمّد، **غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب**، 1/ 268، ثعلب، **مجالس ثعلب**، 439.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 439.

[3] ينظر: الزّجّاجي، **اللامات في اللغة**، 83.

[4] يقاس له على قدره، الفراهيدي، **كتاب العين**، 8/ 389.

[5] هذا البيت لصخر الغي، قاله في رثاء أخيه أبي عمرو، وقد نهشته حية فمات؛ ينظر: الفراهيدي، **العين**، 8/ 389؛ والزّجّاجي، **اللامات في اللغة**، 83.

حيث اتّصلت لام الابتداء بـ(عَمْر) فجاء مرفوعًا، و(عَمْر) لفظ صريح في القسم، حذف الخبر لدلالة جواب القسم عليه ، والمبتدأ والخبر في الرأي الكوفي يترافعان.

قال سيبويه: "العَمْرُ والعُمرُ واحد فقولهم: لَعَمرك إنّما هو قَسَمٌ ببقائه، وكذلك لَعمرُ الله قَسَمٌ ببقائِه عزّ وجلّ، ولم يستعمل في القسم إلّا مفتوحًا، فإن حذفت اللّام تعدّى الفعل إليه فَنَصَبه كما نصب ما قبله من المُقسَم به عند حذف الحرف منه كقولك: عَمرَك لأخرُجنّ، فأمّا قولُهم عَمرَك الله، فإنّما هو منصوب بتقدير سألتُ اللهَ تعميرَك، ثمّ وُضعَ العمرُ في موضع التّعمير؛ لأنّ المصادر ينوب بعضها عن بعض، وفيه معنى القسم".[1]

ويؤكّد المبرّد ذلك بقوله: "عَمْرَك الله، أي سألتُ الله تعميرَك، وهو معنى قول العامة: بالّذي يعمرُك، وقال ابن الأعرابي: عمرك الله بالرّفع، والنّصب الوجه، وعليه أهل العربية"[2]

وجدير بالذكر أنّ (لَعَمْرَك) من الأسماء الّتي دخلها معنى القسم لمعانٍ يشتمل عليها[3]، وقد حُذِف القسم، وأُقيمت الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل مقامَه، فالأولى: لعمرُك لأدرسنَّ، فـ(عمرك) مبتدأ خبره محذوف تقديره قسمي، وحُذِف لطول الكلام، ولأنّه معلوم، وعين (عَمْرك) مفتوحة في القسم لا غير، ويجوز ضمّها في غيره، واختاروا الفتحة لكثرته، ولطول الكلام، فإنْ حُذِفَت اللام نصبت (عَمْرَك) على فعل محذوف، ونصب اسم الله فيه وجهان: الأوّل: أنّ التّقدير: أسألك بتعميرك

---

(1) الزّجّاجي، **اللامات في اللغة** ، 84.

(2) **الكامل في اللغة والأدب**، 4/ 65.

(3) ينظر: المبرّد، **المقتضب**،2/ 324.

الله، فتعميرك مفعول بـه ثـان، والله منصـوب بالمصـدر. والثـاني: أن يكونـا مفعـولين: أي أسـألُ اللهَ تعميرَك.[1]

وقد ذكر أبو بكر القاسم الأنباري (ت 328هـ) في كتابه بأنّهم قالوا: في القسم لَعَمرك، فاختاروا المفتوح للقسم؛ لأنّه أخف على اللسان من المضموم، وعَمْرُك موضعه رفع لجواب اليمين، وذلك لقول الفرّاء: الأيمان ترتفع بجواباتها، فإذا أُسْقِطَت اللّام منه نُصِب، فقالوا، عَمرَك لا أفعل، فنصبوه على مذهب المصدر.[2]

فالفرّاء يكاد يحصر هذه المسألة في الألفاظ الصّريحة في القسم المتّصلة بلام الابتداء، وتحديدًا (عَمْر)، فإذا اتّصلت لام الابتداء بها رفعت كلمة (عمر) على أساس أنّها مبتدأ صريح في القسم، وَحُذِف خبرُهُ وجوبًا لدلالة جواب القسم عليه، بمعنى أنّ جواب القسم عوضٌ عن الخبر المحذوف، والعوض قام مقام المعوّض عنه، فَرُفِع المبتدأ بخبره؛ لأنّ المبتدأ والخبر يترافعان عند الكوفيّين، ولام الابتداء لها حق الصّدارة في الجملة، لذلك وجب الرفع كونها تتّصل بالمبتدأ في مثل هذه الحالة.

وإذا سقطت اللّام، الأولى أنْ تنصبَ هذه الكلمة بعامل محذوف، وهذا ما قصده الفرّاء، وأرى أنّ رأي الفرّاء لم يبتعد عن رأي سيبويه والزّجّاجي والمبرّد في ذلك.

---

[1] ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 378.

[2] ينظر: **الزاهر في معاني كلمات الناس**، 1/ 496.

المسألة التّاسعة– إعراب تركيب (مَنْ ذا) وما يليه

اختلف العلماء بخصوص إعراب (من ذا) و(ماذا)، وهو ما وضّحه ثعلب في حديثه عن قوله تعال: " **مَّن ذَا الّذي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ**"[1].

ففرّق ثعلب بين (من ذا وماذا) نحويًّا، أي مَنْ ما، فقال تجعل (ما) مع (ذا) حرفا واحدًا، ولا تجعل مَنْ معها، وأملى: مَنْ ذا يقوم، فمن لا يجيء مع ما حرفا واحدا ، فإذا قالوا من ذا أخوك؟ لم تكن من مع ذا حرفا واحدا، فقالوا من ذا أخوك، ولم يضمروا هو؛ لأنّ ذا يتم وينقض مع الّذي يضمرون، فإذا قالوا: من ذا نأته، فكان رأي الفرّاء والكسائي بارزا بقولهما: أنْ يُرفعَ (مَنْ) بـ(ذا) و (ذا) بـ(مَنْ)، ونأته جواب الجزاء، فكأنه قال من يكن هذا نأته، وإذا أراد الاستفهام قال من ذا فنأتيه؟ كأنه قال من هذا فنأتيه،[2] فالخلاف بين (من ذا) و (ماذا) واضحٌ في نص ثعلب، فـ(ماذا) تُعْرَب كلمة واحدة و(مَنْ ذا) تُعْرَب كلمتين في محل رفع.

فـ (من ذا) ليست حرفًا واحدًا، خلافًا للرأي الّذي يقول: إنّهما كلمة واحدة، اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، فالفرّاء والكسائي يَعُدّانهما اسمين منفصلين، فـ (مَنْ) اسم و(ذا) اسم، ورأيّهما أنّ (مَنْ) تُرفع بـ (ذا) و(ذا) تُرفع بـ (مَنْ)، و(مَنْ) مبتدأ و(ذا) خبر، فهما يترافعان في المذهب الكوفي، ولو قمت بتحليل المثال الّذي ذكره ثعلب: من ذا نأتِهِ، فـ(من) مبتدأ وهو شرط، و(ذا) الخبر، ونأتِه جواب الشّرط، وكأنّ التّقدير: من يكن هذا نأتِه، فذا اسم إشارة، وقدّر فعل الشّرط بيكنْ، وكذلك مثال: مَنْ ذا فَنَأتيه؟ فـ (مَنْ) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبر، و(فنأتيه): نَصْبُ نأتيَ بعد الفاء.

---

[1] **سورة البقرة**، 2/ 245، **سورة الحديد**، 57/ 11.

[2] ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 526.

وهذا يتوافق مع رأي ثعلب بداية حديثه عن قوله تعالى، وتحديدًا رفع (يضاعف) ونصبها، فيقول في الرّفع: إنّه جزاء لما قرب وهو الّذي، أي الشّرط، وإذا كان جزاء لـ (مَنْ) نصب، أي: جوابًا لـ(مَنْ) نصب بعد الفاء، وهو استفهام.[1]

وفي تعليق الفرّاء على قوله تعالى: " **مَّن ذَا الَّذي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ**"[2]، قال: "تقرأ بالرفع والنصب، فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة الّذي، ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جوابا لـ(من)؛ لأنّها استفهام".[3] فالرّفع على العطف على يقرض، والنّصب في فيضاعفه جواب لـ(مَنْ) في الاستفهام، ويكاد يقترب رأيه من رأي ثعلب بتعبير مختلف.

ووضع سيبويه (من ذا) تحت باب ما ينتصب؛ لأنّه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه، ومن ذلك: من ذا قائما بالباب، على الحال، أي من ذا الّذي هو قائم بالباب، وهذا المعنى المراد، والعامل فيه بمنزلة هذا عبد الله؛ لأنّ مَنْ مبتدأ بني عليه اسم، وقال السيرافي(ت368هـ): مَنْ مبتدأ، وذا خبره، أو يكون ذا مبتدأ ومن خبره، وقائما منصوب على الحال، والعامل فيه ذا بمعنى الإشارة.[4].

وقد ذكر ابن يعيش أنّ (مَنْ) اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل، والدليل على اسميته، أنه يقع فاعلًا، ومفعولًا، ويَدخل عليه حروف الجر، ويعود عليه الضمير، وهذه خصائص الأسماء، وقد تكون من استفهاما نحو: من قام؟ فمن في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر، والّذي يدل على ذلك،

---

[1] ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 526.

[2] **سورة البقرة**، 2/ 245، **سورة الحديد**، 57/ 11.

[3] **معاني القرآن**، 1/ 157؛ وينظر: الزّجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 325.

[4] ينظر: **الكتاب**، 2/ 61.

القدرة على وضع اسمٍ معربٍ موقعها، فيظهر فيه الرفع نحو قول: أي إنسان عندك، وفي قوله تعالى: " **مَّن ذَا الّذي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ**"[1]. [2]

وقال ابن هشام: " وإذا قيل: مَن ذا لقيت؟ فمن: مبتدأ، وذا: خبر موصول والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيّين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة، ومن مفعولا"[3]

فرأي الفرّاء في تركيب (من ذا) واضح لا لَبْسَ فيه، وإن كان من السهولة والّتيسير أن نجعلهما كلمة واحدة، لكنّ رأيه يتوافق مع آراء كثير من العلماء بخصوص فصلهما، ولم يبتعد في نصب (يضاعف)، ورفعها عن الصّواب والمعقول.

---

[1] **سورة البقرة**، 2/ 245، **سورة الحديد**، 57/ 11.

[2] ينظر، **شرح المفصل**، 4/ 10؛ و العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 2/ 123.

[3] **مغني اللبيب**، 364.

المسألة العاشرة – إعراب (ما) بعد (بئس).

ذكر ثعلب رأي الفرّاء في إعراب (ما) بعد بئس في قوله تعالى: **لبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ**"[1]، فقال: " قال الكسائي: (بئس) الّذي قدّمت لهم السُّخْطُ، وكأنّه (بئس) الشيءُ شيءٌ قدَّمت لهم أنفسهم. وليس بِشَيءٍ. وقال الفرّاء: (بئس ما): يُرْفَعُ ما بِبِئْسَ، ولا يجوز (بئس) الّذي قام زيد".[2]

فاختلف النّحاة في إعراب (ما) بعد (بئس) في قوله تعالى: **بِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ**"، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنّ الفاعل مضمر فسّرته كلمة ما، وما نكرة تامّة في محل نصب على التّمييز، ومنهم من أعربها موصولة في محلّ رفع فاعل[3]، وما ينطبق على (بئس) ينطبق على (نعم ما) من وجوه إعراب (ما)[4]، على أساس أنهما فعلان.

فالكسائي – كما يبدو من نص ثعلب– عدّها اسمًا موصولًا، وهذا الّذي رفضه الفرّاء، ونحن نعلم أنّ هناك خلافًا بين البصريّين والكوفيّين بشأن (نِعْمَ وبئس)، وكذلك يوجد خلافٌ بين الكوفيّين أنفسهم أيضًا، وهو ما أشار إليه النّص السّابق، فقد اختلف البصريّون والكوفيّون في فعليّتهما واسميّتهما، وسار الكسائي مع البصريّين، وخالف في ذلك الكوفيّين، وهذا الخلاف يساعد في توضيح إعراب (ما) بعد (بئس).

فقد ذهب الكوفيّون –وعلى رأسهم الفرّاء– إلى أنّ (نعم وبئس) اسمان مبتدآن، وقد بُنيا على الفتح لتضمّنهما معنى الإنشاء، ومعناهما الممدوح والمذموم، وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم، ويجوز العكس[5].

---

(1) **سورة المائدة**، 5/ 80. الآية (لبئس)، وذكرها ثعلب: (بئس)، ثعلب، **مجالس ثعلب**، 62.

(2) ثعلب، **مجالس ثعلب**، 62.

(3) ينظر: الدّرويش، **إعراب القرآن**، 2/ 540.

(4) ينظر: العكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن**، 1/ 184.

(5) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 3/ 239 ؛ و **شرح قطر الندى**، 30.

فطالما أنّهما اسمان، فلا فاعل لهما، وإذا عُدنا إلى عبارة الفرّاء: بئس ما: يُرْفَعُ ما بِئْسَ، فتكون (ما) بدلًا أو عطف بيان رافعه المبتدأ الّذي هو نعم، فـ(بئس) مبتدأ، والمخصوص الخبر، ويجوز العكس، واحتج الكوفيّون بأن قالوا: الدليل على أنّهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، وتأكيدا لذلك احتجّوا بأقوال من العرب تؤكّد صحّة قولهم: (ما زيدٌ بنعمَ الرّجل)، وقول حسان بن ثابت: [الطّويل]

ألستُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُولِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[1]

فالشّاهد في البيت (**بِنِعْمَ الْجَارُ**)، وقد قال الكوفيّون في تركيب (**بِنِعْمَ الْجَارُ**) إنّ نِعْمَ اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه، فحرف الجر لا يدخل إلّا على الأسماء.

وجاؤوا بدليل آخر لتأكيد صحّة قولهم وهو: قول العرب : يا نعم المولى، ونعم النّصير، فنداؤهم (نِعْمَ) يدلّ على الاسميّة، فحرف النّداء يدخل على الاسم فقط، والفعل لا يتوجّه إليه بالنّداء وقدّره البصريّون: يا الله، نعم المولى، ونعم النّصير أنت[2].

ولم يكتفوا بذلك، فقالوا: الدّليل على أنّهما ليسا بفعلين، أنّه لا يحسن اقتران الزّمان بهما كسائر الأفعال، فلا نقول: بئس الرّجل أمس، وهما غير متصرّفين، فدلّ ذلك على أنّهما اسمان.[3]ونسبت الأقوال السّابقة إلى الكوفيّين ما عدا الكسائي، وتبنّى اسميّتهما الفرّاء وثعلب[4]، وخرج الكسائي عن رأيهما، واتّفق مع البصريّين، فاسميّتها جعلتهم يختلفون في إعراب (ما) عمّا يراه البصريّون، ويقال إنّ

---

(1) **ديوان حسان بن ثابت**، 218؛ وينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 198.وأسرار **العربية**، 127؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/ 127، والزوزني، **شرح اللباب**، 1/ 51.

(2) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 99.

(3) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 98.

(4) ينظر: الجبالي، حمدي، **الخلاف النحوي الكوفي**، 517.

الفرّاء أجاز أنْ تكون (ما) مع (بئس) بمنزلة الشيء الواحد، كحبذا، وما بعدها مرفوع على أنّه المخصوص بالذّم[1]

وذهب البصريّون والكسائي إلى أنّ (نعم وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرّفان، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه: الأوّل: أنّ الضّمير يتّصل بهما، كما يتّصل بالفعل، قالوا: بئسا رجلين، كما قالوا: قاما. أمّا الوجه الثاني فهو قبولهما لتاء التأنيث وقفًا ووصلًا، فيقال: بئست الجارية. ثم الوجه الثّالث وهو أنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لَمَا بنيا على الفتح من غير علته،[2] وبالتّالي فإنّ (ما) على رأي الكسائي موصولة في محل رفع فاعل (بئس).

أمّا جوابهم على آراء الكوفيّين، فقالوا: دخول حرف الجر عليهما ليس حجّة؛ لأنّ الحكاية فيه مقدّرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليّته، فلا يجوز الحكم بالاسميّة لدخول حرف الجرّ عليهما لتقدير الحكاية.[3] وأما دخول (يا) عليها في قول العرب: يا نعم المولى، ونعم النصير حذف المنادى؛ لأنّه معروف، والتّقدير: يا اللهُ أنت نعم المولى ونعم النّصير[4]، وأما قولهم: إنّه لا يحسن اقتران الزّمان بهما، فقد امتنعا من اقترانهما بالزّمان الماضي، لأنّهما موضوعان لغاية المدح والذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنّ المدح والذّمّ متعلّقان بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان، ولا بما سيكون[5].

---

[1] ينظر: الجبالي، حمدي، **الخلاف النحوي الكوفي**، 518.

[2] ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، 127؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/ 127؛ وابن السراج، **الأصول في النّحو**، 1/ 119، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،2/ 160-161.

[3] ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،1/ 110، 111.

[4] ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 182

[5] ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،1/ 118.

أما قولهم: إنّه قد جاء عن العرب نعيم الرّجل فهذه الرواية شاذة، وليس فيها حجة؛ لأنّ (نِعْمَ) أصلها (نَعِمَ) على وزن (فَعِلَ) بكسر العين[1]، فتمّ إشباع الكسرة.

وسواء أكانت (ما) فاعلًا، أم كانت نكرة موصوفة، والفاعل مضمر لا يخرج (بئس) عن الفعليّة في رأي البصريّين والكوفيّين.

وذكر سيبويه أنّهما فعلان أصلهما نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى، لذلك لا يجوز أن تقول (بئس ونعم) وتسكت، لأنّك إنّما بدأت بالإضمار على شريطة التّفسير[2].

وأكّد ابن هشام أنّهما فعلان جامدان رافعان لفاعلين مُعَرّفين بأل الجنسية، نحو **نِعْمَ الْعَبْدُ**[3] **و بِئْسَ الشَّرَابُ**[4]، فالشّاهد هنا مجيء نعم وبئس، قد رفعا فاعلين (العبد والشراب) معرّفين بأل الجنسيّة، وحكم مجيئهما على هذه الصّورة الجواز باتفاق.[5]

وهما لا يقعان إلّا على مضمر يفسره ما بعده، والتّفسير لازم، أو على معرفة بالألف واللّام على معنى الجنس، ثم يُذْكَرُ بعدها الممدوح أو المذموم نحو بئس الرّجل زيد، فالمقصود المذموم في الرجال، ثم يفسر من هذا المذموم، بقولك: زيد، فالرّجل وممّا فيه دالّ على الجنس، والمذكور بعدها مختص[6].

---

(1) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،1/ 118.

(2) ينظر: **الكتاب**، 2/ 179.

(3) **سورة ص**، 38/ 30.

(4) **سورة الكهف**، 18/ 29.

(5) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 3/ 240.

(6) ينظر: المبرّد، **المقتضب**، 2/ 138-140.

فالخلاف واضح بين البصريّين والكوفيّين بخصوص فعليّتهما أو اسميّتهما، ففي قوله تعالى: "**بِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ**"[1]؛ فالفرّاء وثعلب رفضا كون ما موصولة في محل رفع فاعل لبئس، وكذلك ضمنيًا هما يرفضان استتار الفاعل، وعدّ ما نكرة منصوبة على التّمييز؛ كونهما لا يعترفان بفعليّتها على الإطلاق، وبناء على مذهبهما فستكون (بئس) اسمًا، و(ما) بدلًا أو عطف بيان –كما ذكر ابن هشام سابقا–، وهذا – إنْ صحّ بما فيه من غموض– يخالف المشهور، ولو كانا كلمة واحدة كـ(حبّذا) والمخصوص بعدهما، فهما_ أي (بئس ما) اسم في محل رفع مبتدأ، والمخصوص الخبر، وهو بعيد، وبالتّالي فإنّني أُرجحُ رأي البصريّين والكسائي لوضوحه، وقوّة الأدلّة الّتي جاؤوا بها، ولسهولته ويسره، وتوافقه مع طبيعة اللغة المحكيّة.

[1] **سورة المائدة**، 5/ 80.

الفصل الثاني

المنصوبـــــــــــات:

المسألة الأولى– إعراب الاسم بعد (ألّا).

المسألة الثّانية– الكاف في (أرأيتك).

المسألة الثّالثة– التّابع المنصوب يسدُّ مسدّ الخبر.

المسألة الرّابعة– المفعول المعدّى بالهمزة والباء.

المسألة الخامسة– اتّصال الضّمير بالعدد والصّفة المشبّهة.

المسألة السّادسة– عمل (ليس) عمل التبرئة.

المسألة السّابعة– نصب (خيرًا) في قوله تعالى: :" "فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ۚ"

المسألة الثّامنة– إعراب (ما) في قوله تعالى: ".وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ".

المسألة التّاسعة– قطع (سبحان) عن الإضافة.

المسألة العاشرة– نصب (كافورًا وسلسبيلًا) بالتّنوين.

أما هذا الفصل فوضعته تحت عنوان المسائل الّتي أكّد الفرّاء النّصب فيها، أو رجّحه في مجالس ثعلب، وكان معنونًا لقضايا عامة، لكنّها في المتن تنحصر في الحد النّحوي، أو التعليق على آية قرآنيّة أو بيتٍ من الشّعر، ورد فيه رأي الفرّاء وكان أقرب إلى النّصب.

المسألة الأولى- إعراب الاسم بعد (ألّا).

أورد ثعلب بيتًا من الشّعر بخصوص ناصب الاسم بعد ألّا كوجهٍ من وجهين، ثمّ علّق عليه بذكر رأي الكسائي والفرّاء بعده، فذكر قول الشّاعر: [الطّويل]

أَتيتَ بعبد اللهِ في القِدّ موثقا فألّا سعيداً ذا الخِيانةِ والغَدْرِ[1]

فقال: "كان الكسائيُّ يخفضُ وينصبُ، وكان الفرّاء يكره الخفض، وقال: من نصب سعيداً أضمر فعلا مثل أَتيتَ، أي فائتِ ذا، والنّصب لا يُختلف فيه، والاختلاف في الخفض، قال: ومن خفض شبّه (ألّا) بالنّسق، والفرّاء يستقبحه ويجيزه". [2]

فالنّصب على إضمار فعل مقدّر – أي أتيت سعيدًا–، وهذا الوجه ليس مُختَلَفًا فيه، أمّا الخفض، فأجازه الكسائي وكرهه الفرّاء، فيستقبحه ويجيزه، والجرّ بعد (ألّا) على اعتبارها عاطفة، شبهها بالواو العاطفة، وعطف (سعيد) على (عبد الله)، وأظنُّ أنّه جائز، لكنّ الفرّاء استقبح العطف من ناحيتين: أنّ (ألّا) مثل (الواو) بعيد، وكذلك للتّوصل بين المعطوف عليه بفواصل كثيرة، أما الكسائي فلم يتحفّظ على الجر نهائيًا.

فألّا بمعنى هلّا، وقد أنشد ثعلب بيتًا آخر على هلّا: [الكامل]

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 59؛ وينظر: ابن النّاظم، **شرح ألفيّة ابن مالك**، 280، حسن، عباس، **النّحو الوافي**، 4/ 515،

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 60.

الآن بعد لجاجَتي تَلْحَوْنَني هلَّا التقدُّمَ والقلوبُ صحاحُ[1]

و" النّصب معناه هلّا تقدمتم، وهو مثل الأوّل. ومن رفع (التقدم) رفعه بموضع الواو"[2].

وقد أبرز ثعلب رأي الكسائيّ الّذي أجاز النّصب والخفض بعد (ألّا)، والفرّاء الّذي رأى وجه النّصب فقط بتقدير فعل بعدها، واستقبح رأي الكسائي بالخفض. وعَرْضُ ثعلب للبيت الشّعريّ هلّا التّقدمُ يؤكّد قبوله وجهين لِمَا بعد (ألّا وهلّا) بينهما النّصب، وما يدّلّ على أنّهما –أي (هلّا وألّا) بالمعنى نفسه– أن البيت الأوّل ورد برواية: **فهلّا سعيدًا بدل فألّا سعيدًا**، باعتبار أنّ (هلّا) حرف تحضيض، و (سعيدًا) نصب بعد حرف التّحضيض بتقدير العامل، إذ التّقدير: فهلّا أسرت سعيدًا، أو قيّدت سعيدًا، وذا الخيانة صفته، والغدر عطف على الخيانة.[3]

ويرى سيبويه أنّ (هلّا وألّا) لا يستقيم أن يأتي بعدها اسم على الابتداء، بل يدخلان على جملة فعليّة، يجوز فيها أنْ يكون الفعل مضمراً ومظهراً، مقدّماً أو مؤخراً، فلو قلت: هلّا زيداً ضربت، وألّا زيداً قتلت لجاز، ولو قلت ألّا زيدا، وهلّا زيدا على إضمار الفعل جاز أيضا، وجواز ذلك؛ لأنّ فيه معنى التّحضيض والأمر.[4]

ويرى أيضا أنّ (هلّا) تتكون من حرفين خلافًا للخليل الّذي يرى أن (هلّا) هي بمنزلة حرّف واحد، فتكون من حرفين: هل ولا، ويؤكد ذلك في موضع آخر من الكتاب بقوله: ألزموا (هلّا وألّا) لا، وجعلوا كل واحدة بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل، حيث دخل فيهن معنى التّحضيض.[5]

---

(1) ثعلب، **مجالس ثعلب**، 60؛ وينظر: ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، 280؛

(2) ثعلب، **مجالس ثعلب**، 60.

(3) ينظر: شُرَّاب، محمد حسن، **شرح الشّواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، 1/ 552.

(4) ينظر: **الكتاب**، 1/ 98.

(5) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 3/ 5 و115.

وقال المرادي(ت749هـ): هي حرف تحضيض لا يعمل. ومختصان بالأفعال، كغيرها من أحرف التّحضيض. فلا يليها إلّا فعل، نحو: ألّا فعلت. أو معمول فعل ظاهر، نحو: ألّا زيدا ضربت أو مضمر، نحو ألّا زيدا ضربته[1] ، وأضاف أنّ بعض النحويين رأى أنّها يحتمل أنْ يكون أصلها هلّا، فأبدلت الهاء همزة، ورأى أن (ألّا) قد تكون مركبة من أنْ النّاصبة للفعل أو المخففة، ولا النّافية، فتعدّ حرفين، لا حرفا واحدا.[2]

وكان رأي ابن هشام موافقا لرأي من قال إنّ (هلّا وألّا) تختصان بالأفعال بقوله: "حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التّحضيض".[3]

وكان لابن الناظم(ت686هـ) رأي في ذلك: بأنّ (هلّا وألّا) حرفا تحضيض مختصان بالأفعال، وقد يليهما اسم عامل فيه فعل مؤخر نحو: هلّا زيدا ضربت أو مضمر كما في قول الشّاعر:

الآن بعد لجاجَتي تَلْحَوْنَني هلَّا التقدُّمَ والقلوبُ صحاحُ

أي هلّا كان التقدم باللحي إذا القلوب صحاح.[4]

وفي رأيي أنّ النّصب بعد (ألّا وهلّا) بإضمار عامل هو الشائع عند النّحاة، وهو الصّواب كونهما يختصان بالدّخول على الجملة الفعليّة، فـ سعيدًا والتّقدّمَ نُصبا بفعل مضمر، وهذا الأقوى، أمّا الجر بالعطف في سعيدٍ، والرّفع كذلك في التّقدمُ، أراه بعيدًا إلى حدٍّ ما، وخروجا عن القاعدة

---

[1] ينظر: **الجنى الداني**، 509.

[2] ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 509-510.

[3] **مغني اللبيب** ، 77.

[4] ينظر: **شرح ألفية ابن مالك**، 280.

الأصلية، ولا عمل لـ(ألّا) و(هلّا) في نصب الاسم؛ لأنّه منصوب بعامل محذوف كما في البيتين، أمّا إذا أدخلنا العطف في المسألة، فيختلف الأمر كونهما يحلّان محلّ حرف العطف.

المسألة الثّانيّة– الكاف في (أرأيتك)

أورد ثعلب نصًّا طويلًا تناول آراء العلماء في إعراب الكاف في (أرأيتك) في قوله تعالى: "قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ"[1]، فقال: "العرب تقول: أرأيتك تقول: أرأيتك وأرأيتكما وأرأيتكم، وكذا المؤنث أرَيتَكِ وأريتَكُما وأَريتكُنَّ، بفتح التاء، وتثنية الكاف، وجمعها للمؤنّث والمذكّر، هذا في جميع العربيّة يختاره الكسائي . قال الفرّاء: إذا كان بمعنى (أخبرني) فَأَتْبِعْهُ الاستفهام ، فيقولون : أريتك زيدًا هل قام، وأين هو، ومتى ذهب ؟ وادّعى الفرّاء أنّ الكاف قامت مقام التّاء، فلذلك وحّدوا التّاء، وثنّوا الكاف، وجمعوها، وربّما همزوه. قال الكسائيّ: إنّما تركوا الهمز ليفرقوا بينه وبين رأى العين. وقال الكسائي : الكاف موضع نصب . وقال أهل البصرة : الكاف لا موضع لها ، إنّما هي للخطاب . هذا قول أهل العربيّة أجمعين"[2]. فالكاف في موضع نصب عند الكسائي، وقائمة مقام التّاء في رأي الفرّاء، وللخطاب عند أهل البصرة.

وذكر الزّجّاج(ت311هـ) أنّ (أرأيتك) أي بمعنى (أخبرني)، فالكاف ذُكِرت في الخطاب توكيدًا، أي لا موضع لها، وموضع هذا نصب بـ(أرأيت)، والجواب محذوف، ومعناه أخبرني عن هذا الّذي كرّمت عليّ، لم كرّمته عليّ، وقد خلقتني من نار، وخلقته من طين، فحذف هذا، لوجود دليل عليه في الكلام.[3] وكلام الزّجّاج يتوافق مع كلام الفرّاء، فالمعنى أخبرني، وكذلك يتوافق مع كلام أهل البصرة الّذين يرون أنّها للخطاب فقط.

---

[1] **سورة الإسراء**، 17/ 62.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 216.

[3] ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، 249.

وأكّد النّحاس أنّ الكاف لا محلّ لها من الإعراب، وإنّما هي لتوكيد المخاطبة، وذكر رأي الفرّاء من أنّ الكاف لفظها لفظ منصوب ومعناها معنى مرفوع.[1] وهذا يتوافق مع قول الفرّاء السّابق: الكاف قامت مقام التّاء، فلفظها لفظ المنصوب؛ لأنّ الكاف من ضمائر النّصب، إذا اتّصلت بالفعل، وهي هنا بالشّكل في محل نصب، ومعناها معنى التّاء الّتي هي في محل رفع، إذ إنّ التّاء والكاف في معنى واحد، مع اختلاف في اللفظ.

وأكّد الفرّاء أنّ العرب لها في (أرأيت) لغتان ومعنيان، أحدهما أن يسأل الرّجل الرّجل: أرأيت زيدًا بعينك؟ فهذه مهموزة تثنّى وتجمع للرّجال وللنّسوة، والمعنى الآخر أنْ تقول: أرأيتَكَ، وأنت تريد أخبرني وتهمزها، وتنصب التّاء منها، وتترك الهمز إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التّاء موحّدة مفتوحة للواحد والواحدة، فتقول للمرأة: أرأيتَكِ، فتركت العرب التّاء واحدة؛ لأنّهم لم يريدوا أنْ يكون الفعل منها واقعا على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجّهوا التّاء إلى المذكّر والتّوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعا، وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع؛ كما أنّك إذا قلت للرّجل: دونك زيدًا، وجدت الكاف في اللفظ خفضا، وفي المعنى رفعا؛ لأنّها مأمورة.[2] فموضع الكاف نصب وتأويله رفع يتوافق مع ما نقله النّحاس عنه من أنّ الكاف لفظها لفظ منصوب، ومعناها معنى مرفوع.

وأكّد العكبريّ أنّ الكاف حرف خطاب، وأنّ لتثنيته وجمعه جوابين، أحداهما: أنّ ذلك ليس بتثنية أو جمع بل صيغة وضعت لها، وثانيهما: أنّ الكاف في الأصل اسم مضمر، ثمّ خلعت دلالة الاسميّة عنها، وبقيت لمجرد الخطاب، فبقي عليها اللّفظ الّذي كان لها، وهي اسم، وهذا يرجع إلى معنى الأوّل؛ لأنّ الاسم المضمر لا يثنّى ولا يجمع على التّحقيق.[3]

---

[1] ينظر: **إعراب القرآن**، 526.

[2] ينظر: **معاني القرآن**، 333/1.

[3] ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**، 2/ 141.

وأكّد ابن يعيش أنّ الكاف مفتوحة مع المذّكر مكسورة مع المؤنّث، وذهب إلى أنّها اسم، وتفيد الخطاب، والّذي يدلّ على أنّها اسم، أنّها وقعت موقع ما لا يكون إلّا اسما وهو المفعول، فلو وُضِعَ مكانها ظاهرٌ، لكان منصوبا بحق المفعول، نحو: ضرب زيدا عمرو.[1]

فالكاف للخطاب عند النّحاة البصريّين، ويكادُ الفرّاء يقترب منهم في قوله: إنّ الكاف قامت مقام التّاء، وما نُقِل عنه: إنّ الكاف لفظها لفظ منصوب، ومعناها معنى مرفوع، وموضع الكاف نصب وتأويله رفع، فالكاف ليست مفعولًا عنده في الحقيقة، وإنّما هي قامت مقام التّاء الّتي هي للرفع، وكلامه فيه تأويل يختلف عن القطع عند البصريّين والكسائي، وأنا أرى أنّ الرأي البصريّ هو الأقوى كونه الأشمل والأبعد عن التأويل الّذي جاء به الفرّاء، وأرى أنّ رأي الكسائي أكثر منطقيّة من رأيه.

[1] ينظر: **شرح المفصل**، 3/ 92.

المسألة الثّالثة– التّابع المنصوب يسدُّ مسدّ الخبر

ناقش ثعلب بعض آراء النّحاة بخصوص خبر(لكنّ) في قول الفرزدق: [الطّويل]

فلو كنتَ ضَبّيًا عرفتَ قَرابَتي ولكِنّ زَنْجِيًّا غَليظَ المَشافِرِ[1]

فقال: " قال الفرّاء: غليظَ المشافرِ، أتبَعه وهو الخبر. وقال الكسائي: ولكنّ بك زنجيا، أي يشبهك. وقال سيبويه: زنجيًّا غليظ المشافر تشبهه، فأضمر الخبر. فإن رفعت قلت لكنّك زنجي، أضمرت الاسم".[2]

فثعلب ذكر ثلاثة آراء بخصوص خبر (لكنّ) على رواية نصب (زنجيًّا)، فالفرّاء عدّ غليظ المشافر نعتًا قد حلّ محلّ الخبر، أو سدّ مسدّه على تفسير صاحب الخزانة، وهو المستشفّ من نصّ ثعلب، إذ لو أراد شيئًا آخر لما قال: (غليظ المشافر، أتبعه، وهو الخبر)، ولم يقصد ثعلب من أنّ الفرّاء يريد الخبر المحذوف تقديره أتبعه ؛ إذ لو كان كذلك لقرنه برأي سيبويه.

والكسائيّ عدّ الخبر محذوفًا تقديره: ولكنّ بك زنجيًّا، فـ(بك) متعلقة بالخبر أي يشبهك، وسيبويه عدّ الخبر محذوفًا تقديره: تشبهُهُ، فأضمر الخبر، وأضاف ثعلب بأنّ مَنْ رفع (زنجي) أضمر الاسم، مثل قولك: لكنّك زنجيّ، فالخلاف بين الثّلاثة في الخبر، فغليظ المشافر هو الّذي سدّ مسد الخبر عند الفرّاء، وبك عند الكسائي، وتشبهُهُ عند سيبويه.

وقد عرض سيبويه هذا البيت في كتابه قائلًا: النّصب لزنجيّ أكثر في كلام العرب، كأنك تقول: ولكنّ زنجيًّا عظيمَ المشافرِ لا يعرف قرابتي، ولكنّه أضمر هذا كما يضمر ما بنى على

---

[1]ينظر البيت: سيبويه، **الكتاب**، 2/ 136؛ ثعلب، **مجالس ثعلب**، 105؛ البغدادي، **خزانة الأدب**، 10/ 444؛ الزّبيديّ، **تاج العروس**، 18/ 514، نص النّقل في الخزانة عن أمالي ثعلب: (غليظ المشافر تابع سدّ مسد الخبر).

[2]ثعلب، **مجالس ثعلب**، 105.

الابتداء، نحو قوله تعالى: " **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ**"[1] أي طاعة وقول معروف أمثل. وعلى هذا النحو احتجّ بقول الشاعر: [الطويل]

فما كنتُ ضَفّاطًا، ولكنّ طالبًا أناخ قليلًا فوقَ ظَهْرِ سَبِيلِ[2]

أي "ولكنّ طالبا منيخا أنا، فالنّصب أجود؛ لأنه لو أراد إضمارًا لخفف، ولجعل المضمر مبتدأ"[3].

ويرى ابن هشام أنّ(لكنْ) المخفّفة تُهمل وجوبًا ولا تعمل، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسميّة، فتخفيفها جعلها تدخل على الجملة الفعليّة أيضًا، كما في قوله تعالى:" **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**"[4][5]، وشتّان بين الثقيلة والخفيفة، فالأولى عاملة، والثّانية مهملة.

أمّا يونسُ والأخفشُ فذهبا إلى أنّ (لكنْ) إذا خفّفت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل (إنْ، أنْ) فكما أنّهما بالتّخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التّخفيف، كما في قول الشّاعر **(ولكِنْ زَنْجِيٌّ)**، حيث حذف اسم لكن للضّرورة، فاسمها ضمير المخاطب المحذوف وتقديره ولكنك زنجي، وزنجي خبرها.[6] على رواية الرّفع في زنجيٌّ وقد ذكر ذلك ثعلب في نصّه.

---

[1] **سورة محمّد**، 47/ 21

[2] ينظر البيت: سيبويه، **الكتاب**، 2/ 136؛ وينظر: الأندلسي، أبو حيان، **التذييل والتكميل**، 5/ 59؛ الزّبيديّ، **تاج العروس**، 10/ 327.

[3] **الكتاب**، 2/ 136.

[4] **سورة النّحل**، 16 / 118.

[5] ينظر: **أوضح المسالك**، 1/ 366 ؛ **شرح قطر الندى**، 153.

[6] ينظر: **شرح المفصل**،4/ 562-563؛ والسّيوطي، **همع الهوامع**،1/ 457، 5/ 262.

وفي خزانة الأدب عرض هذا البيت، على رواية الرّفع، واعتُبر اسمُ (لكن) محذوفًا، وتقديره: (ولكنّك زنجي)، وقال: لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشّأن إلّا في الشّعر على قلّة وضعف.[1] لكنّ ثعلب أورد رواية النّصب.

وهذا ما أكدّه الأستراباذي (ت684هـ) بأنّ الّذي رفع (زنجيّ) جعل اسمها محذوفا، والتّقدير (لكنّك) ومن نصب، جعل الخبر محذوفا، والتّقدير: ولكنّ زنجيّا هكذا لا يعرف قرابتي، وأكّد أنّ ضمير الشّأن يجوز حذفه في الشّعر كثيرًا.[2]

ونحا هذا النحو أبو البركات الأنباريّ(ت577هـ) عندما عرض هذه المسألة في كتابه، فظهر ذلك من خلال إعرابه للبيت، إذ أكّد أنّ زنجي هو خبر لكن، واسمها هو ضمير المخاطب المحذوف، والتقدير (لكنك)، وهي رواية الرّفع الّتي أشار إليها ثعلب في نهاية نصّه[3].

فسيبويه والكسائي لم يخرجا عن المتعارف عليه في رواية النّصب لكنّ زنجيًّا غليظَ المشافر إذ قدّروا الخبر بـ (يشبهُهُ ، وبك) وهو كثير في اللّغة، وهو الأقوى والمتعارف عليه، أمّا ما قاله ثعلب بخصوص رأي الفرّاء غليظَ المشافرِ أَتْبَعَهُ وهو الخبر فهو بعيد، فكيف يتبعه وهو منصوب، ويريد به الخبر المرفوع، ومن الغريب أن يكون النّعت سادًّا مسدّ الخبر.

---

[1] ينظر: البغدادي، 444/10.

[2] ينظر: **شرح الرّضي على الكافية**، 4/ 375.

[3] **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 172.

المسألة الرّابعة– المفعول المعدّى بالهمزة والباء

في معرض حديث ثعلب عن قوله تعالى:" "تَنبُتُ بِالدُّهْنِ "[1]، بفتح التّاء (تَنْبُتُ) وبضمّها (تُنْبِتُ) تطرّق إلى التّعديّة بالباء والهمزة، فقال: الاختيار فتح الباء، وتُنْبِتُ لا يحتاج إلى باء، وهي قليلة في اللغة، إنما يقال خرجت به وأخرجته ، وذهبت به وأذهبته .واحتجّ له الفرّاء بقوله « خذ الخطام وخذ بالخطام » ، فجعل الخطام مفعولاً بهذا وترك الباء"[2]

فنصّ ثعلب يدور حول وجود الباء وحذفها فـ(تَنْبُتُ بالدّهن) وجدت فيها الباء، وكأنّها اتّصلت بالمفعول به غير الصّريح، وعندما تغيّر ضبط التّاء لم نعد بحاجة إلى الباء، فحُذفت الباء، وتعدّى الفعل بنفسه، فأصبحت:(تُنْبِتُ الدّهن) يشبه من بعيد ما ذكره ثعلب من قول الفرّاء: خذ الخطام وخذ بالخطام، فالفرّاء يرى أنّ الخطام مفعولًا لـ(خذ)، ولا حاجة للباء في الخطام؛ لأنّ ضبط (خذ) لم يتغير كما تغيّر في (تنبت).

وقال الجوهري: " وقولهم خذ عنك، أي خذ ما أقول، ودع عنك الشّك والمراء، يقال: خذ الخطام، وخذ بالخطام بالمعنى"[3] مع أنّ الفرّاء اختار الأوّل، وابتعد عن الثّاني.

وقد أشار ثعلب إلى قاعدة أساسيّة في اللغة العربيّة وهي الباء المعديّة، أي الّتي بدل الهمزة فيرى سيبويه أنّ هناك أفعالا لا يمكن أن تتعدى فاعلها، كقولك: ذهب زيدٌ[4]، ويمكن أن يصبح الفعل متعدّيا إذا أُدخلت عليه الهمزة كقولك: أخرجه وأجلسه.[5] وهذا يتوافق مع ما ذكره ثعلب من أخرجت به

---

[1] **سورة المؤمنون**، 23/ 20.

[2] **مجالس ثعلب**، 164.

[3] **الصحاح**، 2/ 559 مادة (أخذ).

[4] ينظر: **الكتاب**، 1/ 33.

[5] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 4/ 55.

وأخرجته، وذهبت به وأذهبته، وأرى أنّ خرج وذهب فعلان لازمان يُعَدّيان بالهمزة، أذهب وأخرج، ويمكن أن يعوض عن الهمزة بالباء المعديّة، فتصبح خرجت به، وذهبت به.

فالباء في نظر سيبويه تقوم مقام الهمزة، ، فإذا دخلت على الفعل الّلازم أصبح متعديّا، فحكى: "خَشَنْتُ صدْرَهُ وبصدرِه، ومَسَحْتُ رَأْسَهُ وبِرَأْسِه في المعنى"[1] فتَنْبُتُ بالدّهن توازي تُنْبتُ الدّهن؛ لأنّ تنبتُ من (أنبت) الماضي، والمضارع (تُنْبِتُ) فالهمزة حذفت من المضارع.

ويرى ابن هشام أنّ باء التعدية المسماة بباء النّقل، معاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد، ذهبت بزيد، وأذهبته، واستشهد بقوله تعالى: " **ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**"[2]أي بمعنى: أذهبَه، ليبينَ مجيءَ الباء بمعنى التعديّة، فهذه الآية كانت ردًّا على المبرّد والسّهيلي اللّذين زعما أنّ بين التّعدية بالباء والهمزة فرقا. وحاصل ذلك إذا عُدِّي الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحبا لمدخول الباء.[3] ولم يبتعد الفرّاء عمّا ذهب إليه ابن هشام من قوله: إنّ الباء أكثر ما تعدي الفعل القاصر، أي اللازم، فمثال الفرّاء في خذ الخطام، وخذ بالخطام، هو فعل متعدٍّ بالأصل، فيتعدّى بنفسه أو بالباء كما قال الفرّاء.

ويرى ابن يعيش أنّ الباء في تعديّة الفعل بمنزلة الهمزة، فقولك قام زيد، أقمته، بمنزلة: قمت به، فلما كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل، عُدّي إلى ما تعلقت به الباء.[4]

وذهب ابن عقيل(ت 769هـ) إلى أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر نحو: مررت بزيد، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه نحو:

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، 4/ 190.

[2] **سورة البقرة**، 2/ 17.

[3] ينظر: **أوضح المسالك**، 3/ 31؛ **مغني اللبيب** ، 107.

[4] ينظر: **شرح المفصل**، 7/ 73.

مررت زيدا، ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أنْ وأنّ، بل يقتصر فيه على السّماع، وذهب الأخفش الأصغر(ت315هـ) إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف.[1]

في حين يرى العكبري أنّ الفعلَ اللازم إذا اتّصل به جار ومجرور، كان الجارُ والمجرور في موضعِ نصب، كما ذكر خمسة مواضع يتعدى فيها الفعل اللازم إلى مفعول به، وهي: الهمزة نحو: أفرحته، وتشديد العين: فرّحته، والباء: فرحت به، وسين استفعل وزائدها وهما الهمزة والتاء مثل استخرجته، وألف المفاعلة نحو: جالسته[2]. فالباء في نظر العكبري هي باء التعدية.

وعلى الرّغم ممّا في نص ثعلب من إشارات بخصوص التّعديّة بالباء المتّصلة بالمفعول به إلّا أنّه يمكن ربطها معًا، فتَنْبتُ، وتُنبِتُ، وخرجت به وأخرجته، وذهبت به وأذهبته، وخذ الخطام وخذ بالخطام، فالباء للتّعدية في كلّها، وقد اتصلت بالمفعول به عوضًا عن الهمزة أو ليست عوضا. لذلك لم يختلف الفرّاء مع النّحاة تقريبًا في التّعدية بالباء، فموضوعهم واحد، ولا ترجيح لرأي على الآخر، فإن لم تتصل يكون الاسم مفعولًا به نحويا منصوبا، وإن اتّصلت به يكون مفعولًا به في المعنى.

---

[1] ينظر: **شرح ابن عقيل**، 151/2.

[2] ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 267، 270.

المسألة الخامسة– اتّصال الضّمير بالعدد والصّفة المشبهة.

تعرّض ثعلب لاتّصال الضّمير بالعدد وبالصّفة المشبهة، ذاكرًا رأي الفرّاء وغيره في جواز ذلك أو منعه، وفي محل هذا الضّمير فقال: " قال الفرّاء : الأعداد لا يُكَنّى عنها ثانية، فلا أقول: عندي الخمسةُ الدّراهم والسّتتُها؛ وأقول: عندي الحسنُ الوجهِ الجميلُهُ، فأكنّي عنه، فكلّ ما كنّيت عنه كان مفعولاً، وكلُّ ما لم أكْنِ عنه لم يكن مفعولاً . وقال أصحاب الكسائي : بلى، نُكَنّي عن هذا كما كنّينا عن ذاك"[1].

فالمكنيّ أو الكنايّة هو مصطلح يطلق على تسمية الضّمير[2]، فاتّصال الضّمير بالعدد أو عدم اتّصاله هو الخلاف بين الفرّاء وأصحاب الكسائي، فالفرّاء لا يجيز اتّصال الضّمير بالعدد، ويجيز اتّصاله بالصّفة المشبهة، أمّا الكسائي فيجيز الأمرين.

وتحت باب الصّفة اللّازمة المشبّهة باسم الفاعل، ذكر أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) أنّ جملة: الحسن الوجه الجميله، فيها خلاف في الضمير، فقد قيل:" في موضع نصب، وقيل: في موضع جر، وقيل: بالتفصيل على حسب إعراب معمول الصّفة الأولى، ففي نحو: الحسن وجهًا الجميلَهُ، الهاء في موضع نصب، وفي مثل: الحسن الوجهِ الجميلهِ، فالضمير يجوز فيه النّصب والجر، أو غير متصرفة في الأصل، وقُرِنَتْ بـ أل؛ نحو: الحسن الوجه الأحمرَهُ، فالضّمير في موضع نصب عند سيبويه، والفرّاء يرجح النّصب على الجر، والمبرّد يرجّح الجر، ثُمَّ عَادَ إلى النصب.

وإن لَمْ تقرن بـ أل؛ نحو: رأَيْتُ رجلًا حسَن الوجهِ أَحْمَرِهِ، تعيَّن الجر، وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب، وتبعه ابن مالك، ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب إلا الكسائي، ويظهر الفرق بين النّصب والجر أنّك إذا قصدت الإضافة، قلت: مررتُ بِرَجُلٍ أحمر الوجه لا أَصْفَرِه، وإذا لم تقصد

---

[1] **مجالس ثعلب**، 274.

[2] ينظر: ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، 227، القوزي، عوض، **المصطلح النحوي**، 172.

الإضافة، قلت: لا أَصْفَرَهُ، وَإِنْ كَانَ المعمول ظاهرًا موصوفًا أو موصولا، فالرفع والنصب كما كانت الصفة مقرونة بـ أل، أو غير مقرونة، والجر إذا كانت غير مقرونة بأل.[1]

والغالب في هذا الضّمير المتّصل بالصّفة المشبهة النّصب كما عند سيبويه، والفرّاء، وبصرف النّظر عن آراء العلماء فيه، فإنّه يتّصل بالصّفة المشبّهة بالإجماع، أما اتّصاله بالعدد كما في قولنا عندي الخمسة الدّراهم والستّتها، فهو مرفوض عند الفرّاء ومقبول عند أصحاب الكسائي.

[1] ينظر: **ارتشاف الضرب**، 5/ 351.

المسألة السادسة– عمل (ليس) عمل التّبرئة

تحدّث ثعلب في أحد مجالسه عن مسألة (عمل ليس عمل التّبرئة) مُبرزًا رأي الفرّاء فيها، فقال : "قال أهل البصرة: ما عبدُ اللهِ قائما، مشبّه بليس، وإذا جاز ذا المعنى، ردّوه إلى الأصل، فقالوا ما عبد الله إلا قائمٌ، وما قائم عبد الله. هذا مذهبهم، فأمّا (ما قائماً) فليس يلزمهم. وأنشد الفرّاء : [البسيط]

قد سَوَّأ النّاسُ ما يا ليسَ بَأسَ بِهِ وأصبحَ الدّهرُ ذو العِزْنين قد جُدِعا[1]

فجعل (ليس) تقوم مقام التبرئة. هكذا ينشد الفرّاء. وهذا شاذٌّ، فشبهوه بالشّاذّ، فهذه لغة الحجاز مشهورة، وبها نزل القرآن."[2] فحمل الفرّاء (ليس) على (لا)، ونصب (بأس) بـ(ليس).

ويتّضح ممّا سبق؛ أنّ الفرّاء جعل (ليس) حرفًا يعمل عمل (لا)النّافية للجنس، ونصب (بأس) كما تنصب (رجل) في قولنا: لا رجلَ في البيت، وهذا المذهب رفضه ثعلب، فهو يرى أنّ ما النافية عاملة عمل ليس، ولا تعمل (ليس) عمل (لا) النّافيّة للجنس، ودليل ذلك تعليقه على مذهب الفرّاء بالشّاذ، فلغة الحجاز تعني أنّها عاملة عمل (ليس)، وهو ما نزل به القرآن، أمّا أن تعمل (ليس) عمل لا كما في الشّاهد فهو الشّاذ البعيد

وما ذهب إليه الفرّاء، ومن معه من الكوفيّين قياس، فاحتجّوا بأنْ قالوا: إنّ (ما) لا تعمل في الخبر؛ لأنّ القياس في (ما) أنْ لا تكون عاملة البتة؛ لأنّ الحرف يكون عاملا إذا كان مُخْتَصًّا، كحرف الخفض في الأسماء، وحرف الجزم في الأفعال، أمّا إذا كان غير مختصّ فوجب أنْ لا يعمل؛ لأنّه يدخل على الاسم والفعل، فلما كانت مشتركة بين الأسماء، والأفعال، وجب أن لا تعمل، وأهملت

---

[1] ينظر البيت: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 354؛ والأندلسي، أبو حيّان، **ارتشاف الضَّرَب**،5/ 454؛ وابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، 301؛ والزّبيديّ، **تاج العروس**، 18/ 375؛ وابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم**، 1/ 306.

[2] **مجالس ثعلب**، 354.

،ولم تعمل في لغة تميم، وهو القياس.[1]ومن الكوفيّين من ذهب إلى أنّ الخبر منصوب بحذف حرف الجر[2]، فإنْ جاء المنصوب بعدها فهو منصوب بحذف حرف الجر.

أما البصريّون فأعملوها؛ لأنّهم شبّهوها بـ(ليس) من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف، فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأنّ (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل. واحتّجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ (ما) تنصب الخبر، وذلك بأنّ (ما) أشبهت (ليس)؛ فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرّفع والنّصب، ووجه الشّبه بينهما، أنّهما تدخلان على المبتدأ والخبر، وأنّهما تنفيان ما في الحال، ويقوّي الشّبه بينهما دخول الباء في خبرهما.[3]

والحقّ ما ذهب إليه البصريّون؛ لوجود مشابهة بين(ما وليس) اقتضت أنْ تعمل عملها، وقد ورد في القرآن الكريم ما يثبت قولهم ويُفنّد دعوى الكوفيّين: قوله تعالى:" **مَا هَٰذَا بَشَرًا**"[4]. وقول الكوفيّين بأن الخبر منصوب بحذف حرف الجر فاسد، فحرف الجر لا يوجب النّصب؛ لأنّه لو كان حذف حرف الجرّ يوجب النّصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كلّ موضع، ولا خلاف أنّ كثيرا من الأسماء يحذف منها حرف الجر، ولا ينتصب بحذفه.[5]

---

[1] ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 155.

[2]ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، 143.

[3]ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 155-156.

[4] **سورة يوسف**، 12/ 31.

[5]ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، 143-144.

وأكّد ابن هشام على عمل ما عمل ليس، إذ إنّ (ما) تعمل عمل (ليس)، وهي لغة الحجازيّين، وهي اللغة القويمة، الّتي نزل بها الذّكر، وأضاف أنّ هناك ثلاثة شروط لإعمالها، وهي أن يتقدم اسمها على خبرها، وأنْ لا تقترن بأن الزائدة، وألّا يقترن خبرها بإلّا.[1]

وبالعودة إلى الفرّاء الّذي جعل (ليس) حرفا يقوم مقام لا التبرئة، فقد ذهب أغلب العلماء إلى عكس ذلك، إذ إنّها فعل، وليست حرفًا.

فسيبويه ذكر الفعل: كان ويكون، وصار، وما دام وليس، وما كان من نحوهن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر، وأكّدَ أنّ (ليس) وضعت موضعا واحدا، فهي جامدة لا تتصرّف.[2]

وذهب المبرّد إلى أنّ ليس فعل، والدليل على ذلك وقوع الضّمير الّذي لا يكون إلّا في الأفعال فيها، نحو: لست منطلقا.[3]

أما العكبري فقد ذكر أنّ بعض البصريّين قالوا: إنّها حرف، وإنّ الضّمير اتّصل بها لشبهها بالأفعال كاتّصال الضّمير بها على لغة من قال في التثنية (هاءا)، وإنّها لا تدلّ على زمان، وهي نافية.[4]

لكنّ الغالبية العظمى من العلماء يَعُدّونها فعلًا، لاتصالها بتاء التأنيث السّاكنة والمتحركة: لستُ، ليستْ، وإذا كانت فعلًا في بيت الشّعر، فهي تحتاج إلى اسم وخبر، والبيت يحتاج إلى تأويل، أمّا كونها حرفًا يعمل عمل لا النّافيّة للجنس، ويأتي (بأس) اسمها، فهو من القليل والشّاذ والنّادر جدّاً كما قال ثعلب.

---

[1] ينظر: **شرح قطر الندى**، 143.

[2] ينظر: **الكتاب**، 1/ 45-46.

[3] ينظر: **المقتضب**، 4/ 87.

[4] ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 165.

المسألة السّابعة– نصب (خيرًا) في قوله تعالى: "فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ۚ "

تحدّث ثعلب عن ثلاثة آراء نحويّة تختّص بنصب (خيرًا) في قوله تعالى : "فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ۚ "[1]، فالكسائي يرى أنّها منصوبة على أساس أنّها خبر يكن المحذوفة، والفرّاء وجّهها على أساس أنّها صفة لمفعول مطلق محذوف، والتّقدير: إيمانًا خيرًا لكم، فحذف المفعول المطلق ونابت عنه صفته، وهي في رأي الخليل مفعول به لفعل محذوف تقديره: اجعلوا[2].

وقد وضّح الفرّاء رأيه في معاني القرآن فقال: "خيرًا منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنّه من صفة الأمر؛ وقد يستدّل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرّجل: اتّق الله هو خير لك؛ أي الاتقاء خير لك، فإذا سقطت هُوَ اتّصل بما قبله، وهو معرفة فنصب، وليس نصبه على إضمار يكن ؛ لأنّ ذلك يأتي بقياس يبطل هذا؛ ألَاَ ترى أنّك تقُول: اتّق الله تكن محسنا، ولا يجوز أنْ تقول : اتقِ الله محسنًا، وأنت تضمر تكن، ولا يصلح أنْ تقول : انصرنا أخانا، وأنت تريد تكن أخانا."[3] فالفرّاء ناقش قول الكسائي، ورفضه رفضًا تامًّا.

وأكّد على أنّ (خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر، قال: كأنّه يريد أنّه نائب عن المصدر، فنصب نصب المصدر، لكونه إيّاه، وحاصل ذلك أنّه مفعول مطلق، وسبب ذلك أنّ الأصل هو أي (الإيمان مثلا) خير، فانعقد من هذا اتّحاد بين الإيمان وخير، فلما حُذِف ضمير الإيمان، وبقي خير، انتصب كما ينتصب إيمان.[4]

---

[1] **سورة النساء**، 4/ 170.

[2] **مجالس ثعلب**، 307.

[3] **معاني القرآن**، 1/ 295–296.

[4] ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 1/ 295 (الحاشية).

ووضّح الزّجّاج آراء العلماء في قوله تعالى بأنّ أهل العربيّة اختلفوا في نصب (خيرًا)، فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التّام نحو قولك: لتقومَنّ خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا، فقالوا: إنْ تنته خير لك، وعرض رأي الفرّاء، ذاكرًا أنّه لم يقل هو ولا الكسائي من أيّ المنصوبات هو، ولم يشرحوه بأكثر من هذا.[1]

وأشار العكبريّ إلى الوجوه الخاصة بنصب (خيرًا) بأنّ تقديره عند الخليل وسيبويه: وَأتُوا خيرا فهو مفعول به؛ لأنّهم لمّا أمروا بالإيمان كان القصد إدخالهم في أمر هو خير لهم، فالتقدير، إيمانًا خيرا، فهو نعت لمصدر محذوف، وقيل: هو خبر كان المحذوفة:أي يكن الإيمان خيرا، وهو غير جائز عند البصريّين؛ لأنّ (كان) لا تحذف هي واسمها، ويبقى خبرها إلّا فيما لابدّ منه، ويزيد ذلك ضعفا أن تكون المقدّرة جوابَ شرطٍ محذوف، فيصير المحذوف للشرط وجوابه، وقيل: هو حال أيضا،[2] فجاء العكبري بآراء غير ما ذكر ثعلب من أنّها نعت لمصدر محذوف وهو ما لم يذكره ثعلب، ونسبه إلى الخليل وسيبويه، وكذلك قبل إنّه حال، وفنّد رأي الكسائي القائل إنّها خبر لـ(يكن) المحذوفة.

وكان السمين الحلبي(ت756هـ) أوضح من العكبري في حديثه عن ذلك، فقد أرجع كل وجه من الوجوه إلى صاحبه، فالخليل وسيبويه ذهبا إلى أنّه منصوب بفعل واجب الإضمار، وأيّد ذلك الزّمخشري(ت538هـ)، إذ لم يذكر غير هذا الرأي، وذكر أنّه لمّا بعثهم على الإيمان، وعلى الانتهاء عن التثليث علم أنه يَحْمِلُهم على أمر فقال: خيراً لكم، أي: اقصدوا وأتوا أمراً خيراً لكم ممّا أنتم فيه من الكفر والتثليث، أما الفرّاء فذهب إلى أنّه نعت لمصدر محذوف، والّذي قال إنّه منصوب على خبر

---

[1] ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، 134.

[2] ينظر: **التبيان في إعراب القرآن**، 411/1؛ الزّجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 134؛ النّحاس، **إعراب القرآن**،218.

كان المضمرة هو الكسائي، أمّا المذهب الأخير والّذي وصف بالفاسد فهو مذهب نقله مكي عن بعض الكوفيّين، وهو أنّ (خيرا) حال.[1]

وأنشد سيبويه على ذلك قول عمر بن أبي ربيعة : [السّريع]

فواعِدِيهِ سَرْحَتَي مالِكٍ أو الرّبا بَينَهما أسْهَلَا[2]

"فقدّر أنه: أراد: ائت أسهل؛ لأنّه لما قال: واعديه، دلّ على أنّها تقول: ائت مكان كذا وكذا. وأسهل على وجهين: أحدهما: مكانا سهلا ليس فيه رمل وليس بخشن، ونحو ذلك. والآخر: أن يكون (أسهل) مكانا يعنيه بين سرحتي مالك والرُّبا. وقال : "إنّما ذكرت لك ذلك لأمثّل الأول به؛ لأنّه قد كثر في كلامهم حتّى صار بمنزلة المثل، فحذف كحذفهم: "ما رأيت كاليوم رجلا"[3].

وخلاصة الأمر إنّ الوجوه كلّها مقبولة، وهي توجيهات لنصب (خيرا) لا تبعدهم عن الصّواب، لكنّ أبعدها الحال، وخبر يكن المحذوفة.

---

[1] ينظر: السمين الحلبي، **الدرر المصون**، 4/ 164-165؛ والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 2/ 181.

[2] عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، 160 ؛ وينظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، 2/ 121؛ والأستراباذي، **شرح الرّضي على الكافية**، 1/ ؛ والسيرافي ، **شرح كتاب سيبويه**، 2/ 181؛وابن الحاجب، **التّحفة الشافيّة في شرح الكافيّة**، 1/ 216.

[3] السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 2/ 181.

المسألة الثّامنة- إعراب (ما) في قوله تعالى: ".وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ"

أجاز الفرّاء كون (ما) في قوله تعالى "وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ"[1]، مصدرية أو موصولة، وهو ما ذكره ثعلب حين قال: " ويعجبني ما في الدار، لا تكون (ما) مصدرًا؛ لأنّها في موضع فاعل . وقوله: "وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ" على ضربين في قول الفرّاء، يكون مصدرا، ويكون عائد الألف واللام"[2]

فرأى الفرّاء أنّ (ما) في قوله تعالى، إمّا أنْ تكون مؤولة بالمصدر، أي مصدريّة، أو أنْ تكونْ موصولة بمعنى الّذي، وفي كلتا الحالتين، يكون الموضع نصبًا، فالمصدر المؤول في محل نصب مفعول به، والتّقدير: يختار اختيارهم، والمصدر واقع موقع المفعول، أي مختارهم، أو أنْ تكونَ ما موصولة وموضعها النّصب، أي يختار الّذي.[3]

وذكّر الزّجّاج وجهًا آخر لم يذكره الفرّاء وهو أن تكون (ما) نفيا، فيكون معنى الآية: ربّك يخلق ما يشاء، وليس لهم أنْ يختاروا على الله، وذكر أيضا أنّها تكون بمعنى الّذي، فيكون المعنى: ويختار لهم فيما يدعوهم إليه من عبادته ما لهم فيه الخيرة، لكنّه فضّل أن تكون نفيًا.[4] ولم يتطرّق ثعلب والفرّاء إلى وجه النّفي الّذي فضّله الزّجاج على وجه الموصولة.

وفي إعراب القرآن للنحاس، وُقِفَ على(ما) في هذه الآية فقال: قيل "هذا وقف التّمام، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (ما) في موضع نصب بـ(وَيَخْتَارُ)؛لأنّها لو كانت في موضع نصب لم يعد عليها شيء، وقال أبو إسحاق : وَيَخْتَارُ ، هذا وقف التمام المختار، قال : ويجوز أن يكون ما في موضع

---

(1) **سورة القصص**، 28/ 68.

(2) ثعلب، **مجالس ثعلب**، 395.

(3) ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 2/ 309.

(4) ينظر: **معاني القرآن**، 151-152.

النّصب بـ(وَيَخْتَارُ)؛ ويكون المعنى، ويختار الّذي كان لهم فيه الخير"،[1] ولم يوضّح إعراب (ما) في الضّرب الأوّل، وأجاز أن تكون موصولة كالفرّاء والزّجّاج في الضّرب الثاني، وهي بذلك تكون في موضع نصب.

وأكّد أبو حيّان في البحر المحيط أنّ الطّبري ذهب إلى أنّها موصولة، كونها نافية، وما يفهم من كلام ابن عبّاس أيضًا، وقد برر أبو حيّان وجه الموصول وأيّده، فقال :" وذهب الطّبري إلى أنّ ما موصولة منصوبة بـ(يختار)، أي: ويختار من الرّسل والشّرائع ما كان خيرةً للنّاس، كما لا يختارون هم ما ليس إليهم، ويفعلون ما لم يؤمروا به. وأنكر أن تكون ما نافية، لئلا يكون المعنى: إنّه لم تكن لهم الخيرةُ فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل، ولأنّه لم يتقدّم كلامٌ ينفي. ورُوِيَ عن ابنِ عبّاس معنى ما ذهب إليه الطّبري، وقد رد هذا القول تقدُّم العائد على الموصول، وأجيب بأنّ التّقدير: ما كان لهم فيه الخيرةُ، وحُذِفَ لدلالة المعنى، وقوله: لهم الخيرة : جملة مستأنفة معناها: تعديد النّعمة عليهم في اختيارِ الله لهم، لو قبلوا وفهموا."[2]

ويرى سيبويه أن (ما) من الأسماء الّتي إذا جعلتها بمنزلة (الّذي)، تصير صلّة حتّى تكمل اسما، كقولك: ما تقول أقول، أي: الّذي تقولُ أقول،[3] وهي في قوله تعالى جاءت بمعنى الّذي، ومحلّها النّصب بالفعل (يختار).

و(ما) هذه مبنية، تكون موصولة بمعنى الّذي، لأنّها تشابه الّذي في أنّها وما بعدها من الصّلة من تمامها، فهي كبعض الاسم، تقع على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل، أي إذا كانت

---

(1) 722.

(2) **البحر المحيط**، 8/ 320- 321.

(3) ينظر: **الكتاب**، 3/ 69.

موصولة تحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسما، كاحتياج من، إذا كانت بمعنى الّذي، ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في الّذي،[1]وهذا ينطبق على (ما) في قوله تعالى.

وخلاصة القول إنّ العلماء اختلفوا في معنى (ما)، وما يترتب على ذلك من إعراب: فمنهم من عدّها نافيّة، ومنهم من عدّها مصدريّة، ومنهم من عدّها موصولة، وقد توقف الفرّاء عند وجهين فيها، وهما المصدريّة والموصولة، لكنّ أغلب الآراء تشير إلى أنّها موصولة في موضع نصب مع عدم تجاهل الوجهين الآخرين.

[1] ينظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 3/ 144-145.

المسألة التّاسعة– قطع (سبحان) عن الإضافة.

من الألفاظ الملازمة للإضافة (سبحان)، فهي تضاف إلى الظاهر والمضمر، ووقع الخلاف عند قطعها عن الإضافة بقول ثعلب:" وقوله(سُبْحَانَ) مختلف في تأويله؛ لأنّ تأويله الإضافة عند الفرّاء، وهو تنزيهٌ وُضِعَ موضعَ المصدر، في الأصل سبَّحتُ تسبيحًا وسُبحانا، فإذا أسقطت الكاف فَتَح، وأنشد: [السّريع]

سُبحانَ مِنْ عَلْقَمةَ الفاخرِ[1] .

قال الفرّاء: طلب الكاف فَفَتح. وقال أهل البصرة: لم يُجْرِه. وهذا باطل؛ لأنّهم قد أنشدوا: **فسبحانا فسبحانا**،[2] بالنّصب فيجوز، فلا يكون نكرة، وما أضيف فأسقط فلا يكون نكرة".[3] وقوله: لم يُجْرِه، أي لم يصرفه، وهو ما عدّه الفرّاء باطلًا، إذ ورد منوّنًا كما في قولنا: فسبحانًا سبحانًا، والأولى أن يقول: سبحانَ دون تنوين، كما حذف المضاف إليه في قول من أنشد:

سُبحانَ مِنْ عَلْقَمةَ الفاخرِ

دون أن ينوّن.

و(سبحان):" اسم علم بمعنى البراءة والتّنزيه، وهو بمنزلة عثمان وعمران، اجتمع في سبحان التّعريف والألف والنّون، وكلاهما علّة تمنع من الصّرف"[4]، و"سبحان منصوب على المصدر بمعنى

---

[1] عجز البيت منسوب إلى الأعشى، وقد ورد في **ديوانه** ، 143، وينظر: سيبويه، **الكتاب**، 324، وثعلب، **مجالس ثعلب**، 216، وابن هشام، **أوضح المسالك**، 1/ 33، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 120، وابن منظور، **لسان العرب**، 2/ 471.

[2] لم أعثر عليه.

[3] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 216– 217.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، 2/ 271،(سبح).

أسبح لله تسبيحًا"[1]، وإذا كان ممنوعًا من الصرف، فلا ينوّن، ويخرج بذلك ما أنشدوه من: فسبحانًا فسبحانًا، أمّا إذا كان مصدرًا، فلا مانع من ذلك.

وذكر سيبويه أنّ (سبحان) ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، وأضاف أنّه مصدرٌ وُضِع موضعًا واحدًا لا تتصرّفُ في الكلام، تصرّف بعض المصادر، وتصرّفها أنّها تَقَعُ في موضع الجّر والرّفع، وتدخلها الألف واللام، وذلك كقولك: سُبحانَ اللهِ، فكأنّك تقول: تسبيحًا، فنصب هذا على: أسبح الله تسبيحًا، وهذا بمنزلة سبحانَ اللهِ، فخُزِل الفعلُ ههنا؛ لأنّه بدلٌ من اللفظ.[2] بمعنى حُذِفَ؛ لأنّ المصدر ينوب عنه.

وحدّد ابن هشام استعمال (سبحان) من أنّها ملازمة للإضافة إلى مفرد، وهو المشهور عند أهل اللغة والنحو، وذهب فريق إلى أنّ (سبحانه) يستعمل غير مضاف، واحتجوا على ذلك بقول الأعشى: [السريع]

قَدْ قُلت لمّا جاءَني فَخْرُهُ سُبحانَ مِنْ عَلْقَمةَ الفاخرِ

وهو شاذّ عند الأولين.[3] فمجيء سبحان غير مضافة شاذّ؛ لأنّها ملازمة له.

وأضاف سيبويه زَعْمَ أبي الخطاب في أنّ سبحان الله كقولك: بَرَاءةَ اللهِ من السّوء، أي (أبرئُ) براءةَ اللهِ من السّوء، وزعم أنّ ذلك كقول الأعشى سابق الذكر، أي براءةٌ منه، وأمّا تركُ التّنوين

---

[1] الزّجّاج ،**معاني القرآن**، 225.

[2] ينظر: **الكتاب**، 1/ 322.

[3] ينظر: **أوضح المسالك**، 1/ 59.

في سُبْحان فإنّما تُرك صرفُه؛ لأنّه صار عندهم معرفةً، وانتصابُه كانتصاب: الحمدَ لله،[1] مع أنّ الفرّاء يجيز نَصْبَهُ بما نقله من قولهم: فسبحانًا سبحانًا، دون أنْ يمنعه من الصرف.

وقد يحذف لفظ الجلالة ويُنوَي وجودُهُ فنقول: سبحان مِن عليّ بدلاً من أن تقول : سبحان الله مِن علي، فقد ذكر ابن منظور(ت711هـ) أنّ العرب تقول: سُبْحانَ مِن كَذَا إذا تَعَجَّبَتْ مِنْهُ، واحتج على ذلك بقول الأعشى: ..... **سُبحانَ مِنْ عَلْقَمةَ الفاخرِ**، أي العجب منه إذ يفخر[2]، ومما يؤكّد حذف لفظ الجلالة في قول الأعشى، ما علّق به الشارح حين قال: سبحان منه تعجب، أي سبحان الله منه[3]

و(سبحان) –كما أسلفت – لفظ ممنوع من الصّرف، إلّا أنّه قد يأتي منونًا في الشّعر، وبدا ذلك واضحا في قول أمية بن أبي الصلت: [البسيط]

سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحاناً يَعُودُ لَهُ وقَبْلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ[4]

فبيّن ابن يعيش أنّ في تنوين سبحان وجهين: أحدهما أنْ يكونَ نكرةً، وهذا ما أكّده الفرّاء في قوله السّابق، وثانيهما أن يكون معرفةً إلّا أنّه نَوّنَه للضّرورة.

كما ذكر ابن يعيش "أن سبحان قد يستعمل مضافًا وغير مضاف فهو مثل عثمان في منع الصّرف للعلميّة، وزيادة الألف والنون، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه، فاشتقوا منه فعلا".[1]

---

[1] ينظر: **الكتاب**، 324/1.

[2] ينظر: **لسان العرب**، 2/ 271، (سبح)

[3] الأعشى، **ديوانه**، 143.

[4] لم أعثر على البيت في ديوان أمية، وينظر البيت: سيبويه، **الكتاب**، 1/ 326؛ وثعلب، **مجالس ثعلب**، 216–217؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، 1/ 120؛ والبغدادي، **خزانة الأدب**، 7/ 236؛ وابن منظور، **لسان العرب**، 2/ 271، والأعلم الشنتمري، **تحصيل عين الذهب**، 214،

وأرى أنّ الاستعمال الشائع لـ (سبحان) هو أن تأتي مضافة، وإعرابها مفعول مطلق لفعل محذوف، وما ورد خلاف ذلك فهو من القلّة الّتي لا يقاس عليها.

---

(1) **شرح المفصل**، 1/ 120.

المسالة العاشرة– نصب (كافورًا وسلسبيلًا) بالتّنوين.

تحدّث ثعلب في بداية هذه المسألة عن قوله تعالى:" **مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا، عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا**"[1]، فقال: " لو كان اسما للعين لم يُجْرَ[2]، ولكن تشبيه فأُجرِى. قال: وقال الفرّاء: سلسبيل إنْ لم يكن نعتا لها فلا يجوز".[3]

(كافورًا) ليست علمًا، ولو كانت اسما للعين لمنعت من الصّرف، وكذلك (سلسبيل) إذ لو كانت اسما للعين لَمَا نُوّنت، بمعنى أنّ (كافورًا، وسلسبيلًا) ليستا اسمين للعين؛ وإنّما نعتين لهما، فصرفتا.

يقول الفرّاء: " يقال: إنّها عين تسمّى الكافور، وقد تكون: كان مزاجها كالكافور لطيب ريحه، فلا تكون حينئذ اسماً، والعرب تجعل النصب في أي هذين الحرفين أحبوا. قال حسان:

[الوافر]

كأنَّ خبيئَةً من بيت رأْسٍ يكونُ مِزاجُها عَسلٌ وماءُ[4]

وهو أبين في المعنى: "أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكلّ صواب. تقول: كان سيدَهم أبوك، وكان سيدُهم أباك. والوجه أنْ تقولَ: كان سيدَهم أبوك؛ لأنّ الأب اسم ثابت والسّيد صفة من الصّفات، وقوله عز وجل: (عيناً..)، إن شئت جعلتها تابعة للكافور كالمفسِّرة، وإن شئت نصبتها على القطع من الهاء في (مزاجها)"[5]

---

[1] **الإنسان**، 76/ 5.

[2] **يُصرَف**.

[3] **مجالس ثعلب**، 585.

[4] حسّان بن ثابت، **ديوانه**، 18؛ وينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 3/ 215؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، 775.

[5] **معاني القرآن** ،3/ 215.

واختصر النّحاس القول في هذه المسألة بقوله: "معنى "كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا" "في طيب ريحها".[1] بمعنى أنّها ليست اسمًا للعين، وإنّما هي وصف لها.

ورأى الزّجّاج أنّه يجوز في اللّغة، أن يكون طعم الطيب فيها والكافور، ورأى أنّ (عينا) جائز أنْ تكونَ من صفة الكأس، والأجود أنْ يكونَ المعنى من عين.[2]

أمّا قول الفرّاء بأنّ (سلسبيل) نعت: وهو الأقوى عنده يقول: "ذكروا أنّ السّلسبيل اسم للعين، وذكر أَنَّهُ صفة للماء لسلسلته وعذوبته، ونرى أَنَّهُ لو كَانَ اسمًا للعين لكان ترك الإجراء فِيهِ أكثر، ولم نر أحدا من القرّاء ترك إجراءها، وهو جائز فِي العربيّة"[3]

أما محيي الدّين الدّرويش(ت1403هـ) فقال فيها: "إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا"، جملة كان مزاجها كافورا نعت لكأس، وكان واسمها وخبرها و (عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَها تَفْجِيراً)، (عينا) أفاض النحاة في أوجه إعرابها، والأوجه الّتي أوردوها تتناهى إلى السبعة: الأوّل: بدل من (كافورا)، لأنّ ماءها في بياض الكافور، وفي رائحته وبرودته، والثّاني" بدل من محلّ من كأس، وقدّر الزّمخشري على هذا الوجه حذف مضاف قال: (كأنه قيل: يشربون فيها خمرا خمر عين)، وأما أبو البقاء فجعل المضاف مقدّرا على وجه البدل من كافورا فقال:

والثاني بدل من كافورا أي ماء عين أو خمر عين، والثّالث: مفعول يشربون أي يشربون عينا من كأس ، والرّابع: النصب على الاختصاص، والخامس: منصوب بـ(يشربون) مقدّرا يفسّره ما بعده قاله أبو البقاء أيضا، والسّادس: منصوب بإضمار فعل تقديره يعطون، والسّابع: منصوب على الحال

---

[1] **إعراب القرآن**، 1239.

[2] ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، 258.

[3] **معاني القرآن**، 3/ 217.

من الضمير في مزاجها قاله مكّي. ويرى أن الأول والرابع أرجح الأوجه وأدناها إلى السهولة على أن ذلك لا يمنع الاعتراف بصحة الأوجه الّتي أوردناها كلها."[1]

وخلاصة القول إنّ (كافورًا وسلسبيلًا) كلمتان مصروفتان، لأنهما منونتان، ولم يقرأ أحدٌ من القرّاء غير ذلك، مع أنّ الفرّاء أجاز ذلك في العربيّة، والأكيد أن تكون الكلمتان صفتين(للعين)، وليستا اسمين لها.

[1] **إعراب القرآن وبيانه**، 10/ 315-316.

الفصل الثّالث

المتفرقـــــــــات:

المسألة الأولى– حيثُ وعملها فيما بعدها.

المسألة الثّانية– نداء المعرّف بأل.

المسألة الثّالثة– اتّصال (ما) بـ (بئس) وغيرها.

المسألة الرّابعة– جزم الفعل على الحكاية.

المسألة الخامسة– تأثير دخول (أل) على الاسم.

المسألة السّادسة– مسألة قياس (عسى).

المسألة السّابعة– إعراب (غدوة) بعد (لدن).

المسألة الثّامنة– القول في حرف الجر (من).

المسألة التّاسعة– متعلّق اللام في قوله تعالى: " لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ".

المسألة العاشرة: الاختلاف في معنى (هل)

وهذا الفصل وُسِمَ بالمتفرقات، جمعت فيه المسائل الّتي لم يرجّح الفرّاء رأيه فيها على الرّفع، أو النّصب، كما ضمّ في ثناياه مسألتين رجّح فيهما الفرّاء الجرّ، ولم أفرد فصلا لهاتين المسألتين؛ لأنّ ذلك لا يتناسب وطبيعة هيكلية الرسالة، وهذا الفصل عنون بمسائل تعبر عن مضمونها، مبينة الخلاف الّذي برز فيها، ومن هذه المسائل:

المسألة الأولى – حيثُ وعملها فيما بعدها

قال ثعلب: (حيث) رفعوا بها شيئين؛ لأنّها تقوم مقام صفتين، فإذا قالوا: حيثُ زيدٌ عمرٌو، فالتّأويل: مكانٌ يكونُ فيه زيدٌ يكونُ فيه عمرٌو، وأكّد على مذهب الفرّاء بقوله: فإنّما ضمّوها على مذهب الفرّاء؛ لأنّها تدلّ على محذوف مثل: قبلُ وبعدُ، ويقول هشام[1] في ذلك: كان أصلها حَوْث، فحوّلت الضّمّة[2]. فيرى الفرّاء أنّها ضُمّت؛ لأنّها تدل على محذوف كضمِّ (قبلُ) و (بعدُ). وشتّان ما بين (حيثُ) وقبلُ وبعدُ فـ(حيثُ) تلازمها الضّمة دائما، وقبل وبعد تأتيان معربتين دون الضّمّة، وتبنيان على الضّم عند حذف المضاف إليه.

ويرى سيبويه أنّ حيث ظرف مكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الّذي فيه زيد[3]. وفي بعض اللّغات تقول: حَوَثُ، وفي الثّاء فيهما الضّم تشبيها بالغايات؛ لأنّ الإضافة إلى الجملة كلّا إضافة، وتأثيرها(الجر) لا يظهر، ومن العرب من يقرؤها بالكسرِ، ويؤكّد ابن هشام أنّها ظرف مكان لقوله: تستخدم للمكان باتّفاق الجميع ، والأخفش ردّها للزمان.[4]

---

[1] هو هشام بن معاوية الضرير، يكنّى بأبي عبد الله النحويّ الكوفيّ، وهو أحد أعيان أصحاب الكسائي، وله مقالة في النّحو تعزى إليه، وكتاب مختصر النحو، والحدود والقياس، توفي سنة تسع ومائتين. ينظر: السّيوطي، **بغية الوعاة**، 328/2؛ والزّبيديّ، **طبقات النحويّين واللغوين**، 134.

[2] ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 558.

[3] ينظر: **الكتاب**، 4/ 233؛ وابن هشام، **شرح قطر الندى**، 230.

[4] ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، 140.

واختلف الكوفيّون في (حيث) من جهة، هل ترفع الاسمين بعدها[1]، فقد ذكر أبو حيان: أنّها ترفع الأسماء والأخبار عند الكوفيّين، أمّا عند أهل البصرة، فهي لا عمل لها البتة، وإنّما يقع بعدها مبتدأ وخبر، وهو ما رجّحه أبو حيّان بقوله: "وهو الأوضح".[2] ولم يحدّد الأسماء الكوفيّة الّتي قالت: إنّها ترفع الاسمين كثعلب مثلًا، وما نقله ثعلب من رأي الفرّاء هو تفسير لضمّة (حيثُ).

وقد ذكر في موضع آخر من كتابه، أنّ الكسائي وهشامًا ذهبا إلى رفع الاسمين بعد حيث، وهذا لا نظير له في كلام العرب، ويبطله أنّ العامل الواحد يعمل في معمولين ظاهرين، ليس أحدهما تابعًا للآخر رفعا، فكذلك لا يعمل في مضمرين، فما ذهبا إليه من أنّ القول: (في زيدٌ حيث عمرو)، (حيث) فيه رافعة لزيد وعمرو؛ لأنّ معناه: زيد في مكانٍ فيه عمرو، فـ (حيث) نابت مناب ظرفين هما في مكان وفي المعنى، فرفعت الاسمين اللّذين كانا يرتفعان بها لا وجه له، فهو يلزم أنْ تكون كذلك إذا قلت: زيد حيث جلس عمرو، إذ المعنى: زيد في مكان جلس فيه عمرو، ولو كانت كذلك، وجب أن تكون مرفوعة منصوبة؛ لأنّها نابت مناب ظرفين أحدهما مرفوع والثاني منصوب، فتكون عمدة من جهة الرّفع، وفضلة من جهة النصب، وأضاف: الصّحيح أنّ الاسم الّذي بعد (حيث) مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف بدليل ظهوره إذا قلت (زيد حيث عمرو جالس)، فرفع (حيث) عمرًا يجعل (جالس) لا إعراب له.[3] وما ذكره أبو حيّان يؤكّد أنّ الفرّاء لم يذهب مذهب الكسائي وهشام.

و(حيث) تلزم الإضافة إلى جملة، اسميّة كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ورجح النّصب في نحو: جلستُ حيث زيدًا أراه، وندرت إضافتها إلى المفرد كـ (حيثُ سهيلي).[4] ورأي الفرّاء

---

(1) ينظر: الجبالي، حمدي، **الخلاف النحوي الكوفي**، 419.

(2) **تذكرة النحاة**، 318.

(3) ينظر: أبو حيّان، **تذكرة النحاة**، 644.

(4) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، 141.

يتعارض مع ما ذهب إليه ابن هشام، فهو يرى أنّ الضّمة بدل شيء محذوف كما ضُمّت قبلُ وبعدُ بعد حذف المضاف إليه فأين المحذوف؟ أيكون الظرف؟

يقول سيبويه في ذلك: " وإنّما مَنَعَ حَيثُ أن يجازيَ بها أنّك تقول: حيث تكونُ أكونُ، فتكونُ وصلٌ لها، كأنّك قلت: المكانُ الّذي تكونُ فيه أكونُ، ويبيّن هذا أنّها في الخبر بمنزلة إنّما، وكأنّما وإذا، أنّه يُبتدأُ بعدها الأسماء، أنّك تقول: حيث عبدُ الله قائمٌ زيدٌ، وأكونُ حيث زيدٌ قائمٌ. فحيثُ كهذه الحروف الّتي تُبتدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء. فإذا ضممتَ إليها مَا صارت بمنزلة إنْ وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجئ بما، وصارت بمنزلة إمّا".[1]

وحيث، مما يقبح الابتداء بالأسماء بعده، وإذا وجد الاسم بعده يكون منصوبا في القياس؛ لأنه يكون في معنى حروف المجازاة. كما يقبح إن ابتدأ الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل، نحو قول: اجلس حيث زيد جلس، فالرّفع بعده جائز؛ لأنّه قد يبتدأ بعده، فيقال: اجلس حيث عبدُ الله جالسٌ.[2]

ولم يختلف الفرّاء عن العلماء البصريّين والكوفيّين في ضمّة الثاء في (حيثُ)، ولم يصرّح بأنّها ترفع الاسمين بعدها كما نقل عن الكوفيّين، ولأنّها تشبه (قبلُ وبعدُ) عنده، فالمفروض أن يكون المحذوف المكان أو ما شابهه، وكأنّه ينفرد في رأيه في هذه النقطة بأنّه يأتي بعدها محذوف، وإذا كان كذلك، فما شأن الجملة الّتي بعد حيث؟ لذلك أرجّح رأي البصريّين فيها، كون رأيهم يبتعد عن التّقدير والتّأويل كما فعل الفرّاء بأنّ الضّمة في حيثُ تدل على شيء محذوف.

---

[1] **الكتاب**، 3/ 58- 59.

[2] ينظر: **الكتاب**، 1/ 106-107 .

المسألة الثّانيّة– نداء المعرف بأل

تحدّث ثعلب عن وصلة نداء المعرّف بأل وهي (أيّ)، وإعرابها وإعراب ما بعدها فقال: " يقال: يأيّها الرّجل، ويأيّها القوم، ويأيها المرأة، ويأيتها المرأة، يذكّر ويؤنّث مع المؤنث، ولا يوجّه يأيّها إلّا في الواحدة، فإنّها تذكّر وتؤنّث. قال: وقال سيبويه والخليلُ وأصحابهما: يا تنبيه، وها تنبيه، وأيُّ المنادى، والرّجل وما جاء بعد يأيُّها وصفٌ لازم. قال: وهذا لا يصحّ"[1]، بمعنى (أيّها) توحّد مع المذكّر والمؤنّث في الإفراد فقط، ويرى سيبويه والخليل وأصحابهما أنّها المنادى، وما بعدها وصف لها، وهو ما رفضه ثعلب.

ثمّ جاء بما يؤكّد ذلك وهو رفض الفرّاء لما ذهب إليه جمهور البصريين، فقال الفرّاء : "الدلّيل على أنّه ليس كما قالوا أنه يقال: يَأَيُّهَذا أقبل، فيُسقط الثاني الّذي زعم أنه وصفٌ لازم. ولكن قال الفرّاء: يأَيُّهَذا اكتفوا بالرّجل من ذا، وبذا من الرّجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يا أيُّهَذا الرّجل. وأنشد: [الرّمل]

أيُّهَذَانِ كُلا زادَكما وذَرَاني واغِلًا فيمن يَغِلْ[2]

فجاء بهذا وأسقط الرّجل، وتأويله يا (أيُّ) ثمّ لم يَعْرِف ما بعده، فقال: هو هذا الرّجل، فاستأنف به، فلذلك قالوا: يا أيّهذا الرّجل ذو المال، فردُّوا ذا المال على الرّجل،"[3] فالفرّاء لم يشترط ما ذهب إليه سيبويه والخليل وأصحابهما من مجيء الوصف اللازم بعد (أي)، وجاء بأمثلة توضح ما ذهب إليه.

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 42.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 42؛ وينظر: السّيوطي، **همع الهوامع**، 2/ 38؛ شرّاب، محمّد، **شرح الشواهد الشعريّة**، 2/ 329.

[3] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 42.

واتّضح رأي الفرّاء في المسألة نفسها في موطن آخر، عندما قال ثعلب: " يا رجلُ، فقد قصد قصده، مثل: يا زيدُ. وإذا قال: يأيُّها الرّجل، اختلف النّاس فيه، فقال سيبويه وأصحابه: الرّجل تابعٌ لأيٌّ، وخطّأه الفرّاء، قال: هو يأيٌّ هَذَا الرّجل، أراد : يأيٌّ هو هذا الرّجل، كذا عند الفرّاء. وسيبويه يقول: فيه تنبيهٌ في موضعين: يا، وها. وهذا باطل"[1]، فكأن الفرّاء يرى أنّ الاسم اللاحق (أي)، مستأنف به، وليس كما قال الخليل وسيبويه.

فالواضح من ذلك أنّ سيبويه ومن معه أكّدوا أنّ (أيّ) هي المنادى، والاسم المعرّف بـ (أل) هو وصف لها، والفرّاء رفض عدّ الاسم المعرّف وصفًا؛ لأنّ الأصل في (يا أيّهذا) هو يا أيّهذا الرّجل، فقد يجيء بهذا ويسقط الرّجل، وهذا دليل على أنّها ليست وصفا لازما.

ويرى سيبويه أنّ الموصوف لا يسكت عليه، فقول: يا أيها الرّجل، الرّجل وصف لقول يا أيها، فلا يجوز الوقف على يا أيّها، فقد جيء بها ليصلوا إلى النّداء الّذي فيه الألف والّلام.[2] فلا يُقال: يا أيّها ويسكت عنها؛ لأنّه جيء بها لنداء المعرّف بأل.

و(أيّ) اسم مبهم يلزمه التّفسير، فيجب أنْ يأتيَ بعده اسم معرّف بأل، فقول: يا أيّها الرّجل، تكون فيه أيّ والرّجل بمنزلة اسم واحد، كأنّك قلت: يا رجلُ، فنعرب (أيّ): المنادى، والرّجل نعتا له، وألزموها ها لتكون دلالة على خروجها عمّا كانت عليه في الكلام.[3]

ووافق ثعلب شيخه الفرّاء في "كون الرّجل ليس وصفا لازماً لـ (أيّ)، وأنّ الأصل في(يا أيها الرّجل) يا أيهذا الرّجل، على أنَّ هذا الرّجل مستأنفة، وقد يسقط اسم الإشارة (ذا) وتبقى الهاء دليلاً عليه، فيقال: يا أيّها الرّجل، وقد تسقط الرّجل، ويبقى اسم الإشارة (يا أيهذا الرّجل). ولكنْ لا يجوز أنْ

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 586.

[2] ينظر: **الكتاب**، 2/ 106.

[3] ينظر: **الكتاب**،2/ 189؛ ابن السّراج، **الأصول في النحو**، 1/ 337.

تسقط الهاء فيقال: يا أيُّ الرّجل؛ لأنَّها جزء من اسم الإشارة المستغنى عنه بـ الرّجل، وحجّة الكوفيّين في ذلك هي: كثرة الجمع بين اسم الإشارة وذي الألف واللّام، نحو: يا أيُّهذا الرّجل، ويدلّ هذا على أنَّ الهاء جزء من اسم الإشارة. والكوفيّون يعربون (أيّ) منادى، وما بعدها جملة مستأنفة حذف صدرها. ويُضعف قولهم تقدير حذف اسم الإشارة، ومنعهم الجمع بين تنبيهين لتأكيد التنبيه كما يقول البصريون"[1]

ويوضّح المبرّد رأيه بالقول: في قولك: يا أيّها الرّجل، (أيّ) مدعوّ، فهو المنادى، والرّجل: نعت لها، وها للتنبيه؛ لأنّ الأسماء الّتي فيها الألف واللّام تعدّ صفات للمبهمة، مبنية عنها، كما يجدر الإشارة إلى أنّه لا يصلح في الرّجل إلّا الرّفع؛ لأنّه المنادى في الحقيقة، وأي مبهم متوصّل به إليه،[2] وكلامه صحيح؛ لأنّنا لا ننادي على (أيّ)، وإنّما على الرّجل.

ويضيف العكبري أنّ للهاء وجهين في قولنا: يا أيّها الرّجل، أحدهما: أنهّم أتوا بها عوضا من المضاف إليه؛ لأنّ حق (أي) أنْ تضاف، والثّاني: أنّها دخلت للتّنبيه لتكون ملاصقة للرّجل، حيث امتنع دخول (يا) عليه، وأما الرّجل فصفة لأي على اللفظ؛ لأنّه المنادى في المعنى، ولذلك لا يسوغ الاقتصار على أيّها، وإنّه يوتى بـ(أيّ) توصّلا إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ [3] لأنّه لا يجوز قولنا: يا الرّجلُ.

وأنا أقف إلى جانب سيبويه ومن معه في عدّ (أي) اسمًا مبهمًا واجبَ التّفسير، لا يسكت عنده، واعتبارها منادى والاسم الّذي يليها هو صفة لها؛ لأنّ ذلك أقرب لاستقامة اللسان، وصحّة المعنى

---

[1] المصطفى، سعد الدّين، **التوجيه النحوي لمسائل خلافية في مجالس ثعلب**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد 84، 794.

[2] ينظر: **المقتضب**، 4/ 216.

[3] ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 337.

وتذوقه، مع أنّهم لو اكتفوا بأنّ (أي) وصلة لنداء المعرّف بـ(أل)؛ والاسم الّذي يليها هو المنادى لكان أفضل؛ ليتطابق الإعراب مع المعنى.

المسألة الثّالثة- اتّصال (ما) بـ(بئس) وغيرها.

اختصر ثعلب القول في دخول (ما) على (بئس) وغيرِها بقوله: " كان الفرّاء يكره أنْ يجعلَ (بئسما ولعلما) حرفا واحدا، وعند هؤلاء (ليتما ولعلّما)، وكل هذه الحروف شيء واحد، وما بعدها استئناف"[1]

فالفرّاء يُلَمِّحُ إلى رأي الكسائي الّذي يَعُدُّ (ما)، وما بعدها كالشّيء الواحد، وليس المقصود الحرفيّ ممّا قاله ثعلب كأنّهما حرفٌ واحدٌ، وهو يكرهُهُ، وجاء تعليقه على ذلك أثناء حديثه عن قوله تعالى: "**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ** "[2]، وقد وضّح محقّق معاني القرآن أنّ الكسائي يَعُدّ (ما) و(اشتروا) بمنزلة اسم واحد قائم بذاته، وتقدير الآية: بئس اشتراؤهم أنْ يكفروا، وهو ما رفضه الفرّاء؛ لأنّ (نعم وبئس) لا يدخلان على اسم معيّن معروف، والشّراء قد تعرّف بإضافته إلى الضّمير.[3]

وأضاف الفرّاء أنّ (بئس) لا يليها مرفوع موقّت، ولا منصوب موقّت، والموقّت العلم وغير الموقّت النّكرة، ولها وجهان: أن تكون (ما) موصولة، ولها محلّ من الإعراب، بشرط أن تكون (بئس) مكتفية بها، كقولك (بئسما صنعت) فهذه مكتفية، مستغنية عن المخصوص، أي مكتفية بالاسم الموصول مرفوعا بها، أمّا الوجه الثّاني: فهو ألّا تكون (بئس)، مكتفية وتحتاج إلى مخصوص ترفعه، كقوله تعالى "**إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**"[4]، فنِعْمَ هنا غير مكتفية بما، فهي مرفوعة بنِعْمَ، و(ما) بمنزلة (ذا) في حبذا، أي أنّ ما زائدة غير كافة عن العمل، لا محلّ لها من الإعراب. [5]

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 343.

[2] **سورة البقرة**، 2/ 90.

[3] ينظر: **معاني القرآن**، 1/ 56.

[4] **سورة البقرة**، 2/ 271.

[5] ينظر: **معاني القرآن**، 1/ 57- 58.

وأضاف الفرّاء أنّه لا يلي (بئس ونعم) ألفاظ من مثل الذي، ولامَنْ، ولا ما ببئسما"[1]

فالفرّاء لا يجيز مجيء المعرفة المرفوع أو المنصوب بعد بئس وغيرها؛ لأنّ فاعل (بئس ونعم) لا يكون علمًا، وتمييزها لا يكون كذلك، وإذا جاءت الّذي أو مَنْ أو ما بعدهما يكتفي بهما، ولا يجوز أن يأتي الاسم المرفوع كما في: بئسما صنعت، وساء ما صنعت، وأضاف أنّ الكسائي يرى أنّ (ما) مثل الرّجل كلمة تامّة، ويقدّر (ما صنعت) أي المخصوص، ولا يأتي المصدر بعد (ما) كما رأى الكسائي، وهذا لا يجيزه الفرّاء.

وزاد الفرّاء أنّه إذا لم يكتف، تكون نِعَما وبئسما بمنزلة حبّذا، وإذا كانت حشوًا فإنّها ترفع الأسماء بعدها كما في قوله تعالى: **إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**، رُفِعَتْ (هي) بـ(نعِما)، ويقصد بأنّ (ما) لا تكفّ نِعْمَ عن العمل؛ لأنّه تمّ رفع هي بنعم، وتكون ما زائدة[2].

وخلاصة قول الفرّاء إنّ (ما) مع بئس تكون كما تكون ذا مع حبّ، وذا الفاعل، وضمنيًا تكون ما كذلك، لكنّه أضاف وجهًا آخر: أن تكون (ما) من باب الحشو الزيادّة، كقولنا: عمّا قليل آتيك، وقد مثّل عليها بالتأنيث وغير التأنيث بقوله: بئسما رجلين، وبئس ما جاريةً جاريتُك، وختم كلامه بنعم المكتفية بما أنّه يجوز أن يأتي بعدها مصدر كما في قولنا: بئسما تزويجٌ ولا مهر.

وذكر أبو حيان اختلاف العلماء في إعراب (ما)، وهل لها موضع من الإعراب فقال: فذكر رأي الفرّاء إلى أنّه بجملته شيء واحد ركّب كـ (حبّذا)، هذا نقل ابن عطية عنه، وقال المهدوي: قال الفرّاء يجوز أن تكون (ما) مع (بنس) بمنزلة (كلما) ، فظاهر هذين النّقلين أنّ (ما) لا محلّ لها من

---

[1] ينظر: **معاني القرآن**، 1/ 58.

[2] ينظر: **معاني القرآن**،1/ 57-58.

الإعراب، ورأي الجمهور أنّ لها موضعاً من الإعراب[1]. فهذا النقل يتعارض ورأي الفرّاء الّذي طُرح سابقا، فالفرّاء لم يعمم أن ما ليس لها موضع من الاعراب، لكنّه وضع شرطا لذلك وهو عدم الاكتفاء بما.

ووقف ابن السّراج (ت316هـ) بجانب الفرّاء في قوله: (نِعِمّا) بمنزلة (حبذا)، فقال: إذا وصلت (ما) بنِعْمَ كقولك: نعما زيد، صارت بمنزلة حبذا في قولك: حبذا أخوتك.[2]

وجمهور من العلماء وعلى رأسهم سيبويه، ذهبوا إلى أنّ (ما) لها موقع من الإعراب، ولكنهم اختلفوا فيه، فـ(ما) عند سيبويه والكسائي فاعل بمنزلة ذي الألف واللام، وهي معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة (فاعل)، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير على هذا القول في الآية السابقة (بئس الّذي اشتروا به أنفسهم)[3].

---

[1] ينظر: **البحر المحيط**، 1/ 488.

[2] ينظر: **الأصول في النحو**، 1/ 121

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3/ 9.

المسألة الرّابعة- جزم الفعل على الحكاية.

تحدّث ثعلب عن رأي الفرّاء بخصوص جزم الفعل (يغفروا) في قوله تعالى : **قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا**[1]، فقال:" هذا بمكة، وقال الفرّاء: هو جزاء، وفيه شيء من الحكاية"[2] ف(يغفروا) مجزوم لوقوعه في جواب الأمر، أو لوقوعه بعد الحكاية بالقول، وهو مجاراة بالأمر[3]

ومعنى ذلك حكاية بمنزلة الأمر، كقولك: قل للذين آمنوا اغفروا، فإذا بدا الأمر واضحا مصرّحا، فهو مجزوم ؛ لأنّه أمر، وإذا كان على الخبر، مثل: قل للذين آمنوا يغفروا، فهذا مجزوم بالتّشبيه بالجزاء والشّرط كأنّك تقول: قُمْ تُصِبْ خيرا، وليس كذلك، ولكن العرب إذا خرج الكلام في مثال غيره وهو مقارب له عرّبوه بتعريبه،[4] بمعنى أنّه مجزوم في كلتا الحالتين.

وفي إعراب القرآن ذكر النّحاس أنّ (يغفروا): في موضع جزم، والفرّاء قال: هو مجزوم بالتّشبيه بالجزم والشّرط، كأنّك تقول: قم تصب خيرا، وليس كذلك؛ لأنّه لمّا وقع في جواب الأمر كان مجزومًا، وإن لم يكن جوابا؛ لأنّ الأولى فيه أنْ يكون التّقدير: قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا، وهذا قول محصّل لا إشكال فيه، وهو جواب كما تقول: أكرم زيدا يكرمك، وتقديره إن تكرمه يكرمك،[5] وهذا لا يتأتى في قوله تعالى حسب رأي الفرّاء.

واختلفت ثُلة من العلماء في إعراب (يغفروا) في قوله تعالى **قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا**، فيرى المازني والأخفش أن معمول (قل) محذوف تقديره: اغفروا يغفروا، فيغفروا: مجزوم على جواب الأمر، وقال الكسائي: هو أمر مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وذهب الزمخشري إلى أنّه جاز حذف اللّام؛ لأنّ الأمر

---

(1) **سورة الجاثية**، 45/ 14.

(2) ثعلب، **مجالس ثعلب**، 309.

(3) ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 3/ 45.

(4) ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 3/ 45- 46؛ و ثعلب، **مجالس ثعلب**، 309. (الحاشية).

(5) ينظر: النّحاس، **إعراب القرآن**، 968-969.

الّذي هو قل، عوض منه، أمّا المبرّد فذهب إلى أنّ التّقدير قل لهم اغفروا يغفروا المصرّح به جواب اغفروا المحذوف، ولكنّ أبا حيّان عدّ رأيه فاسدا لوجهين، الأول: أنّه جواب مخالف للشرط إما في الفعل أو الفاعل أو في كليهما، والثّاني: أنّ الأمر المقدّر للمواجهة ويغفروا، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدا.[1]

أمّا الزّجّاج فكان رأيه مشابهًا لرأي الكسائي، فيغفروا: جزم على جواب الأمر، وله عدة أوجه، أجودها أن يكون مبنيا؛ لأنّه في موضع الأمر، وجائز أن يكون مجزوما بمعنى اللّام إلّا أنّها أُسقطت؛ لأنّ الأمر قد دلّ على الغائب بـ(قل)، والثالث: هو جواب الأمر على معنى قل للذين آمنوا اغفروا للذين لا يرجون أيام الله.[2]

ونهاية القول إنّ الفرّاء يرى أنّ (يغفروا) مجزوم؛ لأنّه بمعنى الأمر، والأمر عندهم مجزوم والتّقدير: قل للذين آمنوا اغفروا، وبأنّه مجزوم بالتّشبيه بالجزاء والشّرط كقولك: قمْ تصبْ خيرًا، وهو ليس كذلك، وكأنّه لا يعجبه الوجه الثّاني، وهذا الرأي يختلف ورأي الكسائي والمازني والأخفش والزّجّاج وغيرهم

وفي رأيي أنّه لا حاجة لهذه التّفريعات والآراء ما دام الفعل(يغفروا) مجزومًا لوقوعه في جواب الأمر.

---

[1] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط**، 437-438. نقلت الأقوال قياسا على قوله تعالى في سورة إبراهيم" **قُل لِّعِبَادِيَ الّذين آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**

[2] ينظر: **معاني القرآن**، 162- 163.

المسألة الخامسة– تأثير دخول (أل) على الاسم

أجْمَلَ ثعلب الحديثَ في هذه المسألة عن دخول (أل) على الأعلام، وماذا يفعل دخولها عليها؟ عن طريق طرح آراء عددٍ من علماء النّحو في ذلك: فاتحًا آفاقًا عديدة لدراسة مثل هذا الخلاف، فقال: "كلّ ما كان مثل عبّاس والعبّاس، وحسن والحسن، فإدخال الألف واللّام وإخراجهما عند الكسائي والفرّاء واحد. وقال الخليل : إذا أسقطتهما فلا يكون الاسم الأوّل، فلا يسقطها إلّا وقد حُوّل المعنى. وقال الكسائي والفرّاء: إذا سمّينا بالحسن والعبّاس وكان نعتًا فقد خرج إلى الاسم، والاسم لا يحتاج إلى الألف واللام، لأنك تقول هَذَا زيدٌ الساعةَ وغداً وأمس، فتكون له الحالات، فإذا قلت الحسن فنزلت الألف واللام فيه فهو للمعهود ، فقد خرج إذا سمّيت به من ذلك الطّريق"[1]

فالكسائي والفرّاء يذهبان إلى أنّ دخول (أل) وعدم دخولها واحد، وأعتقد أنّهما يقصدان ناحية التّعريف والتّنكير، إذ لا أثر لـ(أل) في ذلك، لأنّ العلم يستمدّ التّعريف من العلميّة، وليس من (أل) الّتي للمح الأصل[2]

ورأى الخليل أنّ الّذين قالوا: زيد، إنّما منعهم أنْ يدخلوا الألف واللّام أنّهم لم يجعلوا الرّجل المسمّى (زيد) من أمّة كلّ واحد منها يلزمه هذا الاسم، ولكنهم جعلوه سُمِّي به خاصا، أمّا من قال: الحسن والعبّاس، فأراد أنْ يجعل الرّجل هو الشّيء بعينه، ولم يجعله سُمِّي به، ولكن جعله كوصف له، ومن قالها بدون(أل) فهو أجراها مجرى زيد.[3] بمعنى هناك فرق بين حسن والحسن في رأيه.

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 310.

[2] ينظر: عباس، حسن، **النّحو الوافي**، 1/ 432.

[3] ينظر: سيبويه، **الكتاب**،2/ 100–101.

ويتوافق الخليل مع رأي الكسائي والفرّاء فيها، إذا سمّينا بالحسن والعبّاس؛ إذ هما يشبهان العلم (زيد)، ولا داعي لتعريفهما بـ(أل) هنا، ولكن إذا وردا معرّفين بـ(أل): (الحسن والعبّاس) فتفيد (أل) العهدية والتعيين، وليس العموم والإطلاق.

والأعلام من مثل عادل ومنصور وحسن وما شابهها كانت تؤدي معنى قبل أن تصير أعلامًا، ثمّ تُنْقل إلى العلمية وتتخلى عن المعنى الأول، وإذا أردنا ألّا تنقطع الصّلة المعنوية، وأن تبقى الكلمة المنقولة دالة على الأمرين، تزاد (أل) لتكون رمزا دالًا على المعنى القديم تلميحًا، والمعنى الجديد العلمية،[1] بمعنى يفضل ألّا تدخل (أل) على العلم إذا قصد العلم بذاته، دون النّظر إلى أصله، كما في زيد، ودخول(أل) على عباس وحسن من هذا لا داعي له، وإذا أردنا الجمع بين الأصل والعلمية زيدت (أل) للجمع بين الأمرين[2]، فحذفهما وإثباتهما ليس سواءً من ناحية، ويستويان من ناحية أخرى.

والأصل أنّ بعض الأسماء إذا أخرجت منها الألف واللام، خرجت عن المعرفة، وأصبحت هذه الأسماء معرفة بمجرد دخول(أل) عليها كالنّجم، ولكن هذا ليس بمنزلة زيد، فزيد من الأعلام، و(أل) تعرّف الاسم كما في قولك: القوم، الرّجل[3]، أي أنّه استثنى من ذلك ما يختص بالأعلام، أمّا دخول (أل) على النّكرة فأنّه يحوّلها إلى معرفة.

---

(1) ينظر: عباس، حسن، **النّحو الوافي**، 1/ 431.

(2) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 149- 150.

(3) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 4/ 226.

ووضّح العكبري في كتابه وجوه اللّام، والّتي من ضمنها: " اللام الّتي تكون للمعهود بين المتكلّم والمخاطب، كقولك لمن تخاطبه جاء الرّجل الّذي عهدناه."[1] والمراد فيها قصد الشّيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم فيتساوى المخاطب والمتكلم في ذلك.[2]

ويرى ابن هشام أن (أل) العهدية لها قسمان، إمّا أنْ يشارَ من خلالها إلى معهود ذهني كقولك: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في قاضٍ خاص، والثاني معهود ذكري كقوله تعالى: " مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ"[3]. فإنّ أل في المصباح والزّجّاجة للعهد.[4]

وخلاصة القول: أنّ رأي الفرّاء واضح في هذه المسألة، فدخول (أل) على الأسماء لا يؤثّر في اسميّتها، من ناحية التّعريف والتّنكير، وإن كانت نعتًا خرجت إلى معنى الاسميّة، وأصبحت مثل (زيد)، واتفق هذا الرأي مع رأي الخليل والكسائي، وقد دخلت على بعض الأعلام، ولكنّ سيبويه أكّد أنّ دخول (أل) على الأسماء تكسبها المعرفة، وإذا خرجت منها حُوّلت إلى النّكرة.

---

[1] **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 492.

[2] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 9/ 17.

[3] **سورة النور**، 24/ 35.

[4] ينظر: **شرح شذور الذهب**، 195؛ **أوضح المسالك**، 1/ 181.

المسألة السّادسة– مسألة قياس (عسى)

تحدّث ثعلب عن مسألة (عسى) في مواضعَ عديدة في مجالسه، مستدلّا بما يدّعم صحّة قوله، وتحديدًا فيما يختصّ بمجيء خبرها اسمًا ظاهرًا، فقال:" (عسى زيدٌ قائماً)، قال: لم يجيء إلّا في قوله: عَسَى الغُويرُ أَبْؤُسًا قال: قال الفرّاء: (عَسَى) لا يقاس . ولا يستحسنها ولا يُجيزها إلّا مع أنْ."[1]

وفي قوله تعالى: "عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ "[2] أي ما أقرَبَه. قال: هذه تسمّى المقاربة. عسى عبد الله يقوم ، مثل: كاد محمّدٌ يقوم . وإذا أدخل (أنْ) فإنّه يكون قارب أنْ يقوم . وأنشد: عَسَى الغُويرُ أبؤسا. أي عسى أن يكون، مثل كان محمّد قائما، قال: وهو شاذ، عسى ليث قائما.[3]

وفي موضع آخر ذكر عسى بقوله: " ولا تجيء (عسى) إلا مع مستقبل، ولا تجيء مع ماض ولا دائم ولا صفة"[4] فينفي ثعلب مجيء (عسى) مع فعلٍ غير الفعل المضارع.

فالفرّاء يرى أنّ مجيء خبر (عسى) اسمًا مفردًا كـ(أَبْؤسًا) في قولهم: عسى الغوير (أبؤسًا)، هو من الشّاذ الّذي لا يُقاس عليه، وهو في الحقيقة ممّا يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال، غير أنّ السّماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا[5].

ويرى سيبويه أنّك تقول: عسى أنْ يفعلَ، وعسى أنْ يفعلوا، وعسى أن يفعلا، فـ(عسى) محمولة عليها أنْ، فكينونة (عسى) للواحد والجميع والمؤنّث، وبعض العرب تقول: عسى يفعل، تشبهها بكاد

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 209.

[2] **سورة الإسراء**، 17/ 8.

[3] ينظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، 307.

[4] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 395.

[5] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 1/ 98.

يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قولهم: (عسى الغوير أبؤسا) ففي هذا المثل أجروا عسى مجرى كان. وكذلك احتجّ بقول هدبة[1]: [الوافر]

عَسَى الكَرْبُ الّذي أمسيْتُ فيهِ يكون وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ

فالشّاهد فيه إسقاط (أن) من خبر (عسى) للضرورة الشّعريّة، ورفع الفعل، وأجرى عسى مجرى كان.[2] لكن الخبر جملة فعليّة وليست اسمًا مفردًا كـ (أبؤسا).

ووجه الاحتجاج بالمثل: (عسى الغوير أبؤسا) هو مجيء خبر عسى مفردا، وهو شاذ لا يقاس عليه، وهذا رأي كلّ من سيبويه وأبي علي الفارسي، ورأى ابن الأعرابي أنّ (أبؤسا) منصوب بفعل محذوف، والتّقدير: عسى الغوير يصير أبؤسا، وقدّره الكوفيون بـ (عسى الغوير أن يكون أبؤسا)[3]. فابن الأعرابي والكوفيون يقدّرون حتّى لا تكون (أبؤسًا) خبرًا لعسى، وسيبويه والفارسي يُحيلونه على الشذوذ، وكلّهم يرفض مجيء الخبر اسمًا مفردًا.

ويرى المبرّد أنّ (عسى) من أفعال المقاربة، لمقاربتها الفعل، وكذلك لا بدّ لها من فاعل وخبرها مصدر، لأنّها لمقاربته، كقولك: عسى زيدٌ أنْ ينطلق، فهو مصدر لم يقع بعد، وسيقع بالمستقبل، وفي قول العرب التقدير فيه: عسى الغوير أن يكون أبؤسا؛ لأنّ (عسى) إنّما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجردا، ولكنْ لمّا وَضَعَ القائلُ الاسمَ في موضع الفعل كان حقه النصب.[4]

---

[1] هو هدبة بن الخشرم العذرى، كان من رواة الحطيئة، قال هذه القصيدة وهو في الأسر. ينظر: **الكتاب**، 3/ 158-159؛ وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/ 117

[2] ينظر: **الكتاب**، 3/ 158- 159؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/ 117؛ والبغدادي، **خزانة الأدب**، 9/ 328؛ والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1/ 192-193، والمبرّد، **المقتضب**، 3/ 70، والفارسي، أبو علي، **الإيضاح في علم النحو**، 180.

[3] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، 1/ 292.

[4] ينظر: **المقتضب**، 3/ 68- 70.

وذهب ابن يعيش إلى أنّ لـ (عسى) مذهبين: أحدهما أنْ تكون بمنزلة قارب، أي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولذلك كانت محمولة على باب كان، وثانيهما أنْ تكونَ بمنزلة (قرب) فلا يكون لها إلّا مرفوع، ومرفوعها أنْ مع الفعل في تأويل المصدر .كما أنّ (عسى) من الأفعال غير المتصرفة لأنّهم أجروها مجرى ليس، إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل، ومنعت أيضا لأنّها ترج فشابهت لعل، وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل.[1]

وهي غير متصرّفة كـ (ليس)، والمهم هنا هو عدم مجيء خبرها اسمًا ظاهرًا، كالمثل العربي، وهو ما رفضه أغلب النّحاة، ومن بينهم الفرّاء، وهذا مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال؛ لأنّ الاستعمال جاء بعكس ذلك.

[1] ينظر: **شرح المفصل**، 7/ 115- 116.

المسألة السّابعة- إعراب (غدوة) بعد (لدن)

(لَدُنْ) من الألفاظ الملازمة للإضافة، بمعنى يجب أنْ يكونَ ما بعدها مضافًا إليه مجرورًا، وهو القياس، ولكنْ عندما تليها كلمة (غدوة) يكون الوجه النّصب، كما لها وجوه أُخَر، وقد عرض ثعلب رأي الفرّاء في هذه المسألة بقوله:" لدن [غُدْوة] ينصب ويرفع ويخفض. فتأويل الرفع: لدن كانَ غُدوةٌ، وينصب بخبر كان، ويخفض بعند، أي عند غدوةٍ. ويقال أيضاً إذا رفعت هي بمعنى مُذ"[1]، بمعنى يجيز الفرّاء ثلاثة وجوه في كلمة غدوة بعد لدن، ولم يفضل وجهًا على الآخر، لكنّ القياس فيما بعدها الجر، كون (لدن) مضافة دائمًا، وإن نصبت (غَدْوة)،أو رفعت فهو خارج عن القياس.

فـ(غُدوة) المسبوقة بـ(لدن)، يجوز فيها، الرّفع والنّصب والخفض، وقد وضح إعراب الوجوه الثلاثة، وقبلها، مع أنّ للعلماء آراء يفضّلون وجها على الآخر، فتبيّن وجود خلاف واضح بين العلماء في إعراب (غُدْوة) المسبوقة بـ(لدن).

فسيبويه يفضل أن تكون منصوبة، ويقول[2]:" فلا تدخل الفتحة في لدن إلّا مع غدوة حين تقول: لَدُنْ غُدْوةً إلى العَشِي."[3]

وقد وضّح ابن عقيل هذه المسألة مؤكدا أنّ ما ولي لدن يجر بالإضافة، إلّا غُدْوة تنصب، واحتج ببيت من الشعر لتوضيح ذلك: [الطويل]

ومازال مُهري مَزْجَرَ الكَلْبِ منهمُ لدُنْ غُدْوةً حتّى دنتْ لغروبِ[1]

---

[1] **مجالس ثعلب**، 160.

[2] ينظر: **الكتاب**، 1/ 58-59.

[3] **الكتاب**، 3/ 499.

فالشاهد هنا **لدُنْ غُدْوةً** منصوبة على التّمييز، وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانتِ الساعةُ غدوةً، ويجوز في (غدوة) الجر، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفا على اللّفظ، والجرّ مراعاة للأصل، فتقول لدن غدوةً وعشيةً وعشيةٍ"[2]، فالقياس في (غدوة) الجر؛ لأنّ الاسم يكون مجرورًا بإضافته إلى (لدن).

ووضّح ابن هشام: جواز إفراد (لدن) قبل (غُدوة) فتنصبها، إمّا على التّمييز؛ أي: لـ"لدن"؛ لأنّ نونها تشبه التّنوين، ويكون من تمييز المفرد سماعا؛ لأنّها اسم لأوّل زمن مبهم، ففسر بـ(غدوة)، أو على التّشبيه بالمفعول به؛ لأنّ (لدن) تشبه اسم الفاعل؛ لكون نونها تثبت تارة، وتحذف أخرى مثله، أو على إضمار (كان) واسمها، فتكون (غدوة) خبرا؛ وأصل الكلام على هذا: لدن كان الوقتُ غدوةً، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار (كان) التّامة، فتكون "غدوة" فاعلا لـ"كان" التّامّة المضمرة، والجرّ القياس، والغالب في الاستعمال.[3] والفرّاء لم يلتزم برأي الكوفيّين، وإنّما ذكر الوجوه المتعدّدة، وأضاف وجهًا للرفع وهو إذا رفعت هي بمعنى مُذْ، ونحن نعلم أنّ مذ ومنذ يأتي بعدهما الاسم مرفوعًا، فتكون مع الاسم المرفوع جملة اسميّة، وتكون غدوة إمّا خبرًا أو مبتدأ[4]، وما هذه الوجوه إلّا خروج عن القياس الّذي يفرض أن تكون مجرورة.

وأكّد ابن مالك(ت672هـ) أن العرب التزمت إضافة لدن، وجر الأسماء الّتي تليها، كما يلزم جرّ كلّ اسم أضيف إليه اسم، وشذ إفرادها، ونصب "غدوة" بعدها مع جواز جرّها على القياس، لكنّها إن

---

(1) ينظر: ابن عقيل، **شرحه**، 3/ 68- 69؛ والأشموني، أبو الحسن، **شرح الأشموني**، 2/ 161؛ وابن مالك، **شرح التّسهيل**، 2/ 238؛ وابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، 5/ 46؛ والدّمشقي، حافظ عماد الدّين، **البداية والنّهاية**، 5/ 370.

(2) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 3/ 68- 69.

(3) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 3/ 125.

(4) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 3/ 125.

عطفت على "غدوة "بعد أن نصبتَ فحكم المعطوف الجر؛ لأن "غدوة "وإن لم تجر لفظا فهي في موضع جر، وجوّز الأخفش نصب المعطوف، وهذا بعيد من القياس.[1]فنصب (غدوة) شاذّ، وبعيد عن المستعمل؛ ودليل ذلك العطف عليها بالجرّ في الغالب.

وقد روى الكوفيون "رفع (غدوةٌ)، بعد (لدن) على إضمار كان"[2]، وقال ابن جنّيّ: "شَبَّهُ بَعْضُهم بالفاعِلِ فرفع، فقال: لَدُنْ غُدْوَةٌ كما تقول في اسم الفاعل: ضارب زيد".[3]وتشبيه ابن جنّيّ (لَدُن غدوةٌ) بـ (ضارب زيد) بعيد.

وعلى الرّغم من الخلاف الواضح بين العلماء، إلّا أنّني أرى غالبية الآراء تميل إلى نصب (غدوة) إذا سبقت بـ(لدن)، فغالبية العلماء أكّدوا تفرد (غدوة) بعد (لدن) بالنّصب، والّذي قوّى ذلك احتجاج بعضهم ببيت شعر يؤكّد صحّة ما يذهبون إليه، ولكن الكوفيّين ومن بينهم الفرّاء أجازوا الوجوه جميعها، النّصب والرّفع والجر، وهو ما أكّده الفرّاء، وطالما أنّ الوجوه المتعدّدة قد وردت عن العرب فلا بأس من قبولها واعتمادها، في المقابل أرى أنّهم لو اكتفوا بالقياس لكان أفضل؛ لأنّ فيه بعدًا عن التأويل والتّقدير؛ ولا نحتاج إلى وضع قواعد كثيرة خارجة عن القياس لأجل كلمة واحدة، وردّ وجه من الوجوه يلائم القاعدة الأصلية، ومن باب طرد الباب على وتيرة واحدة والبعد عن التشعبات الّتي لا داعي لها.

المسألة الثّامنة– القول في حرف الجر (من)

تحدّث ثعلب في مجالسه عن زيادة (مِنْ) فقال:" كان من أفضلكم زيدٌ. ونصب (زيد) خطأ. قال: لا يحذفون إلّا في موضع النّصب؛ لأنّه إذا كانت (مِنْ) في موضع المفعول؛ فالمفعولُ لا يحتاج إليه،

---

(1) ينظر: **شرح الكافية الشافية**، 2/ 953.

(2) ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 1/ 534.

(3) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، 3/ 1456..

والفاعل لا بدّ منه. وتقول : ما قام من أحدٍ ، وما ضربتُ من أحدٍ، وما مررتُ بأحدٍ، الفرّاء يقول: المرفوع والمنصوب يفارقان، والمخفوض لا يفارق ما خفضه".[1]

فرأي ثعلب أنّه لا يجوز أنْ تنصب (زيد) في قولنا: كان من أفضلكم زيدٌ، وهو خطأ؛ لأنّهم لا يحذفون حرف الجر إلّا في الخبر، أي في موضع النّصب، و(زيدٌ) لا يكون منصوبًا، فـ(مِنْ) دخلت على الخبر أو ما في حيّز الخبر، ويرى أنّها وما في حيّزها في موضع المفعول الخبر؛ لأنّ المفعول فضلة لا يُحتاج إليه، بعكس الفاعل (الاسم) الّذي لا بُدّ منه، وتمثيله بأنّ المفعول لا يحتاج إليه في كان غير دقيق، إلّا إذا كانت تامّة، ولا تعدّ (مِنْ) زائدة في مثاله؛ لأنّها جرّت معرفة، ولم يتقدّمها نفي أو شبه نفي[2]

وقول الفرّاء لا ينفك عن زيادة (مِنْ)، ففي قولنا: ما قام من أحدٍ، وما ضربت من أحدٍ، المرفوع والمنصوب يفارقان، فـ(أحدٍ) في المثالين مجرور لفظًا، ومحلّه يفارق الجر كونِه في المثال الأوّل فاعلًا، وفي المثال الثّاني مفعولًا، وفي قولنا: وما مررتُ بأحدٍ، المجرور لا يفارق ما جرّه؛ لأنّه في موضع جر لفظًا ومحلًّا.

ولا جدال في الأمثلة الّتي ذكرها ثعلب، وزاد عليها كلام الفرّاء، لأنّ زيادة(مِنْ) في الأمثلة تتوافق ورأي البصريّين على زيادة (مِنْ)، فيقول ابن عقيل: ومثال الزّائدة (ما جاءني مِنْ أحدٍ)، ولا تزاد عند البصريّين إلّا بشرطين، الأوّل: أنْ يكونَ المجرورُ بها نكرة، والثّاني: أنْ يسبقَها نفيٌ أو شبهُهُ، أي

---

[1] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 446.

[2] ينظر، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 3/ 16.

النّهي، والاستفهام، ولا تزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها إذا كان المجرور بها معرفة، فلا يُقال جاءني من زيد، وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها.[1]

ولا جدال أيضًا في أنّ الزائد يؤدي معنى عامًا وهو التّوكيد، فيرى سيبويه أنّ دخول من وخروجها على الجملة لا يؤثر في المعنى، فيبقى المعنى واحدًا، كقولك: ما أتاني أحد، فهي بالمعنى نفسه، عندما نقول: ما أتاني من أحد، ودخلت من هنا فأعطت التوكيد.[2]

وفي موضع آخر من كتابه أكّد " أنّها قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنّها توكيد، كقول: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسنًا، ولكنّه أكّد بـ(مِنْ)؛ لأنّ هذا موضع تبعيض".[3]

وابتعد المبرّد عن زيادتها، حيث رأى أنّ (مِنْ) في قولنا: (ما رأيت من أحد)، ليست زائدة؛ لأنّها أفادت استغراق الجنس.[4]

وخلاصة القول: إنّ مجيء (مِنْ) في الخبر سائغٌ كثير؛ ولا يجوز أن نعدّ (زيد) في مثاله: (كان من أفضلكم زيدٌ) خبرًا، لأنّه اسم، و(مِنْ) اتصلت بالخبر، أمّا مجيء (مِنْ) زائدة فيما ذكر من أمثلة فلا خلاف فيه، حيث كانت الأمثلة متوافقة مع ثعلب والفرّاء والبصريّين.

---

[1] ينظر: **ابن عقيل**، 3/ 16- 17.

[2] ينظر: **الكتاب**، 2/ 317.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 4/ 225؛ وينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء**، 1/ 356.

[4] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، 4/ 1725.

المسألة التّاسعة– متعلّق اللّام في قوله تعالى: " لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ".

أشار ثعلب في مجالسه إلى متعلّق اللّام ومعناها في قوله تعالى: " لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ"[1]، فقال:" قال الفرّاء: تكون لام تعجب ، أي اعجَبُوا لهذا . وقال: "فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ"[2]، لهذا . وقال: هي من صلة:" فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ"[3] قال: ومعنى (لإلاف قريش إيلافِهم): يجعل مثل: أَنبتَكُم نَباتا، ردَّه إلى الأصل".[4]

بمعنى أنّ الفرّاء تحدّث في النّص الّذي نقله ثعلب عن ثلاثة أمور: الأوّل: أنّ اللّام أفادت التّعجب، أي اعجبوا لهذا، والثّاني: أنّها متعلّقة بما قبلها في سورة الفيل، "فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ، أو هي متعلّقة بما بعدها، وهو قوله تعالى: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ، والثّالث قراءة ابن عامر (لإلاف قريش إيلافهم)، بعد الهمزة ياء في الثانية خلاف الأولى.[5]

ووافق ابن عاشور(ت1393ه) الفرّاء بأنّها متعلّقة بما بعدها –كما ذكر ثعلب– بقوله تعالى:" فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ" مبيّنًا سبب التّقديم والتّأخير، فالمجرور بلام التّعليل، ليس بإثره بالقرب منه ما يصلح للتّعليق به، ففيه تشويق إلى متعلّق هذا المجرور، وهو قوله تعالى: فَلْيَعْبُدُوا"، وتقديم هذا المجرور؛ لأجل الاهتمام به، فهو من أسباب أمرهم بعبادة الله الّتي أعرضوا عنها بعبادة الأصنام، والمجرور متعلق بفعل: فَلْيَعْبُدُوا".[6]

---

[1] **سورة قريش**، 106/ 1.

[2] **سورة الفيل**، 105/ 5.

[3] **سورة قريش**، 3/106.

[4] **مجالس ثعلب**، 224.

[5] ينظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، 698.

[6] **التحرير والتنوير**، 30/ 554.

ولو سأل سائل : كَيفَ ابْتُدِئ الكلامُ بلام خافضة ليس بعدها شيء يرتفع بها؟ فأجاب الفرّاء بنقله لقول بعضهم بأنّها موصولة بـ" **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ**"[1]، وذلك أنّه ذكّر أهل مكة بعظيم النّعمة عليهم فيما صنع بالحبشة، ثمّ قال: "" **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**"، كأنّه قال: ذلك إلى نعمته عليهم في رحلة الشّتاء والصّيف، فتقول نعمة إلى نعمة، ونعمة لنعمة، سواء في المعنى[2]، فاللّام على هذا متعلقة بما قبلها، وهو وجه لم يذكره ثعلب في نصّه، إذ جعلها متعلّقة بـ" **فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ**".

وأضاف الفرّاء أنّهم لم يختلفوا في نصب الرّحلة بإيقاع الإيلاف عليها، ولو خفضها خافض يجعل الرحلة هي الإيلاف، كقولك: العجب لرحلتهم شتاء وصيفًا، لكان صوابا.[3]

وأجمل الفخر الرازي(ت606هـ) القول في متعلّق اللّام في قوله تعالى: " **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ**"، في ثلاثة احتمالات، الأوّل: أنّها متعلقة بالسّورة الّتي قبلها، والثّاني: أنّها متعلقة بما بعدها، والثّالث: أنّها ليست متعلّقة لا بما قبلها ولا بما بعدها.[4]

فالأوّل يحمل في طيّاته ثلاثة احتمالات: الأوّل تقديره: فجعلهم كعصف مأكول لإلْفِ قريش؛ أي أهلك الله أصحاب الفيل لتبقى قريش، وما قد ألِفوا من رحلة الشّتاء والصّيف، وهذا منسوب للزّجّاج وأبي عبيدة، والثاني قُدّر بـ: ألم ترّ كيف فعل ربك بأصحاب الفيل لإيلاف قريش، كأنّه تعالى قال: كلّ ما فعلنا بهم فقد فعلناه لأجل إيلاف قريش، والاحتمال الثّالث المنسوب للفرّاء وهو: أنْ تكونَ اللّام في" **لِإِيلَافِ**" بمعنى إلى، كأنّه قال: ذلك إلى نعمته عليهم في رحلة الشّتاء والصّيف، فتقول نعمة إلى نعمة،

---

[1] **سورة الفيل**، 105/ 1.

[2] ينظر: **معاني القرآن**، 3/ 293.

[3] ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 3/ 293.

[4] ينظر: **تفسير الرازي**، 32/ 294.

ونعمة لنعمة، سواء في المعنى،[1] والثّالث يتعارض مع ما جاء به ثعلب، ويتوافق مع ما قاله الفرّاء في معاني القرآن.

وقد أكّد الزّجّاج في معانيه ما جاء به ثعلب من أنّ اللّام متعلّقة بما بعدها، وهو قوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ"، وهو الّذي ارتضاه هو ومَنْ تُرْتضى عربيّتُه، والمعنى: فليعبد هؤلاء ربّ هذا البيت لإلْفهم رحلة الشّتاء والصّيف، وهو اختيار الفرّاء والأخفش والكسائي.[2]

وذهب الخليل والبصريّون إلى أنّ هذه اللّام لام الإضافة متّصلة بـ(فَلْيَعْبُدُوا)، والتّقدير: فليعبدوا ربّ هذا البيت؛ لأنّه مَنّ عليهم بإيلاف قريش[3]، وذهب ابن هشام إلى أنّ اللّام يفيد التّعليل[4].

ولا خلاف في أنّها لام الجر سواء أكانت للتّعجب، أم بمعنى إلى أو غيرهما إلّا أنّها اتّصلت بـ(إيلاف) الّتي جاءت في بداية السّورة، لذلك حدث الخلاف في متعلّقها أكثر بما قبلها جاء بمسوّغ، ومن قال: إنّها متعلّقة بما بعدها جاء بمسوّغ أيضا، وكلٌّ صواب.

---

[1] ينظر: الفخر الرازي، **تفسير الرازي**، 32/ 294.

[2] ينظر: **معاني القرآن**، 365.

[3] ينظر: الدّرويش، محيي الدّين، **إعراب القرآن**، 10/ 590.

[4] ينظر: **مغني اللبيب**، 229.

المسألة العاشرة- الاختلاف في معنى (هل)

استدّل ثعلب لبيان الخلاف في معنى (هل) في قوله تعالى: "**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا**"[1]، فقال: إنّها " بموضع ما، وتكون استفهاماً، وتكون خبرا، وتكون جزاء. وقد قال الفرّاء: تكون أمرًا. قال: وسمعت أعرابيا يقول: هل أنت ساكت؟ أي اسكت، مثلُه: " **فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**"[2][3] فثعلب يُعدّد المعاني الّتي تأتي عليها (هل) في أقوال العرب، ومن ضمنها ما ذهب إليه الفرّاء من أنّها تأتي للأمر.

ولم يتفق العلماء على معنى محدّد لـ(هل)، وبدا الخلاف واضحا بينهم، وعلى رأسهم الفرّاء الّذي جعل (هل) بمعنى الأمر مستدّلًا على ذلك بقول من أقوال العرب، وبقوله تعالى: **فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ** ؛ لإثبات صحّة ما يقول، وما ذكره ثعلب من معاني هل أو ما يخرج إليه الاستفهام المستفاد منها فصّله العلماء وبيّنوه.[4]

وفي تعليق الفرّاء على قوله تعالى: "**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا**"، قال: معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدّهر، و(هل) قد تكون جحدا كأنْ تقول، وهل يقدر الواحد على مثل هذا؟ وقد تأتي خبرًا، مؤكّدًا أنّها هاهنا من الخبر؛ لأنّك قد تقول: فهل وعظتك؟ تقرّره بأنّك قد وعظته.[5] بمعنى ما جاء به ثعلب يتحدّث عن آيتين، الأولى رأي الفرّاء أنّ (هل) بمعنى (قد)، والثّانية تكون فيها (هل) بمعنى الأمر، أي خرج المعنى البلاغي للاستفهام للمعنيين السّابقين، ففي الأولى: "**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ**" تكون (هل) قد خرجت لمعنى (قد)، وقد اتّفق ابن مالك والكسائي والفرّاء على هذا

---

[1] **سورة الإنسان**، 76/ 1.

[2] **سورة المائدة**، 5/ 91.

[3] ثعلب، **مجالس ثعلب**، 588.

[4] ينظر: المرادي، **الجنى الدّاني**، 343- 346.

[5] ينظر: **معاني القرآن**، 3/ 213.

المعنى، وفي الثّانيّة تكون للأمر –كما مثل الفرّاء– بخصوص الآية "**فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**" فصورته صورة استفهام والمعنى أمر[1]، بمعنى خرج الاستفهام إلى الأمر

وأكّد الزّجّاج أن معنى(هل) في قوله تعالى: "**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ**"، " قد أتى، على الإنسان حين من الدّهر "[2]، وهو ما قاله الفرّاء.

أمّا رأي أبي حيّان فقد كان رفض تأويل حرف الاستفهام (هل) إذا دخل على الجملة الاسمية بـ(قد)، فـ(قد) من خواص الأفعال، وقال ابن عبّاس: (هل) في "**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ**"، بمعنى (قد)، وقيل: لأنّ الأصل (أهل)، فكأنّ الهمزة حذفت ، واقتُطِعَ منها في الاستفهام، فالمعنى: أقد أتى على التّقدير والتّقريب جميعا، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن كذا.[3]

وعند سيبويه تكون (هل) بمعنى (قد)، لكنهم تركوا الألف [4]، ووافقه على ذلك الزمخشري الّذي أكّد أنّ (هل) بمعنى (قد) على الاستفهام، وأصلها (أهل) بمعنى (أقد) أتى؛ على التّقريب والتّقدير.[5] ولم يبتعد العكبري عن ذلك[6].

وأكّد المرادي أن (هل) في قوله تعالى" **فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**" صورة من صور الاستفهام بمعنى الأمر، أي: انتهوا[1]، وهو بذلك وافق الفرّاء برأيه.

---

[1] ينظر: المرادي، **الجنى الدّاني**، 344– 346.

[2] **معاني القرآن**، 257.

[3] ينظر: **البحر المحيط في التفسير**، 10/ 358.

[4] ينظر: **الكتاب**، 3/ 189.

[5] ينظر: **الكشاف**، 4/ 165.

[6] ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**، 2/ 130.

وخلاصة القول إنّ هل حرف استفهام، تخرج عن المعنى الحقيقي إلى معانٍ بلاغيّة متعدّدة، كالنّفي وبمعنى قد، وبمعنى إنّ والأمر، وأورد ثعلب آيتين برز فيهما رأي الفرّاء بوضوح، ففي الأوّلى : جاءت (هل)بمعنى (قد) أي التّحقيق والخبر، وفي الثّانية إلى الأمر، وهما معنيان ذكرهما النّحاة في مصنفاتهم.

---

(1) **الجنى الدّاني**، 346.

الخاتمة

الحمد لله الّذي به تتم النّعم، به نستعين، وعليه نتوكل، لقد أُتِمّت هذه الدّراسة بفضل من الله، راجية منه أنْ أكونَ قد وفّقت لما فيه الخير، وفي عرض الموضوع عرضًا لائقًا، ولا بدّ في نهاية هذه الدّراسة من الوقوف عند أبرز النتائج الّتي خرجت بها، وهي:

أوّلًا: ناقشت الدّراسة ثلاثين مسألة نحويّة، وَقُسِّمَتْ إلى المرفوعات والمنصوبات، أمّا المجرورات فلم تخرج مسائل كثيرة لها، ما عدا مسألتين مختصّتين بحروف الجر، فَدُمِجَتْ في المتفرّقات.

ثانيًا: كانت آراء الفرّاء في كتاب مجالس ثعلب مجتزأة، ومختصرة متناثرة، ذكرت في مواضعَ مختلفةٍ، ولم تكن منظمة تحت أبواب معيّنة.

ثالثًا: أغلب آراء الفرّاء كانت معتمدة على السّماع، وعلى مثال واحد أو بيت شعر أو آية قرآنية واحدة فقط، يُسْتَنْبَطُ من خلالها آراؤه، ولم تكن الآراء مبنيّة على أدلة قويّة واضحة، ولو أنّه اعتمد القياس لكان أفضل؛ لِمَا فيه بعد عن التّأويل والتّقدير، كمسألة (بطلان عمل إنّ إذا تباعدت عن اسمها، وإعراب الكاف في أرأيتك) وغيرها.

رابعًا: كان ثعلب غير موضوعيّ في تفضيل آراء الفرّاء على غيره من العلماء، فكثيرًا ما فضّل رأيه على رأي غيره دون أن يضع مبرّرًا واضحًا للتّفضيل، حتّى إنْ كانت آراء العلماء الآخرين مقبولة، كـ(إعراب (ما) بعد (بئس).

خامسًا: وافق الفرّاء كثيرًا من العلماء في مسائل نحوية عدّة، كمسألة (إعراب تركيب (من ذا)، وإعراب حيث مع جملتها، ودخول (ما) على (بئس). وغيرها.

سادسًا: كثرت آراء الفرّاء في الآيات القرآنية، ثم في الأبيات الشّعرية، لكنّه لم يكن له رأي في الأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الّتي احتجّ بها كانت نادرة الدوران في الكتب النّحويّة.

سابعا: غموض عبارات الفرّاء الّتي نقلها ثعلب، وخاصّة أنّ العلماء لم يتناولوها، كونه كوفي المذهب، واستعماله للمصطلحات الكوفيّة في عباراته، ساهم في صعوبة فهم العبارات، لقلّة تداولها في الوقت الحالي.

ثامنًا: اكتفى ثعلب في بعض المسائل برأي الفرّاء فقط دون التّطرق لآراء العلماء الآخرين، الكوفيّين والبصريّين. كـ(إعراب (ما) بعد (بئس).

والله ولي التّوفيق

الفهارس:

أولًا– فهرس المصادر والمراجع.

ثانيًا– فهرس الآيات القرآنيّة.

ثالثًا– فهرس الأبيات الشّعريّة.

رابعًا– فهرس المحتويات.

أولًا- فهرس المصادر والمراجع.

- **القرآن الكريم.**
- **الكتب.**

1. الأستراباذي، رضي الدّين(ت684هـ)، **شرح الرّضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، (د.ط)، ليبيا، 1987م.
2. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمّد بن عيسى(ت900هـ)، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.
3. الأعشى، ميمون بين قيس، **ديوانه**، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).
4. الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان(ت476هـ)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، ط2، بيروت، 1994م.
5. الأنباري، أبو البركات كمال الدّين(ت 577هـ):
   - **أسرار العربية**، تحقيق: محمّد بهجة بيطار، المجمع العلمي العربي، (د.ط)، دمشق، (د.ت).
   - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.
   - **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، مصر، 1980م.
   - **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الأردن، 1985م.

6. الأنباري، أبو بكر محمّد بن القاسم(ت328هـ)، **الزّاهر في معاني كلمات النّاس**، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، العراق، 1987م.

7. الأندلسي، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي الأثير الغرناطي(ت 745هـ):

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م.
- **البحر المحيط في التّفسير**، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، (د.ط)، بيروت، 2000م.
- **تذكرة النّحاة**، تحقيق: الدّكتور عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، 1986م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1997م.

8. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت(ت463هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2002م.

9. البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي(ت324هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، مصر، 1980م.

10. البغدادي، جعفر بن أحمد بن الحسين السراج (ت500هـ)، **مصارع العشاق**، دار صادر، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

11. البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997م.

12. ابن ثابت، حسّان، **ديوانه**، تحقيق: عبد مهنا، دار الكتب العلميّة، ط2، بيروت، 1994م.

13. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى(ت291هـ)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، ط2، مصر، (د.ت).

14. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي(ت392هـ)، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، مصر، (د.ت).

15. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، **الصحاح تاج اللغة وتاج العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الله الغفور، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1987م.

16. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين(ت646هـ)، **التّحفة الشافيّة في شرح الكافيّة**، تحقيق: أبو الكميت محمّد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميّة، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

17. حسن، عبّاس(ت1398هـ)، **النّحو الوافي**، دار المعارف، ط15، مصر، (د.ت).

18. الحموي، ياقوت(ت 626هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993م.

19. الحنبلي، عبد الحي بن عماد(ت1089هـ)، **شذّرات الذّهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت، 1986م.

20. ابن خلكان، شمس الدّين أحمد بن محمّد(ت681هـ)، **وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، 1994م.

21. درويش، محيي الدّين(ت 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد واليمامة وابن كثير، ط4، سوريا وبيروت، 1995م.

22. الدّمشقي، حافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي(ت774هـ)، **البداية والنّهايّة**، تحقيق: عبد الله بن محسن التركي، دار هجر للطباعة، ط1، مصر، 1997م.

23. الذّهبي، شمس الدّين محمّد(ت748هـ)، **سيّر أعلام النّبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1985م.

24. الرازي، فخر الدّين محمّد بن عمر(ت606هـ)، **مفاتيح الغيب التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، 2000م.

25. الزبيدي، أبو بكر محمّد بن حسن الأندلسيّ(ت 379هـ)، **طبقات النّحويّين واللغويّين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، (د.ت).

26. الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني(ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة، (د.ط)، بيروت، 1994م.

27. الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري(ت311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1988م.

28. الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن(ت337هـ):

- **اللّامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، دمشق، 1985م.
- **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، (د.ط)، القاهرة،(د.ت).

29. الزّركلي، خير الدّين الدمشقيّ(ت1396هـ)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، ط 15، بيروت، 2002م.

30. الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد(ت538هـ)، **تفسير الكشاف ومعه الانتصاف**، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الرّيان ودار الكتاب العربي، ط3، القاهرة وبيروت، 1987م.

31. الزوزني، شمس الدّين محمّد بن عثمان(ت792هـ)، **شرح اللباب**، تحقيق: أبو الكميت محمّد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية،(د.ط)، بيروت،(د.ت).

32. ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل(ت316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1996م.

33. السّفاريني، محمّد، **غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب**، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).

34. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(ت756هـ)، **الدّرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، (د.ط) دمشق، (د.ت).

35. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988م.

36. السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان(ت368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، (د.ط)،(د.ت).

37. السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن(ت911هـ):

- **بغيّة الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، (د.ط)، لبنان، (د.ت).
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1998م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1998م.

38. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي(ت458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000م.

39. شُرَّاب، محمد حسن، **شرح الشّواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، 2007.

40. الصابوني، محمّد علي، **صفوة التّفاسير**، دار الصابوني للطّباعة، ط1، القاهرة، 1997م.

41. ضيف، شوقي، **المدارس النّحوية**، دار المعارف، ط7، مصر، 1996م.

42. أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم(10هـ)، **ديوانـه**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، دار الهلال، ط1، بيروت، 2000م.

43. ابن عاشور، محمّد الطاهر بن محمّد التونسي(ت1393هـ)، **التّحرير والتّنوير**، الدّار التونسيّة للنشر، (د.ط)، تونس، 1984م.

44. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمّد الحضرمي (ت669هـ)،:

- **ضرائر الشّعر**، تحقيق: إبراهيم محمّد، دار الأندلس للطباعة، ط1، 1980م.
- **شرح جمل الزّجاج**، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

45. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله(ت769هـ):

- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التراث ودار الطلائع، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر)، ط1، دمشق، 1985م.

46. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت616هـ):

- **إملاء ما منّ بـه الرّحمن من وجوه الإعراب والقرآن في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1979.
- **التبيّان في إعراب القرآن**، تحقيق: محمّد علي البجاوي، عيسى البابلي وشركاؤه، (د.ط)، (د.ت).

- **اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعـراب**، تحقيـق: عبـد الإلـه النبهـان، دار الفكـر، ط1، دمشـق، 1995م.

47. عمر بن أبي ربيعة، **ديوانه**، دار القلم، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

48. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377هـ)، **الإيضـاح فـي علـم النّحـو**، تحقيق: سارة عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

49. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي(207هـ)، **معـاني القـرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف، ط1، مصر، (د.ت).

50. الفراهيدي، أبو عبد الرّحمن بن أحمد(ت175هـ)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرون، مؤسسة دار الهجرة، ط2، 1990م.

51. القفطي، جمال الدّين أبو الحسن (ت646هـ)، **إنباه الرّواة علـى أنبـاه النّحـاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثّقافيّة، ط1، القاهرة وبيروت، 1982م.

52. القوزي، عوض، **المصطلح النّحوي**، عمادة شؤون المكتبات، ط1، الرّياض، 1981م.

53. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي(774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.

54. كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى ودار الإحياء، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

55. ابن مالك، محمّد بن عبد الله الجياني(ت672هـ):

- **شرح تسـهيل الفوائـد**، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السّيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والتوزيع، ط1، 1990م.
- **شـرح الكافيـة الشـافيّة**، تحقيـق: عبـد المـنعم أحمـد هريـدي، جامعـة أم القرى مركـز البحـث العلمي، ط1، دمشق، 1982م.

56. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد(ت285هـ):

- **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث، ط3، القاهرة، 1994م.

- **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 1997م.

57. المرادي، الحسن بن قاسم(ت749هـ)، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الكتب العلميّة، ط1، 1992م.

58. مكرم، عبد العال سالم، **القراءات القرآنية وأثرها في الدّراسات النحوية**، عالم الكتب للنشر، ط1، القاهرة، 2009م.

59. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم(ت711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، ط3، بيروت، 1994م.

60. ابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد(ت686هـ)، **شرح ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد بن سليم الليبادي، مطبعة القديس جاورجيوس، (د.ط)، بيروت، 1797م.

61. النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت338هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، ط2، بيروت.

62. ابن النّديم، أبو الفرج محّمد بن إسحاق البغداديّ(ت 438هـ)، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، ط2، بيروت، 1997م.

63. النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل(ت775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد المعوض، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1998م.

64. ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد (ت761هـ):

- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطّباعة والنّشر، (د.ط)، بيروت، (د.ت).
- **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدّقر، الشركة المتّحدة للتّوزيع،(د.ط)، سوريا،(د.ت).
- **شرح قطر النّدى وبل الصّدى**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الخير، ط1، دمشق وبيروت، 1990م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).

65. ابن يعيش، موفق الدّين(ت643هـ)، **شرح المفصل**، تحقيق: مشيخة الأزهر، إدارة المطبعة المنيرية، (د.ط)، مصر، (د.ت).

- **الرّسائل الجامعية:**

1. الجبالي، حمدي، **الخلاف النّحوي الكوفي**،(رسالة دكتوراة)، الجامعة الأردنيّة، الأردن، فلسطين، 1995.
2. المصطفى، سعد الدّين، **التوجيه النّحوي لمسائل خلافية في مجالس ثعلب، مجلة مجمع اللغة العربية**، 3/ 786.

ثانيًا: فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

السّورة ورقمها	الآية الكريمة	رقم الآية	الصّفحة
البقرة 2	"ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ"	17	57
	"إِنَّ الّذين آمَنُوا وَالّذين هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ"	62	21
	"بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ "	90	86
	"مَّن ذَا الّذي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ"	245	37، 38، 39
	"إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ"	271	86
النّساء 4	"فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ"	170	65
المائدة 5	"بِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ"	80	40
	"فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ"	91	105
	يَا أَيُّهَا الّذين آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ"	106	31
الأنعام 6	"إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا"	145	23
الأعراف 7	"إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ"	156	21
الأنفال 8	"اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ"	32	23
التّوبة 9	"وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ "	6	20
هود 11	وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا	72	26
	هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"	78	27، 28
يوسف 12	" مَا هَٰذَا بَشَرًا"	31	62

النّحل 16	وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ"	118	54
الإسراء 17	"عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ "	8	94
	"قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ"	62	50
الكهف 18	"بِئْسَ الشَّرَابُ"	29	43
طـــه 20	"إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا"	118	11
المؤمنون 23	تَنبُتُ بِالدُّهْنِ "	20	56
النّور 24	"مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزّجَاجةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ"	35	93
النّمل 27	"إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ"	9	24
القصص 28	"وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ"	68	68
ص 38	"نِعْمَ الْعَبْدُ"	30	43
الزخرف 43	وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ "	76	23
الجاثية 45	"قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا"	14	89
محمّد 47	طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ	21	54
الحديد 57	مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ"	11	39
الإنسان 76	"هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا	1	105
	"مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا، عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا"	5	75

الفيل 105	أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ	1	103
	"فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ"	5	102
قريش 106	"لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ"	1	102
	"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ"	3	102
الإخلاص 112	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"	1	23، 24،25، 26

ثالثًا: فهرس الأشعار

القافية	بيــت الشّــعر	البــحر	القــائل	رقم الصّـفحة
الهمزة	كأنَّ خبيئَةً... وماءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	75
الباء	لَعَمرُ... بِالأهاضبِ	الطّويل	صخر الغي	34
	ومازال... لغروبِ	الطّويل	مجهول القائل	98
	عَسَى الكَرْبُ... قريبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم	95
الحاء	الآن... صحاحُ	الكامل	مجهول القائل	47، 48
الدّال	فليتَ ابنَ جوابٍ... خلودُ	الوافر	امرأة بدويّة	10
	مسافة أرض... يزيد	الوافر	امرأة بدويّة	10
	لَعمرُ... أُريدُهَا	الطّويل	كُثير عزّة	34
	سُبْحانَه... والجُمُد	البسيط	أميّة بن الصّلت	73
الرّاء	ضَروبٌ... عاقــرُ	الطّويل	علي بن أبي طالب	15
	فلو كنتَ....المَشافِر	الطّويل	الفرزدق	53
	أَتيتَ... والغَدْرِ	الطّويل	مجهول القائل	46
	قَدْ قُلت ...الفاخرِ	السّريع	الأعشى	71، 72
العين	قد سَوَّأَ... جُدِعا	البسيط	مجهول القائل	61
الفاء	من الزعب ....الكرانفِ	الطّويل	مجهول القائل	14
اللام	ثقيلٌ... مِنثلُ	الطّويل	مجهول القائل	13
	فما كنتُ... سَبِيلِ	الطّويل	مجهول القائل	54
	فواعِدِيهِ... أسْهَلَا	السّريع	عمر بن أبي ربيعة	67
	أيُّهَذَانِ...يغلْ	الرّمل	مجهول القائل	82
الميم	ألستُ بِنِعْمَ... مُصْرِمَا	الطّويل	حسان بن ثابت	41

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	ب
الشّكر والتّقدير	ت
الملخص	ث
Abstract	ح
المقدّمة	خ
التّمهيد	1
الفصل الأوّل- المرفوعـــــــات	9
المسألة الأولى- بطلان عمل (إنّ) إذا تباعدت عن اسمها.	10
المسألة الثّانية- إعمال صيغة المبالغة (فعول).	13
المسألة الثّالثة- مجيء الاسم مرفوعا بعد (إن) الشّرطيّة.	17
المسألة الرّابعة- تقدير خبر لـ(إنّ).	21
المسألة الخامسة- ضمير الشأن (المجهول)	23
المسألة السّادسة- (هؤلاء) تقريبًا.	27
المسألة السّابعة- رفع (شَهَادَةُ و اثْنَانِ) في قوله تعالى (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ... اثْنَانِ).	31
المسألة الثّامنة- رفع الأيمان بجواباتها.	34
المسألة التّاسعة- إعراب تركيب(من ذا) وما يليه.	37
المسألة العاشرة- إعراب (ما) بعد (بئس).	40
الفصل الثّاني: المنـــــصوبـــــات	45

المسألة الأولى– إعراب الاسم بعد (ألّا).	46
المسألة الثّانيّة– الكاف في (أرأيتك).	50
المسألة الثّالثة – التّابع المنصوب يسدُّ مسدّ الخبر.	53
المسألة الرّابعة – المفعول المعدّي بالهمزة والباء.	56
المسألة الخامسة– اتّصال الضّمير بالعدد والصّفة المشبّهة.	59
المسألة السّادسة– عمل (ليس) عمل التبرئة.	61
المسألة السّابعة– نصب (خيرًا) في قوله تعالى:" فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ۚ ".	65
المسألة الثّامنة– إعراب ما في قوله تعالى: ".وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ".	68
المسألة التّاسعة– قطع (سبحان) عن الإضافة.	71
المسألة العاشرة– نصب (كافورًا وسلسبيلًا) بالتّنوين.	75
الفصل الثّالث– المتفرقـــــــات	78
المسألة الأولى: حيث وعملها فيما بعدها	79
المسألة الثّانية: نداء المعرّف بـ(أل).	82
المسألة الثّالثة– اتّصال (ما) بـ (بئس) وغيرها.	86
المسألة الرّابعة– جزم الفعل على الحكاية.	89
المسألة الخامسة– تأثير دخول (أل) على الاسم.	91
المسألة السّادسة– مسألة قياس (عسى).	94
المسألة السّابعة– إعراب (غدوة) بعد (لدن).	97

المسألة الثّامنة– القول في حرف الجر (من).	100
المسألة التّاسعة– متعلّق اللّام في قوله تعالى: " لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ".	102
المسألة العاشرة– الاختلاف في معنى (هل)	105
الخاتمةُ	108
الفهارس الفنيّة	110
1. فهرست المصادر والمراجع	111
2. فهرست الآيات القرآنية الكريمة	120
3. فهرس الأشعار	123
4. فهرس المحتويات	124